

## أوراق النقود ونصاب الورق النقدي

بقلم : محمد بن علي بن حسين الحريري

### الباب الأول

معرفة المقادير واجب شرعي .

لقد حدثنا القرآن الكريم عن قوم شعيب أنهم كانوا يخسرون المكيال والميزان فأرسل الله سبحانه نبيه شعيباً ﷺ ليعيد تلك الأمة إلى جادة العدل ، وينهاهم عن الإفساد في الأرض قال تعالى : ﴿ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (١)

وما أروع لفظة الإمام القشيري في تفسيره أن المراد بالآية الكريمة -والله أعلم- : عدم إنقاص حجم المكيال عن المعهود والمتعارف فالصنجات (الأوزان) يجب أن تكون وافية مضبوطة ، وليس المراد إيفاء مايكال أو يوزن فذلك مضمون قوله تعالى : ﴿وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ (٢)

فالأمر بإيفاء الكيل غير الأمر بإيفاء المكيال فالآيات تقرر بوضوح ضرورة تحقق العدل في المكيل وآلة الكيل ، وفي الموزن وآلة الوزن (٣) .

ولا يقال هنا أن آية قوم شعيب شرع لمن قبلنا ، فالراجح أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد ما ينسخه فكيف إذا جاءت شريعتنا تؤكد هذا المعنى وتدعمه ، فالعدل أمرت به كل الشرائع السابقة ولهذا كانت الأوزان

(١) سورة هود، آية (٨٥) . (٢) سورة الإسراء آية (٣٥) .

(٣) الإيضاح والتبيان ، ص (٤٦)، تحقيق د. محمد فاروق .

والأكيال ضرورية لقيام العدل بين الناس وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال لأهل الكيل والميزان: «إنكم قد وليتم أمرين هلكت فيهما الأمم السالفة قبلكم» قال عنه الترمذي: حديث حسن صحيح (١)

وقد عرف المسلمون في صدر الإسلام عدداً من المكايل والموازين منها ما يختص بهم ومنها ما أخذوه من الأمم المجاورة، ومن أشهر الأوزان المتعارفة بينهم الدرهم والدينار، فقد كانا معروفين في العصر النبوي يتعامل بهما الناس بدليل ذكرهما في القرآن الكريم، ولا يعقل أن يخاطب الشارع الأمة بما لا تعقله ولا تدرك معناه أو تعرفه، فمن ذلك قوله تعالى متحدثاً عن أهل الكتاب: ﴿... ومنهم من إن تأمنه بدینار لا یؤده إلیک إلا ما دمت علیه قائماً...﴾ (٢) وقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة...﴾ (٣) كما ذكرت الأحاديث النبوية الدرهم والدينار في أحاديث متعددة ومن أشهرها: الحديث النبوي: «منعت العراق قفيزها ودرهمها، ومنعت الشام مدّها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم» (٤) وقد فهم المستشرق - ولها وزن - من الحديث عكس معناه تماماً عندما ظن أن الحديث يعني استحالة توحيد العملة الإسلامية، وعودة أقطار الإسلام إلى انفصالها القديم، بينما الراجح في معنى الحديث والله أعلم أن النبي ﷺ أخبر بما لم يكن وهو في علم الله كائن بأن هذه البلاد ستدخل في الإسلام فتمنع بإسلامها ما يوظف عليها من الخراج والجزية. (٥)

(١) المصدر السابق . (٢) سورة آل عمران آية (٧٥) .

(٣) سورة يوسف آية (٢٠) . (٤) رواه مسلم وأبو داود .

(٥) النظم الإسلامية ، ص ٤١٠ ، د. صبحي الصالح .

ولا يفهم من مجمل النصوص أن الحجاز عرفت سكة خاصة لضرب هذه النقود بل كانت النقود المتداولة من ضرب الفرس والرومان، فكان الدرهم فارسي الضرب، بينما كان الدينار من بلاد الروم. وكان العرب يتعاملون بهذه النقود وزناً لا عدداً، وكأنها تبر غير مضروب نظراً لاختلاف القطع النقدية حجماً ووزناً، وهناك ما يدل على أن أهل المدينة تعاملوا بالدرهم عدداً وقت قدوم النبي ﷺ، واستدل النووي على ذلك في المجموع<sup>(١)</sup> بقول عائشة رضي الله عنها في قصة شرائها بريرة: (إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة فعلت) فأرشدهم النبي ﷺ إلى الوزن وجعل عيار صنج الوزن بما يعرفه أهل مكة.

### ما هو الدرهم؟

قال أبو عبيد: إن الدراهم التي كانت نقد الناس على وجه الدهر لم تنزل نوعين: هذه السود الوافية، وهذه الطبرية العتق، فجاء الإسلام وهي كذلك<sup>(٢)</sup>. والدراهم السود المذكورة هي المعروفة بالدراهم البغلية وزنها ثمانية دوانق - الدانق سدس الدرهم بعد الإصلاح النقدي - ولذا سميت وافية وتنسب إلى ملك يدعى - رأس بغل - من الفرس، أما الطبرية: فهي أربعة دوانق وتنسب إلى طبرية بالشام - فلسطين - كما في المصباح المنير، ونسبها محقق الأموال إلى طبرستان وهو الصحيح، لأن العرب ما عرفوا الدراهم إلا من الفرس، أما الشام فعملتها الدينار الروماني. وعرف العرب الدراهم المغربية ووزنها: ثلاثة دوانق، ودرهم اليمن ووزنه: دانق واحد.<sup>(٣)</sup>

(١) المجموع ١٤/٦، والأموال ص ٤٦٧ . (٢) الأموال ص ٤٦٧ .

(٣) الخراج والنظم المالية للريس ص ٣٤٢

وقال في دائرة المعارف الإسلامية : الدرهم : اسم للمضروب من الفضة وهو ستة دوانق أو : (نصف الدينار وخمسه)  $10/7$  أي : سبعة أعشار الدينار، وكانت مختلفة الوزن في الجاهلية ، فمنها الطبرية الخفيفة ، والبغلية الثقيلة .<sup>(١)</sup> وهو عند اللغويين بكسر الدال وفتح الهاء وكسرهما ، وأصل الكلمة عند المؤرخين مشتق من لفظ (دراخمة) اليونانية ، وكانت العملة السائدة في الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي ، لأن منطقة فارس كانت منطقة فضة ، وقد اضطرب وزنه عبر التاريخ حتى أخذ وزنه الشرعي ستة دوانيق ونسبته إلى المئثال  $10/7$  وهي النسبة الشرعية التي وحدت وزن الدرهم في العالم الإسلامي<sup>(٢)</sup> وقبل أن يتحدد الدرهم بالنسبة الشرعية كان المسلمون يزكون أموالهم بشطرين من الكبار والصغار كما نقله عبدالحق ابن عطية عن صاحب الأموال .<sup>(٣)</sup>

**أنواع الدراهم عند الفقهاء :** إذا أطلق الدرهم فيراد به درهم الفضة الجيد الخالص ، وللفقهاء في أنواع الدراهم بحسب الغش الذي تتعرض له اصطلاحات لا بد من معرفتها لمن يمارس كتبهم فمن ذلك :

**الجياد :** وهي من الفضة الخالصة وتدرج في التجارات وتوضع في بيت المال .

**الزيف :** وهي المعشوشة ، وما يرده بيت المال للزيف ، ولكن يتعامل بها التجار ، ويجوز الشراء بها بشرط بيان عيبها ، وأول من ضررها عبيد الله ابن زياد .

**النهرجة :** ما يرده التجار ويضرب في غير دار السك التابعة للسلطان .

**السُّوقَة :** أو السُّوق بوزن تنور وهو صفر موه بالفضة<sup>(٤)</sup> وقد يكون

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٩ / ٢٢٧ ، شنتناوي .

(٢) النقود للمقرئزي/ كتاب الكرمللي ص ٢٤ .

(٣) التراتيب الإدارية للكتاني ١ / ٤١٣ . (٤) حاشية ابن عابدين رد المحتار ٥ / ٢٣٣ .

الطاق الأعلى والأسفل فضة وبينهما صفر وليس لها حكم الدراهم . أما الدراهم الجياد فقد انتشرت في التعامل بين أهل مكة والمدينة ، وفي الحديث عن علي رضي الله عنه قال : «زوجني رسول الله ﷺ فاطمة على (٤٨٠) درهما وزن ستة» (١)

### ما هو الدينار؟

مشتق من كلمة لاتينية يونانية - دينار يوس - وهو الوحدة الرئيسية من وحدات العملة الذهبية المتداولة في الإسلام وكثيراً ما يشبه بالشمس ، كما يشبه الدرهم بالبدر كقول الشاعر :

ويظلم وجه الأرض في أعين الورى

بلا شمس دينار ولا درهم

والأشهر فيه أنه لم يختلف وزنه في جاهلية ولا إسلام ، وأن وزنه بدقة كما سنرى في الصفحات القادمة هو : ٢٥ , ٤ غرام وهو ٦٦ حبة بحسب الوزن الذي ضربه عبد الملك بن مروان ، ومن ذلك الوزن كان مصدر التقديرات الشرعية عموماً وهذا الوزن هو نفس وزن : (الصوليدوس) البيزنطي المعاصر لعبد الملك (٢) ولكن التقدير بـ ٦٦ حبة لم يقل به أحد فهناك شبه اتفاق على أن الدينار ٧٢ حبة ، وقد ضرب عبد الملك الدينار الإسلامي أول مرة عام ٧٦ هـ — ٦٩٦ م في دمشق ، ثم ضرب في القاهرة ، وقرطبة بعد المائة الأولى .

وصار بعد عام ٢١٢ هـ يضرب في أكثر الحواضر الإسلامية ، ولم يجر على الدينار أي تعديل في وزنه إلا في اليمن حيث ضرب دينار ذهبي بوزن

(١) الأموال ص ٤٦٨ والحديث عند أبي داود والنسائي عن ابن عباس وفي سننه : أصبح بن نباته المجاشعي قيل عنه : فيه لين ، ضعيف ، متروك ، لين الحديث .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٣٢٧/٩ ، والنقود العربية للكرمللي ص ٢٥ .

٩٧، ٢ غ، أي: بوزن الدرهم تماماً.

وضرب آخر دينار في بغداد بعيد سقوط الدولة العباسية، واختفت كلمة دينار حوالي عام (٦٦١ هـ - ١٢٦٢ م) <sup>(١)</sup> بعد الاجتياح المغولي. وهذا الدينار كان معروفاً لقريش في الجاهلية فقد ذكر البلاذري في فتوح البلدان (كانت لقريش أوزان في الجاهلية، فدخل الإسلام فأقرت كما كانت عليه، فقد كانت قريش: تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن تسميه: ديناراً ولهم وزن الشعيرة أو الحبة: ١/٦٠ من وزن الدرهم، وكانت لهم الأوقية وزن، أربعين درهماً)، كما أورد البلاذري رواية أخرى قال: (كانت دنانير هرقل ترد إلى أهل مكة في الجاهلية، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية (العبدية) فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر وزناً لا عدداً، وكان المئثال عندهم معروف الوزن: اثنان وعشرون قيراطاً إلا كسراً، ووزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل، فكان الرطل اثنتي عشرة أوقية، وكل أوقية أربعين درهماً فأقر ذلك النبي ﷺ، والخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية رضي الله عنهم أجمعين) <sup>(٢)</sup>

وهذا الدينار الذي كان يحمل من بلاد الروم هو: الذي ضربه عبد الملك عام ٧٦ هـ، وسأل عندها عن أوزان الجاهلية فأخبروه أن المئثال: اثنان وعشرون قيراطاً إلا حبة بالشامي، وأن عشرة من الدراهم تعادل سبعة مثاقيل، فضربها كذلك واستقر الأمر عليه فيما بعد <sup>(٣)</sup>.

### المئثال والدينار.

المئثال: من أوزان الكيل، أما الدينار فهو: من أوزان النقد، وهذا

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٣٢٧/٩.

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ص ٥٧٢، نشر د. صلاح الدين المنجد.

(٣) قطع المجادلة للسيوطي ينقل عن الخطابي في معالم السنن والماوردي في الأحكام السلطانية.

الأمر أحد أسباب الاشتباه بين الوزنين ، وهما في الحقيقة كمية واحدة وهو الراجح عند الفقهاء .

فالدينار عند الزيلعي من الحنفية هو: المثلث ، وقال ابن الهمام في فتح القدير: والظاهر أن المثلث : اسم للمقدار المقدر به ، والدينار: اسم للمقدر به بقيد ذهبيته<sup>(١)</sup>

وكذلك الأمر عند ابن الرفعة من الشافعية الذي يعتبر درهم الكيل ودرهم وزن النقد واحداً<sup>(٢)</sup> فكذلك الأمر في المثلث والدينار، ويرجح الدكتور صبحي الصالح أن المثلث والدينار شيء واحد باتفاق الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

ولكن الدكتور ضياء الدين الريس يميل إلى وجود اختلاف بين الدينار والمثلث وهو ممن يهتم برأيه في هذا المجال وبخاصة إذا علمنا أن علي مبارك في - الميزان في الأقيسة والأوزان - يرى نفس الرأي ، ولكن الدكتور - الريس - يجزم أن الدينار الإسلامي الذي ضربه عبد الملك هو المثلث المكّي بلا خلاف ، ومن هنا نشأ القول بأن المثلث والدينار شيء واحد أي بميزان مكة . ويمكنني أن أضيف إلى ما سبق : أن الآثار الواردة في نصاب الذهب كانت تعبر بالمثلث حيناً وبالدينار حيناً آخر، ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب . ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » وفي حديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم : « أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار »

ومهما قيل في ضعف هذه الأحاديث فهي تقوي بعضها بعضا ويعرف

(١) رد المحتار لابن عابدين ٢/ ٢٩٢ .

(٢) الإيضاح والتبيان ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) النظم الإسلامية ينقل عن مقدمة ابن خلدون ، د . صبحي الصالح ص ٤٢٥ .

رواتها ألا فرق بين المثلقال والدينار. (١)

### النسبة الشرعية تتعلق بالوزن لا بالقيمة

لقد أرشد النبي ﷺ أمته إلى توحيد المكيال والموازين للدولة المسلمة في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة» (٢) وهذا يدل على أن وزن الدرهم والدينار (المثلقال) كان معروفاً لأهل مكة بشكل جيد ولولا معرفتهم به لما دعا النبي ﷺ إلى الاعتماد عليه في تقدير فروض الزكاة والأنكحة والديات وأروش الجنايات. ومن المعروف تاريخياً أن الدرهم يساوي: [٩٧٥، ٢] غرام، وأن الدينار (المثلقال) يساوي: [٢٥، ٤] غرام وهو ما انتهى إليه الباحثون من الفقهاء والمؤرخين بعد تجارب متعددة أجراها العلماء على وزن الحبوب فكان مثقال الذهب: [٧٢ حبة] وكان الدرهم: [٥٠، ٥ / ٢] خمسون حبة وخمسا حبة.

وتكون نسبة الدرهم إلى الدينار: ١٠ / ٧ أي أن الدرهم يساوي: سبعة أعشار المثلقال (٣) وهذه النسبة ١٠ : ٧ تعرف بالنسبة الشرعية، أو وزن بيت المال فهي الصفة المميزة لنقود الدولة الإسلامية منذ تعارفها تجار مكة حتى ضربها عبد الملك بن مروان عام ٧٦هـ ويفهم من الحديث النبوي السالف الذكر أن هذه النسبة الشرعية تكاد تكون حكماً شرعياً بإقرار النبي ﷺ لها تبعاً لإقرار موازين مكة.

وقد شاع استعمال هذه النسبة في جميع أوزان المسلمين كما ذكر الدكتور

(١) فقه الزكاة للقرضاوي ٢٤٨/١ - يراجع تخريج الأحاديث.

(٢) أخرجه أبو داود في البيوع، عون المعبود ٢٤٩/٣، والنسائي في الزكاة، وصححه ابن حبان كما في شرح السنة للبلغوي. وقال ابن حجر في التلخيص صححه ابن حبان والدارقطني والنووي، انظر الفتح الرباني ٢٤٤/٨.

(٣) الخراج والنظم المالية، د. ضياء الدين الريس ص ٣٤٦.



عبدالرحمن فهمي في موسوعته عن النقود الإسلامية حتى أن صناعة الموازين تأثرت بهذه النسبة، فقد ذكر إيليا المطران المتوفى ١٤٠٦م في ذلك: (اتخذ ميزاناً يكون عموده مستقيماً صحيحاً وقسم عموده هذا إلى سبعة عشر قسماً متساوية واجعل علاقته (وسطه) على بعد سبعة أقسام من أحد طرفيه، وعلى بعد عشرة أقسام من الطرف الآخر، وركب عليه الكفتين وصححه، وإذا أردت أن تستخرج صنج المئاقيل من الدراهم فخذ سنجة الدرهم وضعها في الكفة التي تلي العشرة أقسام، وضع في الكفة الأخرى - السنجة - المجهول فإذا صححته فذلك وزن المئقال) (١)

وأما عن سبب اتخاذ هذه النسبة ١٠/٧ بين الدرهم والمئقال فقد اختلف الباحثون حولها إلى فريقين نعرضهما فيما يلي:

**المذهب الأول:** أن هذه النسبة هي العلاقة القائمة بين كثافة الذهب وكثافة الفضة وهو تطبيق لقانون الوزن النوعي المعاصر في الكيمياء.

**المذهب الثاني:** أن هذه النسبة تمثل القيمة التبادلية لسعر صرف النقيدين ببعضهما في الأسواق.

**المذهب الأول:**

يتزعم هذا القول الفقيه الشافعي ابن الرفعة في كتابه: الإيضاح والتبيان في المكيال والميزان، حيث قال في كتابه ينقل كلام القمولي الشافعي ٧٢٧هـ من كتابه: البحر المحيط شرح الوسيط (وإنما جعلت كل عشرة دراهم بوزن سبعة مئاقيل من الذهب، لأن الذهب أوزن من الفضة فكأنهم جربوا حبة من الفضة ومثلها من الذهب ووزنوها فزاد وزن الذهب على الفضة مثل ثلاثة أسباعه فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم

(١) مجلة البحث العلمي عدد ٤، جامعة أم القرى العدد ٤، مقال د. خاروف عن الموازين ص ٤٣٥.

بوزن سبعة مثاقيل فإذا أضيف للدراهم ثلاثة أسباعه صار وزن المثقال<sup>(١)</sup> وهذا الكلام صحيح حسابياً كما يلي :

(وزن الدرهم)  $2,97 = [7/3 \times 2,97] + 2,25$  ، ٤ غرام (وزن الدينار)

ولكنه إن صح حسابياً فلا يصح فيزيائياً فكثافة الفضة [١٠, ٥] وكثافة الذهب [١٩, ٢٦] وهذه الأرقام لا تمثل تلك النسبة الشرعية . وقد تابع ابن الرفعة على قوله هذا : الذهبي من متأخري الشافعية في رسالته عن النقود ، وكذلك المقرئزي وكلاهما مثبت في كتاب النقود العربية ، وعلم النميات الذي أصدره : ماري انستاس الكرملي<sup>(٢)</sup> وقد افترض العلماء مسبقاً أن تكون نسبة حبة الدرهم إلى حبة الدينار  $10/7$  حيث جعلوا سنجة حبة الدينار منذ إنشائها تعادل ١٠٠ حبة خردل بري بينما تكون حبة الدرهم [٧٠] خردلة برية ، ويستقيم ذلك بوزن الغرام كما يلي :

$$\text{الدينار } 29,75 = 7 \times 4,25$$

الدرهم  $2,975 = 10 \times 29,75$  ، وتكون الحبة لكل منهما بحب الخردل هو غير الحبة التي تشكل  $60/1$  من كل من الدرهم والدينار . وتبقى حقيقة النسبة الشرعية اصطلاحاً للمجتمع أكثر منها واقعاً علمياً ولا علاقة لذلك بالكثافة أو الوزن النوعي للذهب والفضة .

### المذهب الثاني :

ذهب فريق آخر إلى تعليل هذه النسبة الشرعية بأنها تمثل آخر رمز أو

(١) الإيضاح والتبيان لابن الرفعة ، ص ٥٨ ، تحقيق د . خاروف - نشر المركز العلمي لجامعة أم القرى .

(٢) النقود العربية للكرملي ، ص ٤١ ، ٧٦ ، وانظر الوجيز للغزالي بحاشية المجموع ٦/٦ .

قيمة حسابية وصلت إليها علاقة الذهب بالفضة في سلم علاقات هذين المعدنين في التجارة الدولية منذ أقدم العصور ، فالنسبة تعبر عن القيمة التبادلية لسعر صرف أحد المعدنين بالآخر فمنطقتنا هذه - الشرق الأوسط - كانت منذ أقدم العصور تنقسم إلى منطقتين تجاريتين :

**الأولى :** بلاد ما بين النهرين ومايتبعها من أقاليم فارس وكانت تعتمد ، على الفضة في نقدها ومبادلاتها بمعنى أن الفضة هي قاعدتها النقدية .

**الثانية :** بلاد الشام ومصر وأوربا وهي التي تتبع الرومان اقتصادياً وكانت قاعدتها النقدية هي الذهب وكانت كل منطقة من هذه المناطق تدعم نقدها خلال تعاملها مع المنطقة الأخرى ، وكان سعر صرف أحد النقدين بالنسبة للآخر يختلف متأثراً بموازين التجارة العالمية ، ففي مرحلة ما كانت النسبة بين النقيدين ١٠ / ١ ثم صارت ٢-٣-٤ / ١٠ حتى وصلت إلى النسبة ١٠ / ٧ وشاعت هذه النسبة في بلاد العرب بعد أن انتشرت عندهم البطالة<sup>(١)</sup> وظلت كذلك حتى ظهر الإسلام فأقرها في أوزان سك النقود حيث كانت عرفاً لتجار مكة .

وهذا التعليل الثاني يقبله المنطق الاقتصادي أكثر من سابقه وإذا صح التعليل بأن النسبة كانت سعر صرف أحد النقيدين بالآخر فهل تعتبر هذه النسبة الشرعية حكماً لا محيد عنه في المستقبل ، والذي يبدو لي والله أعلم أن الحديث لا يلزمنا بهذه النسبة كحكم شرعي ، وإنما هي واقع عاشه مجتمع المسلمين الأول ، ويمكن سك النقود المستقبلية بحسب اختلاف سعر الصرف ولنا على ذلك دليان :-

**الدليل الأول :** أن عمر رضي الله عنه ضرب الدراهم بوزن ستة دوانق

(١) مقال د . خاروف ، مجلة البحث العلمي لجامعة أم القرى ص ٤٣٨ ، العدد الرابع .

لاسبعة، فقد قال زياد لمعاوية رضي الله عنه : (يا أمير المؤمنين إن العبد الصالح عمر بن الخطاب صغر الدرهم - وزن ستة بدلاً من سبعة، وكبر القفيز، وصارت تؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند، وترزق على الذرية طلباً للإحسان إلى الرعية)<sup>(١)</sup>.

فتصرف عمر رضي الله عنه كان منوطاً بمصلحة الأمة حيث اضطرت ظروف اقتصادية إلى تخفيف عيار الدرهم (الفضة)، وهو اجتهد منه ولو كانت النسبة الشرعية حكماً شرعياً لما أقره الصحابة ولما اجتهد رضي الله عنه في ذلك .

صحيح أن روايات المؤرخين اضطربت في صحة ذلك فقد ذكر ابن الأخوة في : (معالم القربة في أحكام الحسبة) أن عمر ضرب وزن سبعة إلى عشرة ورواية ابن الأخوة مخالفة لجمهور المؤرخين، وقد وفق بعضهم أن عمر رضي الله عنه ضرب وزن ستة دوانق أي : وزن سبعة مثاقيل<sup>(٢)</sup> والراجح أن عمر لم يضرب الدراهم، وإنما ضربت له في فارس على نقش الدراهم الكسروية، وإذا صح أنها بوزن ستة فهي اجتهد لضرورة تقدر بقدرها .

الدليل الثاني : اختلاف سعر الصرف بين الفضة والذهب عن النسبة الشرعية منذ عصر النبوة إلى العصور التالية وبالرغم من أن الفقهاء يجذون ثبات أسعار صرف العملات ببعضها، ولكن يبدو من الأحاديث اختلاف هذا السعر عبر العصور .

فقد كان سعر الصرف بين الدرهم والدينار في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر هو ١ - ١٠ فالدينار يعادل عشرة دراهم ويتضح ذلك من الأمور

(١) شذور العقود، للمقريزي، من النقود العربية للكرمللي .

(٢) مقال الدكتور محمد خاروف، مجلة البحث العلمي ص ٤٣٨، العدد الرابع .

التالية :

- نصاب زكاة النقدين ٢٠٠ درهم فضة = ٢٠ مثقالاً من الذهب .  
 - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « كانت قيمة الدية على عهد النبي ﷺ ثمانمائة دينار، أو ثمانية آلاف درهم »<sup>(١)</sup> فالدينار يعادل عشرة دراهم .

وهذا التقدير هو قيمة الإبل الواجبة في الدية فلما استخلف عمر رضي الله عنه قام خطيباً فقال إن الإبل قد غلت، قال : ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً<sup>(٢)</sup> وهذا يعني أن الدينار بلغ في عهد عمر : ١٢ درهما .

- جعل عمر رضي الله عنه الجزية أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعين درهماً على أهل الورق، وروى أبو يوسف عن ابن مسعود أنه قال : (لا يقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم)<sup>(٣)</sup> ويقول أبو عبيد في الأموال : (لأن أصل الدنانير: أن يعدل الدينار بعشرة دراهم فهذا كان سعر الصرف، وقد أخذ هذا السعر يتغير فيما بعد حتى صار في العصر الأموي -الدينار يعادل اثني عشر درهماً ووصل في العصر العباسي إلى مساواته لخمسة عشر درهماً وأكثر، ونقل علي مبارك عن المقرئ أن الدينار في زمن الفاطميين صار بأربعة وثلاثين درهماً<sup>(٤)</sup>).

الدليل الثالث : روى البخاري في الحدود -السرقه- عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم» وهي ربع

(١) سنن أبي داود - باب الدية كم هي .

(٢) نيل الأوطار ٧/ ٢٤٠ - طبعة دار الإفتاء .

(٣) فتوح البلدان للبلاذري والخراج لأبي يوسف .

(٤) فقه الزكاة للقرضاوي ج ١ ص ٢١٤ .

دينار كما فسرته الأحاديث الأخرى عند البخاري ولم يقطع النبي ﷺ في أقل من ثمن المجن<sup>(١)</sup> فالأحاديث تدل على أن ربع الدينار ثلاثة دراهم وهي أصح من كل الأحاديث التي تدل على أن الدينار يعادل عشرة دراهم.

**الدليل الرابع:** حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال (كنت أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ بالدنانير، أخذ هذه من هذه وهذه وهذه من هذه فأتيت إلى رسول الله ﷺ وهو في بيت حفصة: فقلت رويدك يا رسول الله أسألك - وكرر الحديث - فقال ﷺ «لابأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»، وفي رواية الترمذي «بالقيمة» لمراعاة سعر اليوم الذي يفهم من الحديث تغيره يومياً<sup>(٢)</sup> والنتيجة:

أنه يصعب قبول قول من قال بأن نصاب الزكاة من الدراهم والدنانير قيمة واحدة لا تتغير لمجرد أن الدينار كان يعدل عشرة دراهم (٢٠ دينار = ٢٠٠ درهم).

فالنسبة الشرعية من قبيل السياسة الشرعية في سك النقود، ولا بأس أن تراعى هذه النسبة في تنظيم إصدار النقود ولا أثر لها على النصاب فيبقى نصاب الذهب مستقلاً عن نصاب الفضة، فكل منهما نصاب مستقل لا علاقة له بالآخر.

(١) فتح الباري ٩٧/١٢، نشر دار الإفتاء السعودية.

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٢٥٩/٣، وتحفة الأخوذ ٢٤٠/٢.

## رد اعتراض وتصحيحه :

انتقد الدكتور الرئيس في الخراج<sup>(١)</sup> وتابعه الدكتور القرضاوي<sup>(٢)</sup> في فقه الزكاة مؤلفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة عندما قدرا نصاب العملة الورقية بنصاب يختص بالذهب، وآخر بالفضة وهما محقان في ذلك من وجه - كون العملة الورقية جنساً واحداً يحسب لها نصاب واحد إما بالذهب، وإما بالفضة، فنصاب كل منهما نصاب مستقل يصلح للتقدير به . ولكن الاعتراض على كتاب الفقه على المذاهب الأربعة بأن نصاب الذهب والفضة نصاب واحد غير مقبول في ضوء الأدلة المتقدمة، ونصاب الورق النقدي يحدد كما قرره لجنة مجمع البحوث الإسلامية بأقل النصابين من الذهب والفضة، ولنا مع النقد الورقي جولة مقبلة .

إن النسبة الشرعية (٧ : ١٠) هي نسبة تتعلق بسك النقود بمعنى أن تخرج دار الضرب درهما وزنه سبعة أعشار المثلقال، أما سعر صرف الدرهم بالدينار فقد عرفنا أن الدينار يصرف بعشرة دراهم (١ : ١٠) وهي نسبة صرف قد ترتفع وقد تنخفض في المستقبل، فقد بلغت نسبة الصرف بين الدراهم والدينار في عهد المعز الفاطمي (١ : ١٥٥) حيث كان دينار المعز يصرف بـ : ١٥٥ درهما<sup>(٣)</sup> فنسبة الوزن ثابتة ولا علاقة بسعر الصرف المتغير فالدرهم الذي هو ١٠ / ٧ المثلقال كان يصرف بـ : ١ / ١٠ من الدرهم .

ومن المعروف أن تحديد النصاب الزكوي في النقدين الثمينين إنما حدده الشارع بالوزن لا بالقيمة، فهو تابع للوزن فقط ولا يتأثر النصاب بتغير

(١) الخراج للرئيس ص ٣٥٨ .

(٢) فقه الزكاة، للقرضاوي، ١ / ٢٦٢ .

(٣) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من نفوذ الأتراك حتى القرن الخامس، ص ١٦٢، د. محمد جمال الدين سرور، دار الفكر العربي طبعة ١٩٧٣ م، النقود العربية، عبدالرحمن فهمي .

سعر الصرف بين الذهب والفضة .

أقول هذا لأن بعض أساتذتنا المعاصرين<sup>(١)</sup> قال :

إن قيمة العشرين ديناراً من الذهب مساوية لقيمة مائتي درهم فضة ، وبالعكس فوزن المعدن الذهب في العشرين ديناراً يعادل في الحقيقة من الفضة مائتي درهم مازنته  $200 \times 7/10 = 140$  فإذا تكون النسبة ١ : ٧ وليس ١ : ١٠ وهذا يصح وزناً ولا يصح قيمة بدليل :

$$595 = 297 \times 200$$

$$595 = 425 \times 140$$

فالنسبة ٧/١ هي نسبة وزن وليست نسبة قيمة إطلاقاً ، وتبقى نسبة ٧/١ نسبة تتعلق بوزن سك النقود ولا صلة لها بالقيمة ونصاب الزكاة يقدر بالوزن لا بالقيمة ، فلا داعي لربطه بسعر صرف الفضة إلى الذهب حتى يظهر نص جديد تشريعي يأمرنا بذلك ، ثم إن هذا الرأي يستلزم كون نظام المعدنين - النقد المزدوج من الذهب والفضة حكماً شرعياً يجب اتباعه وهو تقول على الشارع .

### مراحل الاستقرار النقدي في القرن الأول :

المرحلة الأولى : بزغ فجر الإسلام وعرب الجزيرة يتعاملون بالدينار والدرهم على ما في الدرهم من اضطراب تبعاً لتعدد أنواعه ولهذا نجدهم يتعاملون بها وزناً ، وجاءت الإشارة الأولى إلى ضرورة توحيد المكاييل والموازين بالحديث النبوي الشريف : «المكيال مكيال أهل المدينة والميزان ميزان أهل مكة»<sup>(٢)</sup> والسبب في ذلك واضح فأهل مكة تجار يتعاملون

(١) التطبيق المعاصر للزكاة ، ص ١٠٨ ، د. شوقي اسماعيل شحاته ، دار الشروق .

(٢) أخرجه أبو داود في البيوع / عون المعبود : ٢٤٩/٣ والنسائي في الزكاة : باب كم الصاع وفي البيوع : باب الرجحان في الوزن ، وصححه ابن حبان ، شرح السنة للبغوي ج ٨ ص تحقيق شعيب الأرنؤوط وقال ابن حجر في التلخيص : صححه ابن حبان ، والدارقطني ، والنووي ، وأبو الفتح القشيري وله طريق آخر عن ابن عباس .



بالوزن فهم فيه حجة ، أما أهل المدينة فمزارعون يتعاملون بالسوق ، والصاع ، والمد فهم فيها أدق وأضبط . وكان الحديث توجيهها للأمة إلى توحيد مكايلها وموازينها وسائر المقاييس والمعايير لتستقيم معاملات الناس ، وكان المفترض أن تقتدي بلاد الإسلام بقبلتها الأولى (مكة) في موازينها ، وأن تكون الأوزان موحدة في كل البلاد الإسلامية ، فكان من الواجب أن نحفظ نماذج صحيحة من الصاع ، والمد ، والدرهم ، والدينار وتبقى محفوظة محتومة يلزم الولاة ، والقضاة ، وأهل الحسبة باتخاذها معياراً للتبادل . لكن واقع الأمر أن هذه المعايير اختلفت فالرطل شامي ، وبغدادى ، ومصرى ، ومدينى . والدرهم (١٢-١٤-١٥-١٦) قيراطاً مما جعل بعض فقهاء الحنفية يقولون : (يفتى في كل بلد بوزنهم) وهو ما يراه ابن حبيب الأندلسي (أن أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم)<sup>(١)</sup> .

### المرحلة الثانية :

إذا كان الحديث النبوي السابق يرسي الأساس النظري لتوحيد المكايل والموازين فإن الخطوة العملية قد اتخذها عمر بن الخطاب رضي الله عنه والمنطق التاريخي يؤكد أن عمر توصل إلى تحديد الوزن الموحد للدرهم بعد اتساع رقعة الفتح وحاجته إلى تقدير الخراج وقد رجح ذلك دائرة المعارف الإسلامية والفيومي في المصباح المنير وابن خلدون في المقدمة والماوردي في الأحكام السلطانية والبلاذري في فتوح البلدان . فقد نظر عمر رضي الله عنه في الدراهم الفارسية المختلفة الأوزان فوجدها كما يلي (٢٠-١٢-١٠) قيراط فمجموع أوزانها ٤٢ قيراطاً وبقسمتها على ٣ فالتوسط ١٤ قيراطاً من قراريط المئقال ونسبة  $٢٠ / ١٤ = ١٠ / ٧$  وهي

(١) فقه الزكاة ، للقرضاوي / ٢٥٥ .

النسبة الشرعية المعتمدة . فكل ١٠ دراهم تعادل سبعة مثاقيل وتعادل ١٤٠ قيراطاً هذه رواية عن فعل عمر رضي الله عنه أوردتها الدكتور ضياء الدين الريس في الخراج<sup>(١)</sup> وهناك رواية أخرى أن عمر رضي الله عنه : أخذ المتوسط بين الدرهم البغلي ٨ دوانق والدرهم الطبري ٤ دوانق فجعل الدرهم نصفها وهو ٦ دوانق وهو الدرهم الشرعي المعروف بوزن سبعة ، أي العشرة منه تساوي سبعة مثاقيل ، وهو أيضاً ستة دوانق<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية تفسر لنا الخلاف الذي ذكره ابن الأخوة في معالم القرية من أن عمر رضي الله عنه أنقص الدرهم فضربه على ستة والصحيح أنه جعله ستة دوانق بوزن سبعة مثاقيل لكل عشرة دراهم . ثم ذكر النووي أن أهل العصر الأول أجمعوا على التقدير بهذا الوزن وهو أن الدرهم ستة دوانق وكل عشرة منه تعادل سبعة مثاقيل :

ومما يعكر ذلك ما ذكره أبو عبيد في الأموال قال : (فلما كان زمن بني أمية قالوا : إن ضربنا البغلية ظن الناس أنها هي المعتبرة في زكاة الأموال فيضر الفقراء وإن ضربنا الطبرية تضرر أرباب الأموال<sup>(٣)</sup> فجمعوا الدرهم البغلي والطبري وأخذوا متوسطها  $٨ + ٤ = ١٢ \div ٢ = ٦$  ستة دوانق ثم ذكر الماوردي بعد أن نسب الفعل إلى عمر رضي الله عنه فقال : (ومتى زدت على الدرهم الواحد ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ومتى نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً فكل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل من الذهب)، وعلل المسعودي أن هذه النسبة ٧-١٠ ترجع إلى كون الذهب أرجح من الفضة وزناً<sup>(٤)</sup> بمثل ثلاثة أسباعها وسنرى عدم صحة هذا

(١) الخراج والنظم المالية ، الريس ص ٣٤٦ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٤ ، والمجموع للنووي ج ٦ ص ١٥ .

(٣) الأموال أبو عبيد ص ٤٦٧ .

(٤) الوجيز للغزالي بحاشية المجموع ٦/٦ .

## القول في الصفحات القادمة .

بقي أن نشير إلى ما ذكره بعض المؤرخين أن عمر رضي الله عنه حاول ضرب الدراهم من جلود الإبل فقيل له ستهلك الإبل - فأمسك عن ذلك وجزم الكتاني في التراتيب الإدارية نقلاً عن توفيق البكري في شرحه صهاريج اللؤلؤ أن عمر رضي الله عنه كان يستعمل الورق والجلود كنقود وأنشد لأبي تمام: (١)

لم ينتدب عمرا للإبل يجعل من

جلودها النقد حتى عزه الذهب

## المرحلة الثالثة :

إذا تجاوزنا كل روايات المؤرخين التي ذكرت ضرب الدراهم والدنانير قبل عبد الملك بن مروان وهي بجملتها روايات يشك في صحتها ، فإن إجماع المؤرخين منعقد على أن عبد الملك كان أول من ضرب النقود في الإسلام ، فقد ضرب الدنانير المنقوشة عام ٧٤هـ ثم ضربها له الحجاج عام ٧٥هـ ثم عمت التجربة عام ٧٦هـ ؛ ويعلل المؤرخون هذه الخطوة بسبب استياء العلاقات بين الروم والدولة الأموية بعد حربهم عام ٧٣هـ ، حيث صالحهم عبد الملك بسبب مشاكله الداخلية على أن يدفع لهم أتاوة سنوية ثم رفض دفعها ، وهاجم الروم ثانية في عهد : جستنيان الثاني (الأخرق) (٦٨٥-٦٩٥)م وتوالت انتصارات المسلمين واستعدوا للهجوم على القسطنطينية .

وذكر الطبري في حوادث عام ٧٣هـ وفيها : (غزا محمد بن مروان الصائفة فهزم الروم ، واقرنت هذه الحرب بمسألة خطيرة تعرف بمسألة القراطيس حيث كانت الروم تستورد الورق من مصر مقابل دنانير الروم

(١) فتوح البلدان ، البلاذري ص ٥٧٨ - التراتيب الإدارية للكتاني ١/ ٤٢٢ .

وكان الأقباط يكتبون على القراطيس ما ينسب المسيح إلى الربوبية فأبدلها عبد الملك بعبارة (قل هو الله أحد) مما ساء ملك الروم وهدد عبد الملك بأن يكتب على الدنانير ما يسيء إلى نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام، وكان ذلك سبباً لضرب عملة خاصة به بإشارة: خالد بن يزيد بن معاوية وتوقف التبادل بين الدولتين في الأوراق والدنانير.

وأنشأ عبد الملك داراً للضرب عام ٧٤هـ وضربت الدنانير الدمشقية<sup>(١)</sup> والحقيقة أن عبد الملك كان يفكر منذ زمن في إيجاد نقد للدولة المترامية الأطراف، ولا يعقل أن تعتمد دولة في نقدها على دولة معادية تهدد علاقتها حروب مستمرة، وإذا أضفنا إلى ذلك أن دراهم فارس شاع فيها الغش وفسدت فساداً كبيراً، كما أن عدم وجود نقد للدولة يسبب حرجاً للرعية في مبادلاتهم وفي دفع زكاتهم ومختلف معاملاتهم، وهكذا وجه عبد الملك صفة للقيصر باستقلاله النقدي عن الذهب الروماني، وأصبح للدولة الإسلامية داراً للضرب، وأصبح ضرب العملة في غيرها أمراً محظوراً يعاقب عليه النظام، كما يعاقب من يسيء إلى النقد وسلامته ونظامه. وقد أرسل عبد الملك جزءاً من نقوده إلى القيصر من الأتاوة التي كان يدفعها وبأسلوب ساخر متهمهم مهذب يخبره بأن الخلافة أصبحت تتمتع بسلطة إصدار النقود، وكان من نكد جستنيان أن تخلى عنه فيلق الصقالية في وقت لا بدله من مواجهة عبد الملك الذي انتصر على الروم انتصاراً ساحقاً ورفع على حرابه معاهدة عام (٦٨٦م) المنقوضة<sup>(٢)</sup> وظهر دينار عبد الملك الذي يزن ٧٢ حبة شعير كما ظهر الدرهم الذي يزن ٥٠، ٥ / ٢ خمسون حبة وخمسا حبة، روى البلاذري قال: حدثنا

(١) فتوح البلدان، البلاذري، والخراج للريس ص ٢٠٩، والطبري في حوادث عام ٧٣.

(٢) بحوث في التاريخ الاقتصادي، لعدد من المستشرقين تعريب توفيق اسكندر ص ١٢٠.

وهب بن كيسان أنه قال : رأيت الدنانير والدراهم قبل أن ينقشها  
عبدالمملك فوجدتها ممسوحة وهي وزن الدنانير التي ضربها عبدالمملك  
وروى أيضاً عن عبدالمطلب بن وداعة السهمي أنه أراه وزن المئقال قال :  
فوزنته فوجدته وزن مئقال عبدالمملك ، ومئقال أبي وداعة كان عنده في  
الجاهلية<sup>(١)</sup> ولم ينكر الصحابة التعامل بها بعد ضربها .

لقد استبدل عبدالمملك صورة القيصر بصورته ، وأبقى العمود القائم  
على المدرجات الأربعة ، ولكنه حذف شارات الصليب ومايدل عليه ،  
وقد اعترض الصحابة على صورة عبدالمملك على نقده الدمشقي وكان هذا  
رأياً لبعضهم ، ولا شك أن النبي ﷺ وأصحابه تعاملوا بالنقد الروماني  
وعليه صور ملوكهم ، وكان ضرب عبدالمملك للدينار الإسلامي سبباً  
لنزاعه مع الروم من جديد حيث استقل المسلمون بنقدهم المنقوش  
بعبارات إسلامية : (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على  
الدين كله) ، (بسم الله ضرب في سنة سبع وسبعين) ، وحصر الأمويون  
دار الضرب في دمشق ، والفسطاط . أما وزن هذا الدينار فهو ٢٥ر٤  
غرام ، وهو محفوظ إلى اليوم في متحف بغداد<sup>(٢)</sup> .

وفي عهد عبدالمملك تمتعت الدولة الإسلامية بما يعرف بالاستقرار النقدي  
أو الاستقلال عن النفوذ النقدي لفارس والروم .

### هل ضربت نقود إسلامية قبل عبدالمملك ؟

ذكر المقرئ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الدراهم على  
نقش الكسروية بصورها وزاد عليها عبارة (الحمد لله) ، (محمد رسول  
الله) ، (لا إله إلا الله وحده) ، وضربها على وزن ستة لظروف اقتصادية

(١) فتوح البلدان ، البلاذري ص ٤٧٢ .

(٢) النقود العربية ماضيها وحاضرها عبد الرحمن فهمي ص ٤٥ ، والدينار الإسلامي في المتحف  
العراقي للنقشبندي .

عند من يرى أن وزن ستة فيه نقص عن التمام وقد رجحنا أن درهم الستة واف لا نقص فيه . كما ضرب عثمان دراهم نقش عليها (الله أكبر)<sup>(١)</sup> .  
وهناك أقاويل أن خالد بن الوليد ضرب الدنانير الرومية عام ١٥-١٦ هـ وكتب عليها اسمه ، ويرى المرحوم مصطفى الذهبي أن هذا الأمر كان سبب عزل خالد وهو مردود بأن العزل تم قبل فتح دمشق ، بل ذهب بعضهم أن عمر ضرب الدراهم الفارسية ولم يضرب الدنانير الرومية إزعاجاً لخالد وإهمالاً لرأيه<sup>(٢)</sup> . وكلها أقاويل لا صحة لها ولا خطام ولا زمام .

وقد نقش عبدالله بن الزبير دراهم مستديرة بمكة ، ونقش على استدارتها : (عبدالله) ، وعلى إطارها بالخط الكوفي (بسم الله ربي) (محمد رسول الله) وعلى الوجه الآخر : (أمر الله بالوفاء والعدل)<sup>(٣)</sup> .  
وذكر آخرون أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (٤١-٦٠) قد ضرب دنانير عليها صورته ، وماتزال بعض دراهمه محفوظة في المتحف البريطاني ، أما الدنانير التي ذكرها المقرئزي على أنها من ضرب معاوية فلم يصلنا منها شيء وربما استهلكت خلال عملية الإصلاح النقدي لعبد الملك<sup>(٤)</sup> .

وجملة هذه الروايات يرفضها ثقات المؤرخين ولكن يعكر عليهم رفضهم هذا ما جاء في الأحاديث من النهي عن كسر سكة المسلمين والمحافظة على سلامة النقد في ديار الإسلام بمنع قرضها وتشويهها إذا

(١) المقرئزي من كتاب النقود العربية للكرملي ص ٣٢ .

(٢) الذهبي من كتاب النقود العربية للكرملي ص ٩١ .

(٣) النقود العربية للكرملي ص ٩٢ ، وتاريخ الطبري ، ط بيروت ٤/١٦ ، وفتح البلدان للبلاذري .

(٤) النقود العربية ماضيها وحاضرها ، عبدالرحمن فهمي محمد ص ٢٩ .

كانت سكة الإمام، وعقد أبو داود في سننه باباً خاصاً للنهي عن كسر سكة المسلمين واشترط للنهي ثلاثة شروط :

١- كون النقود رائجة .

٢- كونها من ضرب الإمام .

٣- ألا يكون بها بأس كزيف أو عيب<sup>(١)</sup>. ومجيء مثل هذه الأحاديث كالصريح في أنه كان للمسلمين سكة رائجة متداولة في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين، وقد ادعى جرجي زيدان مثل هذه المقولة ورد عليه محمد أمين الحلواني منكرًا أن أحداً من الخلفاء الراشدين قد ضرب نقداً نحاسياً أو غيره وذلك في كتابه: نشر الهذيان من تاريخ جرجي زيدان، ولكن جاء في شرح العيني على البخاري أنه نقل عن المرغنياني أن الدراهم كانت شبه النواة ودورت على عهد عمر رضي الله عنه لما بعث معقل بن يسار وحفر نهر المشهورة فضرب عمر الدراهم على نقش الكسروية<sup>(٢)</sup>. وهذه الروايات كلها لا ترفع اتفاق المؤرخين أن النقد الرسمي للدولة الإسلامية إنما أخذ شكله الرسمي على يد عبد الملك بن مروان عام ٧٦هـ.

أما أحاديث النهي عن كسر سكة المسلمين فلا تدل بالضرورة على وجود نقد رسمي متداول ضربه الخلفاء، ويمكن حملها على ماسيكون في المستقبل أو على العملة نفسها المستوردة من فارس والروم . وما قاله المؤرخون فيمكن حمله على أنه محاولة فردية وخاصة إذا عرفنا أن سك النقود كان مهنة للأشخاص وليس من عمل الحكومة وإن السكة الإسلامية كوظيفة رسمية للسلطان إنما اتخذت إطارها الرسمي في عهد

(١) عون المعبود ٣/ ٢٨٦ .

(٢) التراتيب الإدارية للكتاني ١/ ٤١٩ .

عبد الملك بن مروان .

نستنتج مايلي :

١ - أن الدرهم الإسلامي المعروف لدى أهل مكة كان معروفاً للمسلمين منذ أن وجههم الرسول ﷺ إلى الاقتداء بأهل مكة في ميزانهم ، وهذا الدرهم المعروف بوزن الاسلام الذي هو ستة دوانيق ونسبته إلى المثلقال ١٠ / ٧ هو الذي تؤدي به الواجبات المالية وتقدر به الديات ، وتعتقد به الأنكحة والضمانات وأروش الجنايات وغير ذلك ، وعرف فيما بعد بوزن بيت المال .

٢ - أن ماروي من أن عمر رضي الله عنه هو أول من ضرب الدرهم يمكن حمله على أن ملك الفرس (رأس بغل) كان يضرب له الدراهم ويرسلها إليه بناء على طلبه وهذا ما يحتمله كلام العيني في شرح البخاري من أن عمر ضربها على نقش الكسروية فليس فيه ما يدل أن عمر اتخذ داراً للضرب والسكة .

٣ - أن مفهوم الدرهم الإسلامي كان يعرفه تجار مكة كلهم معرفة دقيقة يعرفون وزنه ويتخليلونه ، ولا يضيرنا ألا يكون للدولة نقد مطبوع في أرضها حتى عام ٧٦هـ ولكن المقادير معروفة معلومة بدليل حديث عائشة عندما اشترت بريرة فأرشدتهم النبي ﷺ إلى الوزن وهو وزن مكة .

وحديث سماك بن حرب أن مالكا أبا صفوان قال : ( بعت للنبي ﷺ سراويل بثلاثة دراهم فوزن لي فأرجح وأعطى الوزان أجره )<sup>(١)</sup> فلو لم يكن الدرهم معلوماً في هذه البيع لما صح البيع ولما عرف الرجحان .

٤ - بالرغم من تعامل المسلمين بنقد أجنبي فإنهم كانوا يتعاملون بهذه

(١) رواه النسائي في باب البيوع ، والترمذي في التجارات وأحاديث الأمر بالرجحان في الوزن كثيرة في البخاري ، ومسلم ، وفي كتب السنن .



النقود وكأنها مادة خام وتبر غير مضروب أو سبائك توزن وزناً بسنج الوزن الشرعية التي قررها الرسول ﷺ .

٥ - أن ضرب النقود الإسلامية رسمياً من قبل عبد الملك بن مروان وصنعه السنج الزجاجية على العيار الشرعي الذي قرره النبي ﷺ ، وعُرفت السنج بسنج السكة الإسلامية لم يكن إلا تقريراً لمقادير معروفة مقننة وكان ضرب السكة الإسلامية يستغني الناس عن الميزان في التعامل بها وهذا المعنى الذي صرح به النووي في قوله : (فرأوا في زمن عبد الملك صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه وتصييرها وزناً واحداً لا يختلف وأعيانا يستغني بها عن الموازين)<sup>(١)</sup> فصنيع عبد الملك من موقعه كمسؤول أول في الدولة ليس إلا تبنياً لحكم شرعي أقره المشرع ، وتعميم هذا الحكم على أرجاء الدولة إحياء للسنة النبوية ، وتخليصاً للمسلمين من المتاعب ، وإرساء لدعائم الدولة باختصاص نقد رسمي خاص بها ولذا قال المؤرخون : إن سكة عبد الملك عدلت بين الكبار والصغار من الدراهم وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وأن عمله موافق لسنة النبي ﷺ .

٦ - أن مقدار الدينار لم يحدث حوله أي خلاف كما حصل حول الدرهم .

### أوزان الكيل فأوزان النقد :

لا يوجد أمة من أمم الأرض إلا ولها مكاييلها وموازينها الخاصة بها والمتكونة عبر حياة طويلة من العرف الاجتماعي الذي يسود علاقاتها وهناك أوزان خاصة للنقود ومكاييل خاصة للمكيالات . والراجع تاريخياً أن وحدات الكيل -الوزن المجرد- هي الأصل الذي تفرع عنه كافة أوزان النقود ، وقد أكد الطبري والبلاذري والمقريزي أن سنج السكة

(١) المجموع - ج ٦ ص ١٥ .

الإسلامية جاءت متأخرة زمنًا عن صناعة سنج المكايل ، فالمقريري يقول : (إن الدراهم عند المسلمين كانت مجموعات من ضرب فارس والروم فجمعوا أصغرهما وأكبرها وضربوه على وزنهم الكيل) فسنج السكة صنعت على غرار أوزان الكيل - حيث كانت تستعمل بحسب ما يتسع حجم المكيال ثم تستخدم المادة في ثقل الحاجات . وهي عادة قديمة انحدرت إلى المسلمين شأنهم شأن أمم الأرض قاطبة . فهناك إذن تداخل شديد بين أوزان النقد وأوزان الكيل يتضح من خلال استعراض أسماء المكايل والموازين فأسماء النوعين واحدة: قيراط ، حبة ، دانق ، الخ ، وكلها تشكل أجزاء في وحدة القنطار الذي يوجد منه قنطار لوزن النقد الشرعي وآخر لوزن الكيل الشرعي . وهناك تشابه آخر ليس في الأسماء فحسب بل في التقسيم الوزني وتسلسلها في أوزان النقد وأوزان الكيل ، وإذا تجاوزنا المكايل والأوزان العرفية واتجهنا إلى الاعتبار الشرعي فسيحصل معنا نوعان من المقادير الشرعية : (وحدات وزن النقد) (وحدات كيل) .

وأهم وحدات الكيل هي : الصاع والمد ، وقد بين ابن الرفعة صلة هذين المكيالين بالدرهم الشرعي وهو درهم الكيل  $٥٠ / ٢$  ، ٥٠ حبة ، هذا الدرهم الذي يتكون منه الرطل الشرعي ، والمد ، والصاع ، ثم يأتي الرطل البغدادي ومضاعفاته من المن حتى القنطار وأجزاءه من الدرهم ، والمثقال ، والدانق ، والقيراط ، والذرة .

وجمهور الفقهاء على أن الصاع الشرعية  $٣ / ١$  ، ٥ رطل بالبغدادي ، والرطل البغدادي  $٧ / ٤$  ، ١٢٨ درهم من الدرهم الذي هو خمسون وخمسا حبة من الشعير المعتدل ، فلم يقدر الفقهاء حجم الصاع بالمكعبات ، بل اشتفوه من الدرهم الشرعي<sup>(١)</sup> .

(١) الخراج للريس / ٣٥٠ ، ومقال د . خاروف ص ٤٢٣ ، مجلة البحث العلمي جامعة أم القرى عدد ٤ ، والإيضاح والتبيان ص ٥٧-٦٠ ، لابن الرفعة تحقيق د . خاروف .

وقد صنع لهذه الأوزان جميعاً صنجات إسلامية لأول مرة في زمن عبد الملك، وأشير عليه أن يصنعها من الزجاج كيلا تستحيل إلى زيادة أو نقصان (١).

### أما عن وحدات أوزان النقد فيقول المقرئزي :

كانوا يتبايعون بأوزان اصطلاحوا عليها وهي الرطل = ١٢ أوقية والأوقية أربعون درهما فيكون الرطل ٤٨٠ درهماً، والنش : نصف أوقية (حولت صادة شيناً) وهو : ٢٠ عشرون درهما والنواة : خمسة دراهم (٢). وقال السيوطي : الرطل جمع كل الموزونات فهو : ١٢ أوقية، والأوقية : إستار وثلاثا إستار، والإستار : أربعة مثاقيل، والمثقال : درهم وثلاثة أسباع الدرهم، والدرهم : ثمانية دوانيق، والدائق قيراطان، والقيراط طسوجان والطسوج حبتان، والحبة : هي حبة الحنطة (٣).

وكانت قريش تزن الذهب بوزن تسميه ديناراً، والفضة بوزن تسميه درهما فكل عشرة من أوزان الدراهم : سبعة أوزان من وزن الدينار، وكان لهم وزن الشعيرة وهو ١ / ٦٠ من وزن الدرهم وكانت لهم الأوقية ٤٠ درهماً، والنش : عشرين درهماً والنواة : خمسة دراهم (٤) وهذه الأوزان كلها مجهولة ولا يتوصل إليها إلا بعد معرفة الدينار، أو المثقال والدرهم فعندما يحدد وزن الدرهم والدينار سيتحدد بالضرورة وزن كل من هذه الوحدات.

### تقدير الدرهم والمثقال (الدينار)

في كيفية التقدير ابتداءً يقال : أن الذي اخترع الوزن في الدهر الأول (١) حاشية محقق الإيضاح والبيان ص ٤٦، قطع المجادلة ص ١٠٢ نقلاً عن التمهيد لابن عبد البر .

(٢) المقرئزي ص ٢٦ من كتاب الكرملي .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧ .

(٤) المصدر السابق .

بدأه بوضع المئقال أولاً فجعله : (٦٠) ستين حبة زنة الحبة : (مائة حبة خردل طبيعي بري معتدل) ثم جعلها صنجة ، وجمع منها زنة المئقال (٦٠٠٠) حبة خردل<sup>(١)</sup> ، وذكر الذهبي في تحرير الدرهم والمئقال مثل هذا الكلام عن ابن الرفعة في الإيضاح والتبيان ، والسروجي في شرح الهداية ، والسيوطي في قطع المجادلة - أن اليونان قدروا الدرهم من حب الخردل البري بـ : (٤٢٠٠) حبة فإذا أضفنا اليه ثلاثة أسباعه : (١٨٠٠) كان مثقالاً (٦٠٠٠) حبة فيكون الدرهم سبعة أعشار المئقال ، وسبب التقدير بالخردل أنه لا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة . ووهم الذهبي في نسبة هذا القول للسيوطي فرسالته (قطع المجادلة) خالية من هذا الكلام .

ثم إن المتأخرين قدروا بحب الشعير الممتليء ، الأغرل ، المقطوع (مادق من طرفيه) فكان المئقال ٧٢ شعيرة والدرهم ٥ / ٢ ، ٥٠ حبة شعير<sup>(٢)</sup> فالدرهم سبعة أعشار المئقال .

فالدرهم الإسلامي الشرعي الذي تزن منه العشرة سبعة مثاقيل والأوقية أربعون درهماً فهو على هذا التقدير سبعة أعشار الدينار متفق عليه بين فقهاء الإسلام والراجع عند جمهورهم أن المئقال المذكور يعادل ٧٢ حبة شعير بينما يكون الدرهم ٥ / ٢ ، ٥٠ حبة شعير وهي التي ضربها عبد الملك<sup>(٣)</sup> وفقاً لتقدير عمر رضي الله عنه وإعمالاً لحديث «الميزان ميزان مكة» .

والتقدير السابق هو قول الشافعية والمالكية والحنابلة - إلا أن الحنابلة

(١) المقريزي ص ٢٩ من كتاب الكرملي ، النقود العربية .

(٢) المصدر السابق ص ٧٦-٧٧ .

(٣) الخراج والنظم المالية للريس ص ٣٤٦ ، الأحكام السلطانية ص ١٥٤ .

يرون أن المثلقال يختلف عن الدينار فالدينار عندهم أصغر من المثلقال بنسبة يسيرة- (١) وهذه نصوصهم :

قال الخطيب الشربيني الشافعي : (ونصاب الذهب الخالص ولو غير مضروب : عشرون مثقالاً والمثلقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو : اثنتان وسبعون حبة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر، وقطع من طرفيها مادق وطال ونصاب الورق : مائتا درهم تحديداً «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» والأوقية : أربعون درهما بالنصوص المشهورة والإجماع قاله في المجموع ، والمراد بالدرهم الدراهم الإسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان ، ووزن الدرهم ستة دوانق ، والدانق ثمان حبات وخمسا حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة) (٢) .

وقال المالكية وزن كل دينار ٧٢ حبة من مطلق الشعير (٣) وكل درهم خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير المتوسط (٤) فتكون المائتا درهم تساوي : ١٤٠ مثقالاً من مثاقيل الأندلس والمغرب التي كل دينار منها عشرة دراهم وكل سبعة دنائير أوقية (٥) وتكون المائتا درهم ١٨٥ ونصف وثمان درهم بدراهم مصر لكبرها (٦) .

وقال ابن حجر لم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ (مائة

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ، الجزيري ١/ ٦٠١ ، وتفصيل رأي الخنابلة في حاشية النجدي على الروض المربع ٣/ ٢٤١ .

(٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/ ٢٠٣ ، ومغني المحتاج ١/ ٣٨٩ .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٤٥٥ .

(٤) القوانين الفقهية ، ابن جزيء ص ٨٩ .

(٥) القوانين الفقهية ص ٨٩ .

(٦) الشرح الصغير للدردير ٢/ ١٤٠ .

وأربعين مثقالاً) من الفضة الخالصة الا ابن حبيب الأندلسي فإنه انفرد بقوله إن أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم<sup>(١)</sup> وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد<sup>(٢)</sup> وكذا فرق المريسي الإجماع باعتبار النصاب بالعدد لا بالوزن .

وخالف الحنفية في تقدير الدرهم فبعد أن قرروا النصاب مائتي درهم شرعي قالوا: زنة كل درهم ١٤ قيراط ، والقيراط : خمس شعيرات ، فيكون الدرهم الشرعي : ٧٠ شعيرة . وفي الذهب قالوا نصاب الذهب : عشرون مثقالاً - زنة كل مثقال عشرون قيراطاً ، فالمثقال الشرعي : مائة شعيرة فهو: درهم وثلاثة أسباع الدرهم ، لأن الدرهم سبعون شعيرة ، والمثقال : مائة شعيرة<sup>(٣)</sup> وأكدوا على أن النسبة الشرعية ١٠ / ٧ أمر لا يمكن تجاهله في تقدير النصاب .

وقال ابن حزم وبحثت أنا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه فكل اتفق لي على أن دينار الذهب بمكة وزنه : اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار الحبة بحب الشعير المطلق ، والدرهم : سبعة أعشار المثلقال فوزن الدرهم المكي : سبعة وخمسون حبة وستة أعشار الحبة وعشر عشرها فالرطل : مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً بالدرهم المذكور<sup>(٤)</sup> ونقل النووي نص ابن حزم السابق وأضاف إلى مقدار الرطل السابق وأربعة أسباع الدرهم<sup>(٥)</sup> وقد ذكر ابن خلدون رأي الجمهور المتقدم بأن الدرهم : سبعة أعشار المثلقال وأن الأوقية : أربعون درهماً والمثلقال : ٧٢ حبة شعير

(١) فتح الباري ص ٣١١ ج ٣ .

(٢) انظر الكافي لابن عبد البر ١ / ٢٨٥ تحقيق د . محمد ولد ماديك الموريتاني .

(٣) اللباب شرح الكتاب ١ / ١٤٨ وحاشية ابن عابدين ٢ / ٢٩٦ .

(٤) المحلى ٥ / ٢٤٦ ، نشر دار الآفاق الجديدة .

(٥) المجموع شرح المذهب ١٦ / ٦ .

والدرهم : خمسون وخمسة ، ثم ذكر رأي ابن حزم وقال إنه واهم<sup>(١)</sup> .  
وكما اختلف الفقهاء حول عدد حبات الدرهم والدينار اختلفوا أيضاً  
في تقريطه ، ومع هذا الاختلاف في قراريط كل منهما تبقى النسبة الشرعية  
(الدرهم ١٠ / ٧ من المثقال) ثابتة عند الفقهاء فهي محل إجماع .

قال البلاذري : قال محمد بن سعد : وزن الدرهم من دراهمنا هذه  
أربعة عشر قيراطاً من مثقالنا الذي جعل عشرين قيراطاً وهو وزن خمسة  
عشر قيراطاً من واحد وعشرين قيراطاً وثلاثة أسباع<sup>(٢)</sup> .

وقد اختلف الفقهاء في التقريط فالحنفية يرون المثقال عشرين قيراطاً  
والدرهم أربعة عشر قيراطاً فيكون القيراط عندهم ٣ / ٥ ، ٣ الشعيرة<sup>(٣)</sup> .  
والجمهور على أن المثقال ٢٢ قيراطاً والدرهم ستة عشر قيراطاً .

ويختلف وزن القيراط بحسب البلاد فهو بمكة ربع سدس الدينار  
١ / ٢٤ وبالعراق نصف عشرة كما ذكره في القاموس ، وهو حالياً يدل على  
جزء من الذهب ١ / ٢٤ قيراطاً ، ولا يستخدم إلا لوزن الأحجار الثمينة ،  
وقد عرفنا فيما سبق أن المثقال إذا قسم إلى ٢٠ قيراطاً فإن أحد الدراهم  
التي كانت قبل تحديده من عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يساوي  
ويمانثل المثقال في القراريط : (٢٠) قيراطاً ، وثانيهما : (١٢) قيراطاً ،  
وثالثها : عشر قراريط ولكن البلاذري ذكر أن المثقال مقسم إلى : ٢٢  
قيراطاً إلا كسراً فتختلف قيمة الدراهم وتبقى النسبة ٧ - ١٠ ثابتة بين  
الدرهم والدينار<sup>(٤)</sup> ففي تقريط المثقال عندنا ثلاثة أقوال : (٢٤) ، (٢٢) ،

(١) النقود للكرملي ص ١٠٧ .

(٢) البلاذري كتاب النقود للكرملي ص ١٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٧ الذهبي .

(٤) الخراج - للريس ص ٣٤١ .

(٢٠) والتقريط ب (٢٤) خاص بالصاغة ودور السك .

ويتداول الفقهاء رأيين :

أ - الحنفية الدينار: ٢٠ قيراطا ، والدرهم : ١٤ قيراط .

ب - الجمهور الدينار: ٢٢ قيراطاً إلا كسراً أو تاماً ، والدرهم : ١٥ ، ١٦ قيراطا .

### تقدير الدرهم والدينار بالغرامات

يوجد عدة محاولات لتحويل المقادير الشرعية إلى غرامات ، بل ما من مفت وسدت إليه وظيفة الإفتاء إلا وقام بمحاولة تحديد تلك الأوزان بالموازين المعاصرة ونعرض هنا لبعض هذه المحاولات .

تقدير المرحوم العلامة الشيخ عبدالعزيز عيون السود<sup>(١)</sup> شيخ قراء الشام وكان في حياته ينتهي إليه أعلى أسانيد القراءات لكتاب الله الكريم وكان يشغل وظيفة أمين فتوى مدينة حمص السورية ، وقد أعد رسالة خاصة في المقادير الشرعية معادلة بالغرام ، واطلع عليها الشيخ أسعد العبيجي مفتي الشافعية بحلب فكتب إليه قائلاً : ( ثم ظهر لي أن الحق في معادلة الدرهم العرفي بالغرام كان كما قدرتموه لا كما قدرته أنا ، والفرق بيننا حبة في كل درهم . وموجز الرسالة فيما يخص بحثنا هو قوله : المتعارف عليه عند الصاغة :

٦/٥ ، ٢٠ مثقالاً عرفياً = ١٠٠ غرام .

١/٤ ، ٣١ درهماً عرفياً = ١٠٠ غرام .

فالدرهم العرفي = ٣٢٠ غرام . كما تعارف الصاغة .

٥ قراريط عرفية = ١ غرام

(١) اثبتها الشيخ عزت عبيد الدعاس رحمه الله في آخر سنن الترمذي ج ٩ - الذي طبع بإشرافه .



١ قيراط عرفي = ٤ حبات

والدرهم العرفي = ٦٤ حبة

وبتقسيم الحبات تكون الحبة  $٣٢٠ \div ٦٤ = ٥$  ر.٥ غرام .

والدرهم الشرعي درهمان : درهم أخذت به الحنفية وهو ١٤ قيراطاً

شرعياً كل قيراط خمس حبات فدرهم الحنفية ٧٠ حبة = ٣٥ غرام .

ودرهم أخذت به الأئمة الثلاثة وهو على الصحيح :  $٥٠, ٥ / ٢$  حبة

فيساوي ٢٥٢ غرام فيكون المثلثال عند الحنفية  $(١٠٠ \times ٥ = ٥٠٠)$

غرامات ، ويكون المثلثال عند الجمهور  $٧٢ \times ٥ = ٣٦٠$  غرام) .

وهذا جدول ببعض المقادير المرتبطة بأحكام الفقه كما أثبتها الشيخ

رحمه الله :

## المقادير الشرعية مقدرة بالغرام على المذاهب من رسالة الشيخ / عبدالعزيز عيون السود

المقدار	الحنفية	المالكية	الحنابلة والشافعية تخريج النووي	الشافعي تخريج الرافعي	
الحبة	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٥	
الدرهم	٣.٥	٢.٥٢	٢.٥٢	٢.٥٢	
المثقال	٥	٣.٦٠	٣.٦٠	٣.٦٠	
الرطل					سبب الوجهين عند الشافعية اختلاف الشيخين النووي والرافعي في الصاع والمد والرطل
الشرعي	٤٥٥	٣٢٢.٥٦	٣٢٤	٣٢٧.٦٠	
المد	٩١٠	٤٣٠.٠٨	٤٣٢	٤٣٦.٨٠	
الصاع	٣٦٤٠	١٧٢٠.٣٢	١٧٢٨	١٧٤٧.٢٠	
الأوسق					
الخمس	١٠٩٢٠٠٠	٥١٦٠.٩٦	٥١٨٤٠٠	٥٢٤١٦٠	
أقل المهر	١٠ دراهم				
عند	٣٥ غرام				
الحنفية	٣.٥ ليرة فضة				
القلتان	—	—	١٦٢٠٠٠	١٦٣٨٠٠	

## تقدير المرحوم العلامة الشيخ حسن حبنكة الميداني :

قدر شيخنا رحمه الله الدراهم المائتين في نصاب الزكاة بما يعادل ٨٠ ليرة سورية من الليرة الفضية التي كانت متداولة قبل ٢٠ سنة تقريباً ثم سحبت من السوق بسبب ارتفاع سعر الفضة، وكانت الليرة السورية المذكورة زنة ١٠ غرام، منها ٣.٥ غرام غش فيبقى منها ٦.٥ غرام من

الفضة  $٨٠ \times ٦٥ = ٥٢٠$  غرام وهو وزن المائتي درهم فيكون الدرهم  $٥٢٠ \div ٢٠٠ = ٢٦$  غرام .

كما قدر المثاقيل العشرين في نصاب الزكاة بما يعادل ١٢ ليرة ذهبية<sup>(١)</sup> ثم فهمت من تلامذة الشيخ الكبار أنه رحمه الله لم يقصد تحديد الدرهم والدينار بدقة ، بل وضع مقادير يتيقن المكلف من براءة ذمته خلالها بيقين فلا داعي لمتابعة الحساب - والجدول التالي يبين النصاب والدية عند المذاهب ببعض العملات .

(١) حاشية على نظم الغاية والتقريب للعمريطي ، باب الزكاة .

النوع	الخالص	العش	الوزن الكامل	الحنفية		بالخالص عند المالكية والقول		المالكية على القول باعتبار العش	
				النصيب	الدية	النصيب	الدية	النصيب	الدية
اللبيرة الذهبية السورية	$\frac{٢٧}{٥}$	$\frac{٣}{٥}$	٦	$\frac{٢}{٣}$ $\frac{١٦}{٣}$	$\frac{٢}{٣}$ $\frac{٨٣٣}{٣}$	$\frac{١}{٧}$ $\frac{١٣}{٧}$	$\frac{٢}{٣}$ $\frac{٦٦٦}{٣}$	$\frac{١٢}{١٢}$	٦٠٠
اللبيرة الحميدية	$\frac{٧٨١}{١٢٠}$	$\frac{٧١}{١٢٠}$	٧١٠	$\frac{٦}{٧١}$ $\frac{١٤}{٧١}$	$\frac{١٦}{٧١}$ $\frac{٧٠٤}{٧١}$	$\frac{٧٤}{٧٩}$ $\frac{١٠}{٧٩}$	$\frac{٦٦}{٧٩}$ $\frac{٥٤٦}{٧٩}$	$\frac{١٠}{٧١}$ $\frac{١٠}{٧١}$	$\frac{٣}{٧١}$ $\frac{٥٠٣}{٧١}$
اللبيرة الرشادية	$\frac{٣٣}{٥}$	$\frac{٣٣}{٥}$	٧٢٠	$\frac{٨}{٩}$ $\frac{١٣}{٩}$	$\frac{٤}{٩}$ $\frac{٦٩٤}{٩}$	$\frac{١٠}{١١}$ $\frac{١٠}{١١}$	$\frac{٥}{١١}$ $\frac{٥٤٥}{١١}$	١٠	٥٠٠
السعودية أو الإنجليزية	$\frac{٧٢}{٣}$	$\frac{٢}{٣}$	٨	$\frac{١}{٢}$ $\frac{١٢}{٢}$	٦٢٥	$\frac{٩}{١١}$ $\frac{٩}{١١}$	$\frac{١٠}{١١}$ $\frac{٤٩٠}{١١}$	٩٠	٤٥٠
التونسية أو الفرنسية	$\frac{٢٧٩}{٥٠}$	$\frac{٣١}{٥٠}$	٦٢٠	$\frac{٤}{٣١}$ $\frac{١٦}{٣١}$	$\frac{١٤}{٣١}$ $\frac{٨٠٦}{٣١}$	$\frac{٢٨}{٣١}$ $\frac{١٢}{٣١}$	$\frac{٥}{٣١}$ $\frac{٦٤٥}{٣١}$	$\frac{١١}{٣١}$ $\frac{١١}{٣١}$	$\frac{٢٠}{٣٠}$ $\frac{٥٨٠}{٣٠}$
اللبيرة الفضية السورية	٦٥	٣٥	١٠	٧٠	٣٥٠٠	$\frac{٧}{١٣}$ $\frac{٧٧}{١٣}$	$\frac{٤}{١٣}$ $\frac{٤٦٥٢}{١٣}$	$\frac{٢}{٥}$ $\frac{٥٠}{٥}$	٣٠٢٤

اتفقوا أن نصاب الركبة: نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة ٢٠٠ درهم واتفقوا أن الدية من الذهب: ألف مثقال ومن الفضة عشرة آلاف درهم، لكن كل بمقتله ودرهمه، وذهب الحنفية والمالكية في أحد قولين: أن غالب الفضة والذهب فضة وذهب، وذهب الشافعية والحنابلة وقول المالكية الثاني أن المعبر بالخالص منها فقط

## تقدير الدردير المالكي

ذكر الشيخ الدردير: (أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهري ١١٢٧هـ - ١٢٠١هـ) في شرحه الصغير على أقرب المسالك<sup>(١)</sup> أن نصاب الفضة: (٢٠٠ درهم) يعادل بدراهم مصر لكبرها مائة وخمسة وثمانين ونصف وثمان درهم ٨/٥، ١٨٥ درهماً عرفياً بدراهم مصر، وقدرت الكمية في كتاب فقه الزكاة<sup>(٢)</sup> بما يعادل: ٥٧٩١٥ غراماً فيكون الدرهم الشرعي: ٢٨٩٦ غراماً وهو تقدير قريب من المعتمد .

ولكن هذا التقدير تين لي أنه ليس تقدير الدردير، ولا يمكن إجراء الحساب بدراهم عصره فقد ذكر التتائي (محمد بن إبراهيم التتائي المتوفى ٩٤٢هـ) في شرحه نظم مقدمة ابن رشد عند قول الناظم

عشرون ديناراً نصاب العين من ذهب فرضاً بغير مين  
ومائتان درهماً من ورق كلتاهما سكة أهل المشرق<sup>(٣)</sup>

قال التتائي<sup>(٤)</sup> قال سيدي الشيخ خليل بن إسحق (المتوفى ٧٦٧) النصاب بدراهم مصر الآن مائة وخمسة وثمانون درهماً ونصف درهم وثمان درهم ويمكن الرجوع إلى النقود الأيوبية، ووزن الدرهم الموجود في ذلك العصر ومقارنته بحساب الدردير. وأظن أن الدراهم المصرية المقصودة هي دراهم الظاهر بيبرس التي كانت تحتوي على ٧٠٪ فضة و ٣٠٪ نحاس وظلت رائجة حتى فسدت عام ٧٨١هـ بدخول الدراهم الحموية التي ضربها المماليك البحرية<sup>(٥)</sup> بمعنى أن ٨/٥، ١٨٥ درهماً من دراهم

(١) الشرح الصغير على أقرب المسالك، طبعة الشيخ آل مبارك ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢) فقه الزكاة القرضاوي ١/ ٢٥٩ .

(٣) كيلا يختلط بحساب ابن عبد البر وأهل المغرب .

(٤) شرح خطط الرشاد والسداد للتتائي بحاشية الدر الثمين والمورد المعين لمياعة علي بن عاشر

ص ٢٨١ .

(٥) النقود العربية للكرملي ص ٦١ من كلام المقرئزي .

الظاهر ببيرس تساوي ٢٠٠ درهم شرعي ، فيبقى أن يعرف وزن الدرهم المذكور لتحديد الدرهم الشرعي الذي قدره الدكتور القرضاوي ب: (٢٨٩٦ر) غرام .

### تقدير الدكتور شوقي إسماعيل شحاته .

قال الدكتور شوقي في كتابه التطبيق المعاصر للزكاة (١):

من المعلوم أن الدينار الشرعي وزن مثقال ، وأن المثقال يزن : ٧٢ حبة شعير والأوقية تزن : (٢٨) مثقالاً فتكون الأوقية : ٢٠١٦ حبة شعير . ولما كان كل ٨٠ قمحة تعادل ٦٣ حبة شعير متوسطة ، فتكون الأوقية الشرعية : (٢٥٦٠) قمحة .

وبما أن الدرهم المصري ٦٤ قمحة والأوقية المصرية ١٢ درهماً فهي ٧٦٨ قمحة .

فتكون النسبة بين الأوقية الشرعية والأوقية المصرية  $٢٥٦٠ \div ٧٦٨ = ٣/١٠$  .

ويكون وزن الدينار الشرعي بالأوقية المصرية  $٢٨/١ \times ٣/١٠ = ٤٢/٥$  من الأوقية المصرية التي تزن : ٣٧٤٤ غراماً فيكون وزن الدينار الشرعي بالجرام المصري هو  $٤٢/٥ \times ٣٧٤٤ = ٤٢٥٧١٤$  غرام .  
لقد استطاع الدكتور أن يبين الأوزان المصرية فهو بها حجة إلا أن النسب المعروفة للأوزان عند الصدر الأول لا يمكن تغييرها بالنسبة للأوقية وأجزائها .

فالأوقية باتفاق الفقهاء والمؤرخين : ستة دنانير ، أو ستة مثاقيل ، وليست (٢٨) مثقالاً ، وإذا كانت مثاقيل الأوقية المصرية كذلك فالأوقية الشرعية غيرها .

(١) التطبيق المعاصر للزكاة ، ص ١١٠ دار الشروق ، د. شوقي شحاته .

صحيح أن الأوقية ١٢ درهماً من دراهم الكيل وحبّات كل درهم خمسون وخمسا حبة من حب الشعير المعتدل ولكنها تعادل ٤٠ درهماً من دراهم الكيل .

والأوقية دائماً ١٢/١ من أي رطل عرفي، والرطل المصري كما ذكر الدكتور الرئيس في الخراج ١٤٤ درهماً<sup>(١)</sup> وقدر علي مبارك الدرهم المصري: (٣١٢) غرام وهذا الرقم فعلاً يشكل سبعة أعشار الدينار الذي وزنه: ٤٤٥٧١٤ر مما يؤكد سلامة حساب الدكتور شحاته ودقتها بدليل الرطل المصري ٤٥٠ غرام وهو ١٢ أوقية فيكون وزن الأوقية ٣٧٥ غرام ووزن درهماً ٣٧٥ ÷ ١٢ = ٣١٢ غرام، ويبدو أنه قريب من وزن درهم الكيل الشرعي الذي سيأتي ذكره، والحقيقة أنني أميل إلى هذا التقدير لولا تقديره بحبّات القمح، وضبط نسبة القمح إلى الشعير قد يسيء إلى دقة الحساب ومع ذلك فالتقدير السابق للدرهم والدينار لا غبار عليه ولكنه يختص بالكيل لا الوزن النقدي .

والدليل على أن الأوزان التي توصل الدكتور شحاته بالغرام هي أوزان الكيل الشرعية لا أوزان النقد، هي الأدلة التالية :

١ - أن دراسة تاريخ النقود المصرية تدل على أنها تعرضت لتغيرات متعددة منذ عصر المماليك، أما أوزان الكيل فلم تتغير ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة الأرقام ببعضها فمثلاً عرفنا أن الدينار الشرعي كما قدره الدكتور شحاته (٤٤٥٧١٤) غرام ولم يتعرض لوزن الدرهم ويمكن استخراج بضرِب الدينار بـ ١٠/٧ فيكون الدرهم .

$٤٤٥٧١٤ \times \frac{١٠}{٧} = ٦٣٦٧٠٠$  غ، أي: ٣١٢ غرام تقريباً .

وهذا الدرهم المذكور هو درهم الكيل الذي لم يتغير منذ عصر خليل

(١) الخراج للدكتور الرئيس، ص ٣٦٧ .

ابن إسحاق المالكي صاحب المختصر بدليل أن تقدير الدردير المالكي بأن نصاب الفضة من الدراهم المصرية ١٨٥٦٢٥ ر ١٨٥٦٢٥ درهماً مصرياً . وهي تعادل ٢٠٠ درهم شرعي .

فيكون نصاب الفضة المحسوب بالدراهم المصرية :  
 $١٨٥٦٢٥ \times ٣١٢ = ٥٧٩٠١٥$  غرام فدرهم النقد يكون المجهول في  
 $٢٠٠ \times \text{س} = ٥٧٩٠١٥$  غرام .

أي  $٥٧٩٠١٥ \div ٢٠٠ = ٢٨٩٥٧٥$  غرام وهو درهم النقد وفق تقدير الدردير و خليل المالكي ويؤكد ذلك ما ذكره علي مبارك أن درهم الكيل  $= ١١/٩$  من درهم المعاملة .

٢ - قلنا إن الدكتور شحاته قدر الأوقية المصرية ٣٧٤٤ غرام فيكون رطلها  $٣٧٤٤ \times ١٢ = ٤٤٩٢٨$  غرام ، وهو ما قدره الدكتور الرئيس بالخراج ٤٥٠ غرام قائلًا : بأن الرطل البغدادي ٤٠٨ غرام فهو أقل وزناً من المصري وهذا يعني أن الدرهم والدينار المقدر عند الدكتور شحاته هي : أوزان الكيل لأوزان النقد بل أوزان الكيل المصرية باعتبار درهما ٣١٢ غ ، بينما درهم الكيل البغدادي ٣١٧ غ .

٣ - إن التقدير الصحيح للدرهم يمكن الحصول عليه بشكل احتمالي بافتراض دراهم الدردير التي حسب بها النصاب بدراهم مصر هي الدرهم البغدادي فيكون النصاب  $١٨٥٦٢٥ \times ٣١٧ = ٥٨٨٤٣١٢٥$  غ من الدراهم المصرية المقدرة بدراهم الرطل البغدادي  $٥٨٨٤٣ = ٢٠٠ \div ٢٩٤٢$  غ ، وهذا الرقم قريب جداً من الرقم الذي اعتمد مؤخراً ٢٩٧ غرام وزن درهم النقد الشرعي .

تقدير الدكتور يوسف القرضاوي في فقه الزكاة .  
 نقل الدكتور القرضاوي محاولة تقدير الدرهم والدينار بحبة الخروب ،



وهي تجربة الدكتور عبدالرحمن فهمي - أمين متحف الفن الإسلامي في القاهرة - بكتابه: (صنج السكة في فجر الإسلام) حيث توصل الأخير بعد فحص مجموعة من الصنج الأثرية أن متوسط حبة الخروب هو: ١٩٤ر٠ غرام، وأن الدرهم يعادله ١٦ حبة خروب فيكون  $١٦ \times ١٩٤ر٠ = ٣١٠٤ر٠$  غرام، وانتهى الدكتور القرضاوي أن هذا التقدير غير سليم لعدم انضباط حبة الخروب وللخلاف في دوائق الدرهم. كما رفض التقدير بدرهم (قايتباي) المختوم بخاتمه، وقرر أخيراً ألا سبيل إلى ذلك إلا باستقراء الآثار الإسلامية، وهو صنيع الدكتور ضياء الدين الريس في كتابه (الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية) (١).

### الدكتور ضياء الدين الريس في كتابه الخراج

عثر علماء الآثار على نقود عديدة من العصور الإسلامية لاتزال محفوظة إلى اليوم في متاحف العالم، وقد تناولها العديد من الباحثين، وبمراجعة جملة الأوزان التي ذكروها عرف بوجه قاطع أن وزن الدينار الذي ضربه عبدالملك هو: ٤٢٥رغ فهو إذن وزن المئقال المكي كما ذكره علي مبارك في: (الميزان في الأقيسة والأوزان)، وكما ذكره (زمباور) في دائرة المعارف الإسلامية - مادة دينار - حيث ذكر أن هذا الوزن هو وزن الدينار البيزنطي (السوليدس) وبما أن نسبة الدرهم للمئقال معروفة بإجماع الفقهاء والمؤرخين وهي ١٠/٧ فإن الدرهم الذي ضربه عبدالملك يكون وزنه: (٢٩٧رغ) وهو الدرهم وزن سبعة وحيث أمكننا معرفة وزن الدرهم والدينار فيمكن بسهولة استخراج الأوزان الأخرى (٢).

الحبة: بما أن الرأي المشهور للفقهاء أن المئقال ٧٢ حبة .

(١) فقه الزكاة للقرضاوي ١/ ٢٥٦-٢٥٧ .

(٢) الخراج والنظم المالية للريس ص ٣٥٢ .

فتكون الحبة  $٤٢٥ \text{ ر} \div ٧٢ = ٥٩٠٠٥٩$  غرام وتبقى عدد الحبات اصطلاحاً لكل فقيه، فالحنفية يرون المئقال : مائة حبة، والسيوطي : ٨٠ حبة، وابن حزم : ٨٢ حبة، فوزن الحبة عند الحنفية  $٤٢٥ \text{ ر} \div ١٠٠ = ٤٢٥٠٤٢٥$  غ وهي حبة الدينار الشرعي، أما وزن حبة الدرهم عندهم :  $٢٩٧ \text{ ر} \div ٧٠ = ٤٢٤٠٤٢٤$  غ بينما هي عند الجمهور :  $٢٩٧ \text{ ر} \div ٥٠ = ٥٨٩٠٥٨٩$  غ.

القيراط : لقد كان أشد الاختلاف واقعاً في التقريط حيث اختلف الفقهاء والمؤرخون على آراء متعددة : (٢٤ - ٢٠ - ٢٢) قيراط، وأعقد التقديرات ما ذكره البلاذري من رواية محمد بن سعد وهي رواية الطبري : أن الدرهم ١٥ قيراطاً من  $٣/٧$  ، ٢١ وهي نسبة مضبوطة<sup>(١)</sup> لأن :

$$١٤ : ٢٠ = ٣/٧ ، ٢١$$

$$١٤/١٥ = ٢٠/٢١ \text{ س. : س.} = ٢٠ \times ١٥ \div ١٤ = ١٤ \div ٣٠٠ = ١٤$$

$$٢١، ١٤/٦ = ٣/٧ ، ٢١$$

ويكون القيراط : إذا كانت القاريط ٢٠ - ٢٢ - ٢٤ كما يلي

$$٤٢٥ \text{ ر} \div ٢٠ = ٢١٢٥٠ \text{ ر} \text{ غ}$$

$$٤٢٥ \text{ ر} \div ٢٢ = ١٩٣٠٠ \text{ ر} \text{ غ}$$

$$٤٢٥ \text{ ر} \div ٢٤ = ١٧٧٠٠ \text{ ر} \text{ غ}$$

الدائق : ينقسم الدينار والدرهم إلى ٦ دوائق

دائق الدينار وهو سدس الدينار  $٢٥/٤ \div ٦ = ٧٠٨$  ر غ من الذهب

دائق الدرهم :  $٢٩٧٥ \div ٦ = ٤٩٥$  ر غ من الفضة .

ودائق درهم الكيل :  $١٧٣٠٠ \div ٦ = ٢٨٨٠$  ر غ ودائق مئقال الكيل :

$$٤٥٣ \div ٦ = ٧٥٥٠ \text{ ر} \text{ غ} .$$

(١) الخراج للريس ٣٤٩ .

القيراط وبها أن الدائق قيراطان فيكون :

$$\text{قيراط الذهب} = ٧٠٨ \div ٢ = ٣٥٤ \text{ غرام}$$

$$\text{قيراط الفضة} = ٤٩٥ \div ٢ = ٢٤٧٥ \text{ غرام}$$

$$\text{الطسوج : القيراط : طسوجان} = ٢٤٧٥ \div ٢ = ١٢٣٧ \text{ غرام}$$

والطسوج حبتان

$$\text{الحبة} = ٠٦ \text{ غ} \text{ والحبة فلسان كل فلس } ٠٣ \text{ من الغرام}^{(١)}$$

وبناءً على التقديرات السابقة فقد رجح الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس وتابعه على ذلك الدكتور القرضاوي في فقه الزكاة<sup>(٢)</sup> والدكتور صبحي الصالح في كتابه : النظم الإسلامية .

$$\text{نصاب الزكاة الأوقية} = ٢٩٧٥ \text{ غ} \times ٤٠ = ١١٩ \text{ غرام}$$

$$\text{النصاب} = ١١٩ \times ٥ = ٥٩٥ \text{ غرام}$$

$$\text{نصاب الذهب} = ٢٠ \times ٤٢٥ = ٨٥ \text{ غرام}$$

وزكاة نصاب الفضة خمسة دراهم (النواة)

$$\text{النواة} = ٢٩٧٥ \times ٥ = ١٤٨٧٥ \text{ غرام}$$

$$\text{وزكاة نصاب الذهب نصف مثقال} = ٤٢٥ \div ٢ = ٢١٢٥ \text{ غ}$$

$$\text{وتكون نسبة ثمن الذهب إلى ثمن الفضة : } ٨٥ \div ٥٩٥ =$$

$$١٤٨٧٥ \div ٢١٢٥ = ٧ \text{ أي ثمن الذهب سبعة أمثال ثمن الفضة .}$$

تقدير الدكتور محمد أحمد الخاروف في تحقيقه كتاب ابن الرفعة .

أخرج مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى كتاب : (الإيضاح والتبيان في الأكيال والأوزان) للفقهاء الشافعي ابن الرفعة بتحقيق الدكتور محمد الخاروف الذي أكد أن وزن دينار

(١) المصدر السابق / ٣٥٤ .

(٢) الخراج للرئيس / ٣٥٧ ، وفقه الزكاة للدكتور القرضاوي / ٢٦٠ / ٢٦١ .

عبدالملك: ٤٢٥ ر ولكن الدينار الإسلامي هو: ٤٢٢ ر أي بنقص ٣٪ من الغرام، كما أكد وزن الدرهم الشرعي بكونه: ٢٩٧ ر بينما المضروب وزنه ٢٩٥ ر، ولم يذكر كيف توصل إلى معرفة هذه الأوزان، ثم أثبت أوزاناً لدرهم ومثقال الكيل - الوزن المجرد على الشكل التالي فقال: إن دار الضرب صنعت مثقال الوزن المجرد - الكيل - وهو ٥٣ ر غرام وبنفس النسبة الشرعية ٧: ١٠ ضربت درهم الكيل بوزن ٣١٧ ر غرام ويعضد هذا التقدير ما قاله ابن عبدالرؤوف محتسب الأندلسي أن درهم الكيل يعدل درهماً وخمسي درهم من وزن المعاملة كما أشار على مبارك في (الميزان) أن درهم الكيل يعادل ١/٩، ١ من درهم المعاملة (١)

ودرهم الكيل كان مستعملاً في مصر عند الحملة الفرنسية (١٨٠٠ م) وحددته لجنة (١٨٤٥ م) بـ: (٣٠٨٩٨ ر) غرام ووزنه القانوني اليوم في استانبول ٣٢٠٧ ر غرام (٢).

فتكون وزن الحبة من مثقال الكيل عند الحنفية :

$$٤٥٣ ر = ١٠٠ \div ٠٤٥ ر \text{ غ وهو نفس وزن حبة درهم الكيل عندهم وعند الجمهور:}$$

$$٤٥٣ ر = ٧٢ \div ٠٦٢ ر \text{ غ وهو وزن حبة درهم الكيل عندهم (٣)}$$

وبهذا نستخلص أن الدرهم والدينار كانا يدلان على :

أ - قطعة نقد فضية، أو ذهبية ثابتة المقدار في الشريعة هي وزن النقد .

ب - صنجة صغيرة تستخدم في الوزن المجرد ثابتة المقدار في الشريعة

(١) الإيضاح والتبيان حاشية المحقق ص ٤٩ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية - شنتاوي ٩/ ٢٢٧ .

(٣) حاشية محقق الإيضاح والتبيان ص ٥١ .

يقدر بها الفقهاء زكاة الزروع، والثمار، وصدقة الفطر، والكفارات وما يتعلق بذلك. وكان ابن الرفعة لا يرى فرقاً بين درهم الكيل ودرهم النقد، ولكن الآثار المكتشفة تدل على وجود الدرهم الخاص بوزن النقد إلى جانب درهم الكيل.

وقد اتفق الدكتور خاروف، والدكتور الرئيس على أن وزن درهم النقد الشرعي ٢٩٧ غ وبذلك يمكن الإطمئنان إلى تقدير الدينار بالنسبة إليه ويسلم لنا درهم النقد ٢٩٧ غرام ودينار عبد الملك النقد ٤٢٥ غرام وهو ما يتفق مع أوزان النقود المضروبة في عهد المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) والمكتشفة في الفيوم<sup>(١)</sup>.

**الأوقية:** اتفقوا على دنانيرها بأنها ستة، فهي ستة دنانير في أوقية النقد الشرعي أو ستة مثاقيل في أوقية الكيل الشرعي. واختلفوا في دراهمها فهي (٤٠) درهماً من دراهم النقد الشرعي في أوقية النقد بينما هي (١٢) درهم كيل شرعي.

والأوقية دائماً ١ / ١٢ من أي رطل عرفي<sup>(٢)</sup>

جاء في الحديث «ليس فيما دون خمس أواق من الفضة صدقة» وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «كان صدق رسول الله ﷺ لأزواجه اثنتي عشرة أوقية»، وفي رواية «ونشاً».

وقد عرفنا أن الأوقية النقدية =  $٢٩٧٥ \times ٤٠ = ١١٩$  غراماً من الفضة.

**النش:** وهو نصف الأوقية حولت صاده شيئاً فهو ٢٠ درهماً من الفضة.

(١) فقه الزكاة للقرضاوي ص ٢٥٩.

(٢) حاشية محقق الإيضاح والتبيان ص ٥٥ فما بعدها.

$$٢٠ \times ٩٧٥ \text{ ر} = ٥٩٥ \text{ غ}$$

الإستار = ٤٥ مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع الدرهم، والدرهم ستة دوانق والأوقية ٢/٣ ر (استار).

الرطل: اشتد الخلاف حول مقدار الرطل بعد اتفاقهم على أن الرطل اثنتا عشرة أوقية بالأكيال العرفية. وقد جاء في الحديث: «السنة في النكاح رطلاً» و «السنة في النكاح اثنتا عشرة أوقية ونشاً» أي: ما يعادل ٤٨٠ درهم فضة، ويعدل بالغرامات الرطل النقدي ١١٩ × ١٢ = ١٤٢٨ غراماً، ولكنه لم يستخدم في وزن النقود فغالباً ما يستخدم لوزن الكيل، أو الأوزان المجردة ولذا فهو كوزن عري فقط يقسم إلى (١٢) أوقية بشكل اصطلاحي فأوقيته قد توافق الأوقية المصطلح عليها وقد لا توافق. وقد اهتمت الشريعة بالرطل البغدادي حيث سيقدر الصاع من خلاله، واشتهر عند الفقهاء إذا أطلق الرطل أنه رطل بغداد<sup>(١)</sup> ولكنهم اختلفوا في دراهمه ف قيل: ١٣٠ درهماً بدراهم الإسلام وقيل: ١٢٨ درهم وقيل: ٧/٤، ١٢٨ الدرهم وهي تسعون مثقالاً<sup>(٢)</sup>.

## تقدير الفقهاء للرطل البغدادي

### الشافعية والحنابلة

تحدث فقهاء هاتين المدرستين وبخاصة الإمام النووي عن الرطل البغدادي ونقلوا اتفاق أكثر الفقهاء على أن الرطل الشرعي ٧/٤، ١٢٨ درهماً شرعياً<sup>(٣)</sup> كيلاً ويعادل ٩٠ مثقال كيل، وهو الدرهم المعتمد في

(١) الخراج للريس ص ٣٦٧.

(٢) المجموع ١/١٢٢.

(٣) المجموع شرح المذهب ٥/٥٧ ومغني المحتاج ١/٢٤، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/٢٤، وانظر حاشية النجدي على الروض المربع ٣/٢٢٤، الفروع ٢/٤١٢.

تقدير القلتين من الماء، وفي تحديد الأوسق الخمسة في نصاب الزروع للزكاة.

وهذا القول هو الوجه الذي خرج به النووي من الشافعية وهو الراجح في المذهب، وهناك تخريج آخر يقدر الرطل بـ: ١٣٠ درهماً ويبدوا أنه قول الغزالي في الوجيز<sup>(١)</sup> وهو الراجح عند الرافعي في فتح العزيز<sup>(٢)</sup> واختاره ابن الرفعة في الإيضاح والتبيان موافقاً لمذهب الحنفية وقال: إنه مذهب الشيرازي صاحب المذهب وسبب ترجيحه كما يقول: هو معايرته صيغتنا على صاع النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: الصاع مائة وثمانية وعشرون درهماً - مكياً - كما قيده خليل كل درهم خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير، فصاعهم ١٢٨ درهماً بلا أسباع<sup>(٤)</sup> ويعادل أيضاً ٩٠ مثقال كيل.

أما الحنفية: فرطلهم الشرعي يبلغ ١٣٠ درهماً وسبق قلم الشيخ عبدالغني الغنيمي فذكر أنه ١٢٨ درهماً. ومنطوق كتبهم أنه ١٣٠ درهماً<sup>(٥)</sup> وقال ابن عابدين: الرطل نصف منّ، والمن: ٢٦٠ فالرطل: ١٣٠ درهماً<sup>(٦)</sup> فيعادل: (٩١ مثقال كيل) ويمكننا الآن معرفة الأوقية من هذه الأطال فالرطل: ١٢ أوقية.

فالأوقية عند المالكية  $١٢٨ \div ١٢ = ١٠.٦٦$  درهماً من دراهم الكيل

(١) الوجيز للغزالي ٩٠/١، دار المعرفة.

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز بحاشية المجموع ٥٥٩/٥.

(٣) الإيضاح والتبيان بتحقيق الدكتور خاروف ص ٧٦.

(٤) الدر الثمين شرح ميارة علي بن عاشر ص ٢٩٦، والشرح الصغير على أقرب المسالك ١٢٣/٢.

(٥) اللباب شرح الكتاب ١٥٣/١ - ١٦٠.

(٦) ابن عابدين، رد المحتار ٣٦٥/٢.

الشرعي ، والأوقية عند الحنفية وابن الرفعة والرافعي والغزالي  $12 \div 130 = 83$  ر ١٠ درهم كيل شرعي .

والأوقية عند الشافعية (النووي)، والحنابلة  $12 \div 12857 = 71$  ر ١٠ درهم كيل شرعي .

وتعرف مشاقيل هذه الأوقية بتقسيم الرطل على (٦) عند جميع المذاهب .

ولتحويل الرطل إلى غرامات نضرب دراهمه بـ :  $17$  ر  $3$  غرام درهم الكيل ، فمثلاً الرطل البغدادي عند الجمهور  $12857 \times 17 = 218569$  غرام . وهكذا .

المد : وهو مكيال شائع في عصر النبوة نذكره هنا لصلته بالرطل المذكور سابقاً فهو ربع الصاع باتفاق الفقهاء ولكنهم اختلفوا في أרטاله على قولين :

جمهور الفقهاء : (الأئمة الثلاثة) على أن المد :  $1/3$  ، ١ رطل بغدادي فالصاع يساوي  $4 \times 1/3 = 1$  ،  $3/1$  ، ٥ رطل بغدادي ، فالمد رطل وثلاث عند الجمهور، وهو قول أبي عبيد في الأموال ، وقول أبي يوسف رحمه الله عندما ناقشه الإمام مالك بن أنس في ذلك فرجع عن قول إمامه إلى قول الجمهور عندما أراه مالك صيعان المدينة المنورة المتوارثة من عصر النبوة فوجداها  $1/3$  ، ٥ رطل .

وذهب الحنفية : أن المد رطلان ، وبنوا قولهم هذا على حديث : (أنه ﷺ توضعاً بمد واغتسل بصاع) (أربعة أمداد) وسنعرض له مفصلاً في الكلام على الصاع ومن قال بقول الحنفية - المد رطلان - يحيى بن آدم في الخراج قياساً على القفيز الحجاجي<sup>(١)</sup> فيكون المد كوحدة كيل :

(١) الخراج للريس ص ٣١٢ .



عند الحنفية : رطلان  $2 \times 130 = 260$  درهم كيل ، وهو : المن .  
 وهو بالغرام  $260 \times 317 = 82420$  غرام  $1043$  را لير .  
 وعند المذاهب الثلاثة  $17099$  درهم كيل  $317 \times 383 = 122661$  غ  
 $688$  را لير .

وعند ابن الرفعة والرافعي والغزالي  $130 \times 1/3$  ،  $3$  ،  $1$   $17333$  درهم  
 كيل  $54966$  غرام<sup>(١)</sup>

والحديث الذي احتج به الحنفية أنه ﷺ كان يتوضأ بالماء ويغتسل  
 بالصاع أخرجه أبو داود في سننه عن شريك العبيسي عن عبدالله بن  
 عيسى عن عبدالله بن جبر عن أنس - ضعفه الزيلعي كما نقل محقق  
 الإيضاح والتبيان<sup>(٢)</sup> .

الصاع : أربعة أمداد باتفاق المذاهب وإن اختلفوا في أرتال المد - كما  
 تقدم - فمد الحنفية رطلان ، ومد الجمهور رطل وثلث رطل - كما تقدم -  
 فيكون الصاع ثمانية أرتال عند الحنفية ، وخمسة أرتال وثلث عند غير  
 الحنفية<sup>(٣)</sup> .

فيكون صاع الحنفية بدراهم رطلهم :  
 $130 \times 8 = 1040$  درهم كيل تعادل  $329680$  غرام  
 وتساوي  $32968$  را ليرا .

ويكون صاع الجمهور برطلهم .  
 $128 \times 1/3$  ،  $3$  ،  $5$   $68528$  درهم كيل  $2175$  غرام  
 $2175$  را ليرا<sup>(٤)</sup> =

(١) حاشية الإيضاح والتبيان ص ٥٦ لابن الرفعة ، تحقيق الدكتور محمد أحمد خاروف .

(٢) الإيضاح والتبيان ص ٦٤ .

(٣) الخراج للريس ص ٣١٠ .

(٤) الإيضاح والتبيان حاشية التحقيق ص ٥٦ .

وقد أورد الدكتور الرئيس محاولة التوفيق بين فقهاء الحجاز والعراق في خلافهم حول أرتال الصاع، فنقل رأي المرحوم علي مبارك في: (الميزان في الأقيسة والأوزان) الذي يقول: والفرق الناتج بين علماء العراق وغيرهم نشأ عن كون العراقيين يعتبرون كمية الماء المظروف في المد والصاع، وغيرهم اعتبر كمية الحب التي يستوعبها هذان الكيلان (المد والصاع) فالأرطال الثمانية توافق ما يستوعبه من الماء للغسل، والأرطال الخمسة والثلث توافق ما يستوعب الصاع من الحب، فلاخلاف، وهو تعليل مقبول إذا أثبت العلم وبخاصة إن الماء للغسل هو جزء من التعليل في الحديث الذي استدل به الحنفية<sup>(١)</sup>.

ثم يقول علي مبارك: إن الصاع ٣/١، ٥ رطل بالبغدادى ولم يذكر العراقيون نوع رطلهم فيبقى أن أرتالهم بابلية وبها أن رطلين بابليين هما عين رطل وثلث بالبغدادى فالتقدير متساو بين الجميع.

ومما يؤكد هذا الرأي قول ابن عابدين في حاشية الدر المختار في محاولته التوفيق بين رأي أبي يوسف ٣/١، ٥ رطل، ورأي الطرفين (أبي حنيفة ومحمد) ٨ أرتال قال: لاخلاف لأن الثاني أبايوسف قدره برطل المدينة وهو: ٣٠ ثلاثون إستاراً، والعراقي عشرون وإذا قابلت ثمانية بالعراقي بخمسة وثلث بالمديني وجدتها سواء وهو الأشبه، لأن محمداً لم يذكر خلاف أبي يوسف ولو كان لذكره<sup>(٢)</sup>.

وكاد تعليل ابن عابدين أن يوهمني بعدم وجود الفارق بين الأرطال الثمانية وبين الخمسة والثلث التي تشكل صاع الجمهور من خلال تعليله رطل المدينة بثلاثين إستاراً، ورطل العراقيين عشرين إستاراً فقامت بإجراء

(١) الخراج للرئيس ص ٣١٤.

(٢) رد المختار ابن عابدين ٣٦٥/٢.

## الحساب التالي :

الإستار ٥ر٤ مثقال كيل ، وهو ٤٥٣ غرام .

فيكون الإستار ٥ر٤  $\times$  ٤٥٣ = ٢٠٣٨٥ غرام .

رطل المدينة ثلاثون إستاراً  $٢٠٣٨٥ \times ٣٠ = ٦١١٥٥$  غرام .

صاع المدينة ٣/١ ، ٥ رطل  $٦١١٥٥ \times ٥٣٣ = ٣٢٥٩٥٦١$  غرام .

الرطل العراقي عشرون إستاراً  $٢٠٣٨٥ \times ٢٠ = ٤٠٧٧$  غرام .

الصاع العراقي ٨ رطل  $٤٠٧٧ \times ٨ = ٣٢٦١٦$  غرام .

فيكون كلام ابن عابدين صحيحاً وتعليل علي مبارك مقبولاً ولكن ينتقض كل هذه المحاولات التوفيقية إذا عرفنا أن الرطل الذي حسب به الجمهور صاعهم هو رطل بغداد لارطل المدينة - الرطل البغدادي - بصريح عبارة النووي الذي عرفناه سابقاً بما يعادل ١٠ر٧١ أوقية و ١٢٨ر٥٧ درهماً وهو بالغرامات  $١٢٨٥٧ \times ٣١٧ = ٤٠٧٥٧٦٩$  غرام وهو أقل من رطل المدينة المتقدم .

ولهذا فما يزال خلاف الحنفية قائماً ، وتعليل ابن عابدين رحمه الله ينقضه تصريح النووي بأن رطل الجمهور هو رطل بغدادي .

ولهذا شدد ابن حزم<sup>(١)</sup> رحمه الله النكير على الحنفية فقال : إن شريكا العبسي راوي حديث الوضوء بالمد - والوضوء برطلين - مطروح اشتهر بتدليس المنكرات إلى الثقات ، وقد أسقط حديثه عبدالله بن المبارك ويحيى ابن سعيد القطان ، كما أورد روايات أخرى احتج بها الحنفية وقد اضطربت فيها عدد أرتال إناء الوضوء : ثمانية ، وتسعة ، وعشرة أرتال ثم روى ابن حزم ما يثبت أن صاع المدينة خمسة أرتال وثلث ، ومدهم رطل ونصف وربع وثلث بحسب رزانه المكيل ، فلا محيد إذن عن قول

(١) المحل ٥/٢٤١ .

الجمهور الموافق لأصح الروايات .

الوسق : وهو مما يتعلق بنصاب الزرع في الزكاة وقدره ستون صاعاً ، كل صاع أربعة أمداد ، وكل مدر رطل وثلث بالبغدادي ، وكل رطل (١٢٨ ، ١٢٨ / ٣ ، ١٢٨ ، ١٣٠ درهماً) والمن : رطلان ، والرطل : نصف من ، وهو : (١٢) أوقية ، والأوقية : عشرة دراهم وأربعة دوانيق ، والدرهم : ١٤ قيراط كل ذلك بالوزن البغدادي<sup>(١)</sup> وروى صاحب المذهب : (الوسق ستون صاعاً)<sup>(٢)</sup> وهي : ١٦٠٠ رطل بالبغدادي وهذه المقادير متفق عليها عند العلماء من حيث تسلسلها ويأتي الخلاف في دراهم الرطل البغدادي . ولهذا من السهل معرفة هذه المقادير بما تقدم من الأوزان والوسق والصاع كما قال المجد في شرح المنتقى وتبعه في الفروع كيلان لاصنجان ونقل إلى الوزن ليحفظ وينقل<sup>(٣)</sup> وذكرهما بين الأوزان إتماماً للفائدة .

القنطار : قال تعالى : ﴿ زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة ﴾ آل عمران : ١٤ وقال تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ﴾ آل عمران : ٧٥ .

وقد ذكر الرازي في تفسير الآية : أنها نزلت في رجل استودع عبد الله بن سلام رضي الله عنه (١٢٠٠) أوقية وهو ما ذكره الزمخشري في الكشف ، والشوكاني في فتح القدير وابن كثير عند تفسير الآيتين المذكورتين وقدره ابن عباس رضي الله عنهما بـ (٨٠٠٠٠) ثمانين ألف درهم ، وذكر ثعلب

(١) فتح العزيز بهامش المجموع ٥/ ٥٥٩ ، والإقناع ، الشافعي ١/ ٢٠٥ .

(٢) المجموع شرح المذهب ٥/ ٤٥٧ الحديث أخرجه ابن ماجه ، والدارقطني وابن حبان ، والنسائي - الفتح الرباني ٩/ ٦ .

(٣) الفروع لابن مفلح ٢/ ١٤ ، والإنصاف للمرداوي ٣/ ٩٢ .

أن المتعارف عليه بين العرب ٤٠٠٠ دينار - وتقديره بـ: (١٢٠٠) أوقية هو الصواب فلو قدرنا الأوقية سبعة مثاقيل  $٧ \times ١٢٠٠ = ٨٤٠٠$  دينار، وهو المقدار الذي ذكره قدامة بن جعفر في الخراج<sup>(١)</sup> وهو ١٠٠ رطل ولا يستعمل إلا في أوزان المكيالات ولا مكان له في الأوزان النقدية .

### النتائج:

١ - كان الدرهم والدينار وسائر المقادير المرتبطة بأحكام شرعية معروفة تماماً لدى الصحابة رضوان الله عليهم ، وإن كان لبقية أقطار الإسلام مقاديرها العرفية ، وكانت هذه المقادير معروفة بشكل نظري ولم يكن لها صنج حتى جاء عمر رضي الله عنه فضربت له الدراهم على الأوزان المطلوبة ، وجاء عبد الملك بن مروان فأعلن الاستقلال النقدي للدولة الإسلامية .

٢ - جمهور الفقهاء والمؤرخين على أن الدينار يعادل ٧٢ حبة شعير والدرهم ٥ / ٢ ، ٥٠ حبة وهو ١٠ / ٧ المثلقال ، وأن المثلقال والدينار في أوزان النقد مقدار واحد .

٣ - النسبة الشرعية بين الدرهم والدينار ٧ : ١٠ هي نسبة وزن تستخدم في سك النقود ، ولا علاقة لها بالقيمة التعادلية المتغيرة باستمرار ، ولا تشكل جزءاً من الحكم الشرعي بعد الجزم بأن نصاب الذهب مستقل عن نصاب الفضة في ظل النظام النقدي المزدوج الذي انتهجته الدولة الإسلامية .

٤ - سنج الكيل هي الأساس الذي تفرع عنه أوزان النقد بطريقة استظهارية ، ويعتبر الرطل البغدادي هو الأساس الشرعي للأكيل الشرعية .

(١) الخراج للريس ص ٣٦٦ .

- ٥ - اختلف الفقهاء حول التقريط وعدد حبات الدرهم والدينار وكان مذهب الحنفية أبعداها عن التقدير الذي التزمه فقهاء الحجاز والشام وهو رأي الجمهور والحق معهم والله أعلم .
- ٦ - مزج بعض الفقهاء في تقديرهم بين الكيل والوزن ولهذا اضطربت النتائج لديهم ، ومما زاد تقديرهم بعداً عن الصواب لجوؤهم إلى الأوزان العرفية ، وقد تبين لي أن التقدير بحبات الشعير وغيرها لا يعتبر مجدياً إذا كانت أوزان الدرهم والدينار الذي ضربه عبدالمملك محفوظة في المتاحف .
- ٧ - أن تقدير الدردير المالكي ، وتقدير الدكتور شوقي شحاته كان معتمداً على الدرهم المصري وأضعافه وهو درهم كيل لا درهم نقد ، وقد اتفقا في النتيجة مع تقدير أوزان الكيل التي توصل إليها الدكتور الرئيس وتابعه عليها معظم الفقهاء المعاصرين .
- ٨ - أن التقدير المعتمد والراجح والله أعلم قد انتهى إلى المقادير التالية :

الدينار الشرعي الذي ضربه عبدالمملك ٤٢٥ غرام  
 درهم النقد وهو ١٠ / ٧ الدينار المذكور ٢٩٧٥ غرام  
 المثقال الشرعي لوزن الكيل ٤٥٣ غرام  
 الدرهم الشرعي لوزن الكيل ٣١٧١ غرام  
 وبناء على هذا التقدير تكون الأوقية الشرعية لوزن الفضة ١١٩ غرام  
 ويكون نصاب الفضة خمس أواق ٥٩٥ غرام  
 ويكون نصاب الذهب ٢٠ × ٤٢٥ = ٨٥ غرام  
 أما بقية المقادير فندرجها هنا إتماماً للفائدة :  
 الحبة الشرعية من الدينار الشرعي ٤٢٥ ÷ ٧٢ =  
 ٠.٥٩ غرام عند الجمهور

الحبة الشرعية من درهم النقد ٢٩٧ر ÷ ٥/٢ ، ٥٠  
 = ٠٥٨٩ر غرام عند الجمهور  
 والحبة عند الحنفية من الدينار ٠٤٢٥ر غرام  
 ومن الدرهم ٠٤٢٤ر غرام  
 أما حبة مثقال الكيل عند الجمهور ٠٦٢ر غرام  
 وحبة درهم الكيل ٠٦٢ر غرام  
 الدانق سدس الدرهم والدينار  
 دانق دينار النقد ٠٧٠٨ر غرام  
 دانق الدرهم النقدي ٠٤٩٥ر غرام  
 دانق مثقال الكيل ٠٧٥٥ر غرام  
 دانق درهم الكيل ٠٥٢٨ر غرام  
 الدانق : قيراطان فيكون القيراط ويحصل عليه : بتنصيف الدوانق  
 السابقة .

الطسوج : نصف قيراط والطسوج حبتان والحبة فلسان .  
 النواة : خمس دراهم ٢٩٧٥ر × ٥ = ١٤٨٧٥ر غرام وهو زكاة نصاب  
 الفضة .

نصف المثقال ٤٢٥ر ÷ ٢ = ٢١٢٥ر غرام زكاة نصاب الذهب  
 وتكون النسبة الشرعية متحققة .  
 ٧ = ٢١٢٥ر ÷ ١٤٨٧٥ر = ٨٥ ÷ ٥٩٥  
 وزن الدرهم البغلي ٣٧٧٦ر غرام  
 وزن الدرهم الطبري ٢١٢٥ر غرام وهو وزن نصف المثقال .  
 الأوقية : ستة دنائير أو مثاقيل وهي ١٢ درهم كيل شرعي و ٤٠ درهم  
 نقد وهي دائماً تساوي ١٢/١ من أي رطل عرفي فيكون :

الأوقية الشرعية لوزن الفضة ١١٩ غرام  
 الأوقية الشرعية لوزن الذهب ٢٩٧٥ غرام  
 أوقية وزن الكيل الشرعية ٣٤ غرام وهي أوقية الرطل البغدادي  
 فالرطل البغدادي  $١٢ \times ٣٤ = ٤٠٨$  غرام - كيل  
 الرطل الشرعي لوزن الفضة  $١٤٢٨ =$  غرام وهو السنة في النكاح .  
 النش نصف أوقية  $٢٠ \times ٩٧٥ = ١٩٥٠٠$  غرام  
 الإستار ٤٥ مثقال  $٤٥ \times ٤٢٥ = ١٩١٢٥$  غرام بوزن النقد .  
 المد: (ربع صاع و ١/٣ ، ١ رطل بغدادي) عند الجمهور ورطلان  
 عند الحنفية .

فيكون المد عند الحنفية  $٢ \times ١٣٠ = ٢٦٠$  درهم كيل  $٣١٧ \times =$   
 $٨٢٤٢٠$  غرام  $١٠٤٣$  لير .

وعند المذاهب الثلاثة  $١٧٠٩٩$  درهم كيل  $٣١٧ \times$   
 $= ٥٤٢٠٣٨٣$  غرام  $٦٨٨$  لير .

وعند ابن الرفعة والرافعي والغزالي  $١ \times ١٣٠ / ٣ ، ١$   
 $= ١٧٣٣٣$  درهم كيل  $٣١٧ \times = ٥٤٩٤٦٦$  غرام .  
 الصاع عند الحنفية  $٨ \times ١٣٠ = ١٠٤٠ \times ٣١٧ = ٣٢٩٦٨٠$  غرام  
 $٤١٢٧٣٠$  لير .

وعند الجمهور  $٢١٧٥$  غرام  $٢٧٥$  لير .  
 والوسق ستون صاعاً  $٦٠ \times ٢١٧٥ = ١٣٠٥$  كغ عند الجمهور  
 فنصاب زكاة الزروع  $٥ \times ١٣٠٥ = ٦٥٢٥$  كغ .

تقدير نصاب النقد مر بمرحلتين :

إن التقديرات السابقة سواء كانت تقديرات الفقهاء أو الاقتصاديين  
 يلاحظ انقسامها إلى قسمين :



**الأول:** تقدير أنصبة الزكاة من النقد المتداول مباشرة كما صنع الشيخ الدردير، ومن قبله خليل صاحب المختصر، والشيخ حسن حبنكة وغيره من علماء الشام، والسبب في ذلك واضح جداً وهو كون النقد المتداول نفسه يحتوي على كمية معدنية من الذهب والفضة، فحسبوا ما تحتويه تلك النقود المتداولة وقدروا على ضوئها نصاب الزكاة .

**الثاني:** الانصراف إلى تحديد النصاب بالغرامات وهو ما صنعه الدكتور الرئيس والدكتور القرضاوي وغيرهم، ويجب أن نلاحظ لذلك سبباً عبر التطور التاريخي للنقود المتداولة في العالم . فمن المعلوم أن النقود الورقية وغيرها من النقود المعدنية المتداولة كانت تقبل الاستبدال بالذهب والفضة من بنك الإصدار، وكان بعضها يحتوي على نسبة معينة من الذهب والفضة وما لا يحتوي يمكن استبداله من بنك الإصدار في فترة سادت فيها النقود الاختيارية حتى الحرب العالمية الأولى .

أما بعد الحرب العالمية فقد أخذت دول العالم بمبدأ النقود الإلزامية التي لا يمكن استبدالها بالمعدن الثمين، وأصبح النقد المتداول هو البديل للذهب والفضة ولا بد من التعامل به ضمن الدولة التي تصدره .

ولإيضاح ذلك نعرض لرأي الفقهاء في المملكة العربية السعودية في مسألة تقدير النصاب، فالنصاب من النقد الفضي بالريال العربي السعودي: (ستة وخمسون ريالاً) وبالريال الفرنسي ثلاثة وعشرون ريالاً وثلاث تقريباً .

والنصاب من الذهب بالجنيه السعودي وكذلك بالجنيه الفرنسي (الانجليزي) (١١٥) جنيه تقريباً، أما النصاب في الأوراق الموجودة فإذا ملك منها ما يقابل نصاباً من الفضة وحال عليها الحال فإنه يخرج منها

ربع العشر<sup>(١)</sup> هكذا قدره الشيخ عبدالعزيز السلطان وهو تقدير الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي مضيفاً أن: (٥٦) ريالاً عربياً وزنها ١٤٠ مثقالاً على القول الأول بإهمال الغش المغلوب، وعلى القول الثاني (٦٢) ريالاً عربياً<sup>(٢)</sup>

وإلى نحو هذا ذهب الشيخ صالح البليهي فقال: مقدار الدينار ٧/٤ جنيه فرنجي، والجنيه مثقالان إلا ربع مثقال فيكون نصاب الذهب (١٢٥) جنيه فرنجي، أو سعودي على سبيل التقريب ونصاب الفضة بالنقد الحالي (٥٦) ريالاً عربياً<sup>(٣)</sup>.

والتقديرات المذكورة هي المرقومة في كتب الفقه المدرسية واستمع إلى أحد نزلاء المدينة المنورة يلخص المسألة نظماً فيقول: <sup>(٤)</sup>

ريالة السعودي وزنا أربع	دراهم تنقص ربا فاسمعوا
منها ثلاثة وخسون ريال	ودرهم وربعه النصاب حال
وزنة الفرنسي بالدراهم	فتسعة تنقص ثلث الدرهم
منها ثلاثة وعشرون ريال	وثلثي الدرهم النصاب حال
وللسعودي جنيه من ذهب	يزن مثقالاً وثلثيه فهب
أقل مامنه الزكاة اثني عشر	ومثله اجنيه الفرنج المشتهر
حسب ما اخبرنيه الصوغة	في الحرمين عام شخس فاسمعه

فالتقديرات كلها كانت تقدر بالعملة المتداولة لاحتوائها على ذهب

(١) التلخيصات لجل أحكام الزكاة، عبدالعزيز محمد السلطان ص ٣٠.

(٢) حاشية النجدي على الروض المربع ٢٤٤/٣.

(٣) السلسيل في معرفة الدليل، الشيخ صالح البليهي - ج ١ - ص ٢٦٤.

(٤) نظم مبحث زكاة الفلوس والكاغد، محمد الحسن الشنقيطي.

وفضة ولماً يدخل بعد النقد الورقي إلى مجال التداول . وكان النقد المتداول قبل عام ١٣٤٦ هـ ١٩٢٦ م يتمثل في :

١ - الريال الفرنسية وهو ريال فضي عيار ٦/٥ كان الوحدة النقدية لامبراطورية النمسا الصادر في عهد ماري تيريز ١٧٨٠ م وتوقفت النمسا عن التعامل به عام ١٨٥٨ م ولكن سكان السواحل رغبوا به لشكله ودقة وزنه ويعرف عندهم بالريال الفرنسية .

٢ - الروبية الهندية الفضية الصادرة في الهند ١٨١٨ م وانتقلت إلى التداول في سواحل الخليج لقوة التبادل التجاري مع الهند .  
وفي مطلع القرن العشرين دخلت نقود أخرى عثمانية ، ومصرية ، وهاشمية ، ولم يبلغ التداول بها حجم النقدين السابقين .

ثم ألغى جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز كل هذه النقود عام ١٣٤٦ هـ ١٩٢٦ م وأصدر الريال الفضي السعودي باسمه ولقبه : (ملك الحجاز ونجد وملحقاتها) وحددت قيمته بـ ١٠/١ من الليرة الإنجليزية الذهبية (١) ثم طرح النقد الذهبي السعودي واستعمل إلى جانب الليرة الانكليزية ، وحدد سعر الجنيه الذهبي السعودي : ٤٠ ريالاً فضياً و ١١ دولاراً أمريكياً .

وفي نيسان ١٣٣٢ هـ / ١٩٥٢ م شكلت مؤسسة إصدار النقد السعودي ، وظهر النقد الورقي السعودي ، ولا حاجة لمناقشة الأوزان المذكورة في زكاة النقود الذهبية والفضية فهي ثابتة المقدار إلى يومنا هذا ويبقى النقد الورقي الذي اتفق الفقهاء من خلال فتوى مجمع الفقه الإسلامي على أن يحسب نصابه بأقل نصابي الذهب والفضة .  
وسنعرض له في فصل قادم . والله أعلم .

(١) بعض النظم النقدية والمصرفية ، د. فؤاد دهمان ، ومقال (العملة حتى عهد الملك عبدالعزيز- في مجلة الحرس الوطني عدد ٧ ، محرم ١٤٠٢ هـ .

## الباب الثاني

### الفلوس وما يتعلق بها من أحكام

الفلس : لغة بسكون اللام : القشرة على ظهر السمكة .

وفي الاصطلاح هي : عملة مضروبة من غير الذهب والفضة كانت تقدر في الماضي بسدس الدرهم وهي اليوم ١ / ١٠٠٠ من الدينار في الدول التي تعتمد الدينار وحدتها النقدية كالعراق والأردن<sup>(١)</sup> وتعادل القرش السوري ، والهللة السعودية ، فهي أصغر وحدات النقد وقال الكرملي : الفلوس جمع فلس وهي نقد يوناني كان يساوي سدس الدرهم الأتيكي ، ويعادل الآن ثلاثة مليات مصرية ، ووزنه ٧٢ ستيغرام ، ويعني عند اليونان قشرة جلد الحشرات الزاحفة<sup>(٢)</sup> وقال في الصحاح : الفلس يجمع على أفلس وفلوس وقد أفلس الرجل صار مفلساً كأنها صارت دراهمه زيوفاً أو فلوساً ويجوز أن يراد به أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فلس<sup>(٣)</sup> .

وجود أصل لغوي للكلمة يدل على وجودها ومعرفة العرب لها وأن التعامل بها قديم ويمكن الاستدلال على ذلك بما يلي :

١ - قال سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم النخعي قال : (لابأس بالسلف في الفلوس) ، وقد أخرجه الشافعي في الأم والبيهقي في سننه استدلالاً علي عدم ربوية الفلوس ، كما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد قال : لابأس بالفلس بالفلسين يداً بيد ، وأخرج الزهري أنه سئل عن الرجل يشتري الفلوس بالدرهم فقال هو صرف لاتفارقه حتى تستوفيه وفي هذا دليل على وجودها في التعامل من العصر الأول<sup>(٤)</sup>

(١) المعجم الوسيط ٢ / ٧٠٧ . (٢) النقود العربية وعلم النميات ص ٦٧ .

(٣) صحاح الجوهري فلس .

(٤) قطع المجادلة عند تغيير المعاملة للسيوطي في الحاوي ص ١٠٤ .

٢ - مر معنا أن من الدراهم نوعاً يسمى الزيوف وهي مصنوعة من النحاس وقد كانت تعرف بالفلوس أحياناً كما أن أجزاء الدراهم الصغيرة كانت تصنع من النحاس كما مر سابقاً .

٣ - لقد عرفت البشرية خلال تطورها النقدي التعامل بالأرز والودع ، ولحاء الشجر وغيرها مما يعرفه مؤرخو النقود وكانت الفلوس النحاسية المضروبة مرحلة متقدمة في مجال النقود الاصطلاحية ، ولكن المعروف تاريخياً أنها تستخدم فقط في شراء التوافه والحاجات ذات الثمن القليل وهو المعنى الذي يؤكد المقريزي في تعليقه ضرب الفلوس بمصر أيام الكامل الأيوبي بعد أن لم تكن موجودة أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع (أبو الطاهر المحلي) تستفتيه أيحل شرب الماء أم لا ؟ فقال : يا أمة الله وما يمنع من شرب الماء فقالت : إن السلطان منع شرب الماء - ضرب هذه الدراهم وإني اشتري القربة بنصف درهم منها ومعني درهم فيرد على الساقى نصف درهم ورقاً فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم ، فأنكر أبو الطاهر ذلك وتكلم مع السلطان فأمر بضرب الفلوس<sup>(١)</sup> وهي لاتعني بالضرورة عملة نحاسية ولو أن الشائع أنها كذلك حيث تدل على السكة النحاسية التي استعارها العرب من البيزنطيين وتساوي (٤٠) نمياً وقدر وزنه بالصنح الزجاجية المقدر بالخروب بوزن الخروبة ١٩٤ ر. والعلاقة بين الفلس والدرهم ١ / ٤٨ منذ أوائل العصر الإسلامي<sup>(٢)</sup>

ويتفق الفقهاء والمؤرخون على أنها أدنى ما يتعامل به من المال ولهذا قال الشيخ محمد بخيت المطيعي : ويسمى في الشام قرشاً ، وفي العراق فلساً ، وفي مصر والسودان مليماً ، وفي الحجاز هللة ، وفي اليمن بقشة ،

(١) النقود في الإسلام د : رفيع المصري .

(٢) الموسوعة العربية الميسرة ، فلوس ، وفي كلامها نظر .

وفي المغرب والجزائر بيزا أو بسيطة، وفي اليونان دراخما، وفي اليابان ين، وفي إنجلترا وأمريكا بنساً، ثم أحال الشيخ المطيعي القاريء إلى كتابه: تاريخ النقود الإسلامية. (١)

### الفلوس في النقود الإسلامية .

وجدت الفلوس إلى جانب الدراهم والدنانير حيث كانت الفلوس تصنع من البرونز والنحاس، وغالباً ما كانت الفلوس البيزنطية برونزية المعدن (٢) وأشار الدكتور عبدالرحمن فهمي محمد أن الفلوس كان يكتب عليها اسم الولي وعامل الخراج، وقد كشفت كمية من الفلوس في حفائر الفسطاط عليها أسماء العمال - القاسم بن عبيد الله - عامل خراج مصر ١١٦-١٢٤هـ وكانت فلوس مصر برونزية بينما كانت فلوس دمشق نحاسية (٣) وقد كانت الفلوس قليلة زمن العباسيين في فترتهم المزدهرة وظهر تأثير النقد الإسلامي المسيطر على تجارة البحر المتوسط في العملات الأوربية (٤).

تضخم الفلوس: حدث عام ٦٣٠هـ أن كثرت الفلوس النحاسية وتسمى الدراهم الفلوس حتى اكتسحت الفضة من التداول مما سمح للنقد الأجنبي بالظهور في الأسواق، وكانت النقود المتداولة نوعان: درهم النقرة الفضي (الخالص)، ودرهم الفلوس النحاس كل درهم نقرة بـ (٦) فلوس حتى وفاة الكامل الأيوبي (٥) وذكر ابن كثير في حوادث عام ٧٥٦هـ أن السلطان حسن ضرب فلوساً جديدة بقدر الدينار ووزنه جعل

(١) المطيعي، تكملة المجموع شرح المذهب ٦٣٦/١٤ .

(٢) النقود العربية ماضيها وحاضرها ص ٢٩، عبدالرحمن فهمي محمد .

(٣) المصدر السابق ص ٤٥ .

(٤) بحوث في التاريخ الاقتصادي (محمود شارلمان) بلوبز ص ١٢٨ .

(٥) النقود العربية، الكرملي ص ٦٠-٦١ .

كل ٢٤ فلس بدرهم وكان قبل ذلك الفلوس العتق كل رطل ونصف بدرهم وهو صريح أن درهم النقرة بثلاثي رطل من الفلوس<sup>(١)</sup>.

ويذكر المؤرخون أن الدراهم النحاسية التي ضربها في القرن السادس والسابع بنو أرتق، وبنو زنكي وغيرهم من الأسر التركية التي حكمت آسيا فهي فريدة في بابها إذ هي قطع نحاسية كبيرة عليها كتابة معينة والراجع أنها ضربت بصفة خاصة للتعامل التجاري مع النصاري<sup>(٢)</sup> كما ذكر القلقشندي: أنه كان إلى آخر الدولة الناصرية حسن بن محمد بن قلاوون فلوس لطاف كل ثمانية وأربعين فلساً منها بدرهم من النقرة الصافي كما كان يوجد فلوس غير مطبوعة من النحاس المكسر الأحمر والأصفر ويسمونها (العتق) كل رطل منها بدرهمي نقرة<sup>(٣)</sup>.

وفي عام ٨٠٠هـ بطل التعامل بالدينار المؤيدي (الميايدة) وأعيد ضرب النحاس والتعامل به ونودي على الفلوس عام ٨٠٦هـ أن يتعامل بها وزناً كل رطل منها بستة دراهم بعد أن فسدت الفلوس فساداً شديداً حتى صار وزن الفلس منها ربع درهم بعدما كان مثقالاً، ثم أمر السلطان الناصر أن تكون الفلوس كل رطل باثني عشر درهماً، فغضب الناس ووضع السيف في العامة حتى تشفع الأمراء فيهم، وشنق رجل بسبب ذلك<sup>(٤)</sup> وفي عهد السلطان برقوق ضرب استاداره محمود بن علي فلوساً كثيرة وأبطل ضرب الدراهم فتناقصت قيمة الفلوس حتى صارت عرضاً ينادى عليه في الأسواق بـ (حراج حراج) وغلبت الفلوس حتى قدم

(١) قطع المجادلة، السيوطي ص ١٠٤.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ص ٢٢٧ - ج ٩.

(٣) النقود العربية، للكرملي ص ١١٤.

(٤) النقود العربية للكرملي ص ٧٢.

المؤيد من دمشق عام ٨١٧ ومعه الدراهم البندقية والنوروزية نسبة لنوروز الحافظي وإلى دمشق فتعامل الناس بها، وتضخم الفلوس، هذا هو الذي ألف الحافظ السيوطي بسببه رسالته قطع المجادلة عند تغيير المعاملة .  
والمشهور تاريخياً أن عصر الماليك يعرف بعصر النحاس لكثرة فلوسه النحاسية وبسبب تضخم الفلوس وإجبار السلطان شعبه على التعامل بها أخذ الفرنجة الصليبيون يحملون النحاس الأحمر من بلادهم ويبيعونه في ديار الإسلام بدراهم الفضة وتأخذها إلى بلاد الفرنج (١)  
المقريزي عدو الفلوس .

يقول المقريزي : إن الفلوس لم يجعلها الله سبحانه نقداً في قديم الدهر وحديثه حتى راجت في أيام الناصر فرج بن برقوق ٨٠٨هـ وكان قبيح السيرة وقد حدث من رواج الفلوس خراب الأقليم وذهاب نعمة أهل مصر، فإن الفضة هي النقد الشرعي، أما الفلوس فهي أشبه شيء بلا شيء فيصير المضاف مضافاً إليه . إلى أن يقول ولا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم اتخذوا نقداً غير الذهب والفضة، أما السفاسف والمحقرات والتوافه فقد احتاج الناس لشرائها بأقل من الدرهم وأجزائه، فكانت الفلوس وسيلة هذه المبادلات ولكنها لم تكن نقداً البتة ولم يوجد منها إلا اليسير، ولم تقم في إقليم ما بمنزلة النقدين (٢).

وهذه التعاميم من المقريزي لا تصح على إطلاقها فقد أجازت البشرية عن مطلع حاجاتها للنقود ما هو أدنى من الفلوس قيمة كالصدف والجلود ولحاء الشجر .

فالفلوس معروفة منذ عرف الدرهم والدينار ولكنها كانت فعلاً بمنزلة

(١) المصدر السابق . ص ٦٤ .

(٢) النقود العربية للكرمللي ص ٦٧ .



النقد الضعيف والخصيس ، ولم يرتفع شأنها وتزوج رواج النقدين إلا في العصر الصليبي والمملوكي المسمى بعصر النحاس ، وكان التعامل بها مضطرباً بين الوزن والعدد وتارة تكون مثلية وأخرى متقومة .

ويصر المقريري على ضرورة الاعتماد على الذهب والفضة كنقد متداول ولا يلجأ إلى ضرب الفلوس إلا بمقدار حاجة الناس إلى شراء المحقرات أما تداول الفلوس كنقد في شراء سائر المبيعات فهو: بدعة أحدثوها وبلية ابتدأوها ولا أصل لها في ملة نبوية ولا مستند لها في طريقة شرعية ولا شبهة لمبتدعها في الاقتداء بفعل أحد ممن غير ولا ائتناسه بقول واحد من البشر سوى شيء نشأته ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة - ليقضي الله أمراً كان مفعولاً<sup>(١)</sup>

### قانون غريشام وضعه المقريري قبل خمسة قرون

هناك قانون في تاريخ النقود ينسب خطأ إلى (غريشام) وزير مالية الملكة فيكتوريا ومضمونه يقول : (النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول) فعندما يطرح في السوق نقد رديء يسارع الناس للتعامل به والاحتفاظ بالنقد الجيد الذي يحتزنه الناس لقيمته ، وهذا الكلام طرحه المقريري عندما يعزو سبب كثرة الفلوس إلى تلاشي الذهب والفضة من الأسواق أو عدم ضربها ويكتنزها الناس حلياً للترف والمباهاة ، والفرنج تأخذ ما بمصر من الدراهم إلى بلادهم وأهل البلد تسبكها طلباً للفائدة حتى عزت وكادت تفقد وراجت الفلوس رواجاً عظيماً حتى نسب إليها سائر المبيعات وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس<sup>(٢)</sup>

ثم دعا إلى إعادة الاعتبار النقدي للذهب والفضة فما عداهما لا يصلح

(١) النقود في الإسلام - د . رفيق المصري ص ٧٦ ينقل عن إغاثة الأمة لكشف الغمة .

(٢) النقود العربية للكرمللي ينقل كلام المقريري ص ٦٩ .

أن يكون نقداً ولا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي وهو تعاملهم في مبادلاتهم بالذهب والفضة .

### الفلوس عند الفقهاء

ذكر السيوطي الخلاف في الفلوس أهي مثلية أم متقومة ، والراجح أنها مثلية لصدق حد المثلث عليها وهو كل ما يغيب في مثله وحصره كيل أو وزن أو عدد ، والخلاف الفقهي الخطير إنما يدور حول طبيعة صفتها النقدية للفقهاء فيها آراء تعتبرها حيناً من النقود وحيناً من عروض التجارة .

ذلك أن الفلوس تتردد بين أمرين كونها عرضاً في الأصل وكونها أثماناً بتعارف الناس فاختلف النظر الفقهي إليها فمن نظر إلى أصلها العرضي ميزها عن الذهب والفضة في الزكاة والربا والصرف والسلم وأثبت لها في كل ذلك أحكام العروض التجارية . ومن نظر إلى ثمنيتها العارضة أثبت لها أحكام الأثمان وهذا الخلاف تجده بين رجال المذهب الواحد - بعد اتفاقهم على أن العرف يمكنه إضفاء صفات النقد على النقود الاتفاقية ، ولكن ذلك لا يصل إلى مرتبة الكمال النقدي ، ولهذا اختلف الفقهاء في علة ربا النقدين أهو مطلق الثمنية أو غالب الثمنية . وتفصيل مذاهب الفقهاء فيها كما يلي :

### المالكية :

مشهور مذهب المالكية أن الفلوس تعتبر كعروض التجارة ، وقد شاع في الأقطار فتوى الشيخ عlish من فقهاءهم المتأخرين حول الورق النقدي فبعد أن قرر ألازكاة فيه قال : ويقرب من ذلك أن الفلوس النحاسية المختومة بخاتم السلطان المتعامل بها لازكاة في عينها لخروجها عن أموال الزكاة الأربعة - قال في المدونة :

قلت : أرأيت لو كان عند رجل فلوس قيمتها ٢٠٠ درهم فحال عليها الحول ما قول مالك<sup>(١)</sup> في ذلك قال : لا زكاة فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون يدير (يتجر) فيحمل محمل العروض وقال في منح الجليل : (وفهم من اقتصاره على الدراهم والدنانير أنه لا زكاة في الفلوس (فلوس النحاس) لذاتها وهو المذهب إن كانت مقتناة فإن اتجر بها زكيت زكاة عروض التجارة)<sup>(٢)</sup> بينما نقل الدردير عن ابن عرفة أنه قال : (إن بيع أحد النقيدين بالفلوس صرف يفيد حرمة التأخير جزماً مع أنه قال بعد ذلك وفي كون الفلوس ربوية كالعين (النقيدين) ثالث الروايات أنه يكره فيها ونص في الإرشاد على كراهة التفاضل والنسأ في الفلوس ونحوه في التلقين والتفريع وفي موضع من المدونة والخلاف فيها قوي جداً)<sup>(٣)</sup>.

وجاء في المدونة الكبرى - كتاب الزكاة - قال ابن القاسم : سألت مالكا عن الفلوس تباع بالدراهم والدنانير نظرة (مؤخرة) أو يباع الفلوس بالفلسين قال مالك : أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهة .

وفي كتاب الصرف قال لي مالك في الفلوس لآخر فيها نظرة بالذهب والورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة وقال مالك : لا يجوز فلس بفلسين وليس بحرام ولكن أكره التأخير فيها .

وقال مثله في السلم الأول من المدونة (والصفر والنحاس عرض مالم يضرب فلوساً فإذا ضرب فلوساً جرى مجرى الذهب والورق فيما يحل ويحرم وفي الصرف بهما)<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الإله المالك ، فتاوى الشيخ عlish ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) منح الجليل ١ / ٣٤٤ ، والشرح الصغير ١ / ١٤٢ .

(٣) الحاوي على الصاوي بهامش الشرح الصغير ١ / ١١٠ .

(٤) المدونة الكبرى ج ٣ ص ٣٩٦ .

ولفظ الكراهة هنا تورع عن التحريم والجزم به على طريقة سلفنا الصالح حيث كانوا يعبرون عن التحريم بالكراهة تخرجاً من مدلول الآية الكريمة: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلالاً قُلْ آللهُ أَذُنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ يونس: ٥٩ وقال ابن القيم نقلاً عن ابن وهب: سمعت مالكا يقول: لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ولا أدركت أحداً أقتدي به يقول في شيء هذا حلال وهذا حرام وما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون نكره هذا ونرى هذا حسناً وينبغي هذا ولا نرى هذا<sup>(١)</sup>.

الشافعية: يرى الشافعية ألا زكاة في الفلوس بل لا زكاة في المغشوش من النقدين حتى يبلغ خالصه نصاباً<sup>(٢)</sup> كما في عبارة المنهاج، والمذهب أنه لا ربا في الفلوس لأن علة الربا في الذهب والفضة عندهم جنسية الأثمان غالباً فهم يشترطون غلبة الثمنية لا مطلق الثمنية كما سنراه في علة الربا وليست العلة في النقدين أنها قيم الأشياء كما جرى عليه في التنبيه، لأن الأواني والتبر والحلي يجري الربا فيها وليست قيم الأشياء فلا بد من غلبة الثمنية فلو راجت الفلوس رواج النقود أيضاً لاربا فيها<sup>(٣)</sup>.

وذكر النووي: أن كون العلة جنسية الأثمان غالباً قال: أصحابنا: غالباً احتراز عن الفلوس الرائجة فلا يحرم الربا فيها كما قطع به المصنف، وفيه وجه شاذ بحرمة الربا فيها حكاه الخراسانيون<sup>(٤)</sup> وحيث لم تتحقق

(١) إعلام الموقعين ١/ ٣٩ - ٤٠، ط دار الجيل.

(٢) مغني المحتاج ١/ ٣٩٨.

(٣) مغني المحتاج ٢/ ٢٥.

(٤) - المجموع ٩/ ٣٩٥.

جوهرية الأثمان في الفلوس فلا ربا فيها .

الحنفية : ينقسم الحنفية بشأن الربا في الفلوس إلى فريقين :

فذهب الشيخان - أبو حنيفة وأبو يوسف - إلى جواز بيع الفلوس بالفلسين بأعيانها كما ذكره في الكنز وفي شرحه - البحر الرائق - ومنع ذلك محمد بن الحسن لأن الفلوس برواجها صارت أثمانا ، وجاز بيع الفلوس بالفلسين إذا تعينت بغير لبس لأن الفلوس عندهم ليس بثمن خلقة بل صارت ثمنا بالاصطلاح ، وقد اصطلاحا على إبطاله فتبطل الثمنية بإبطالها لها واشتهر عن الكمال بن الهمام في فتح القدير - لو باع كاغدة بألف يجوز ولا يكره - (١) فالشيخان من الحنفية يشترطون التقابض في مبادلة الفلوس بمثلها لأن الجنس وحده علة ، ولا يشترطان التماثل ، وبثمنية الفلوس عندهم اصطلاحية يمكن إلغاؤها فيحل بيع فلس بفلسين وأكثر عند الشيخين لأنها غير أثمان خلقة كالعروض (٢) ولكن الفلوس يثبت لها حكم النقود عند رواجها كالدراهم في كونها لا تتعين بالتعيين (٣).

الحنابلة : في زكاة الفلوس إذا كانت نافقة قال المجد ابن تيمية : تجب فيها الزكاة إذا كانت أثماناً رائجة أو كانت للتجارة وبلغت قيمتها نصاباً في قياس المذهب ، وقال في الحادي الكبير : والفلوس عرض فتزكى إذا بلغت قيمتها نصاباً وهي نافقة ، وقال ابن تيميم : لا زكاة فيها ففيها إذا وجهان :

---

(١) إمتاع الأحداق والنفوس في أحكام النقود والفلوس للشيخ الفاشم الفوتي المدني ص ٣٠ .

(٢) رد المحتار ٥ / ١٨٠ .

(٣) جامع الفصولين ١ / ٢٢٧ .

أحدهما : وجوب زكاتها إذا قلنا إنها عروض تجارة ، والثاني : لا زكاة فيها ، ويجوز التفاضل فيها ففي بيع فلس بفلسين روايتان منصوصتان أصحابهما الجواز . واختار أبو الخطاب أنها أثمان بكل حال (١) وقال المرداوي في الإنصاف : لو صرف الفلوس النافقة بذهب أو فضة لم تجز النسيئة فيهما على الصحيح من المذهب ونقل ابن منصور الجواز وهو اختيار ابن عقيل والشيخ تقي الدين ، وقال في الرعاية إن قلنا هي عروض جاز وإلا فلا (٢).

وتلخيص الخلاف أن جمهور الفقهاء قال : بعرضيتها ، وقال محققوهم بثمانيتها وهو الأقوى . فمذهب محمد بن الحسن من الحنفية وأبي الخطاب من الحنابلة وهو رواية عن أحمد ذكرها صاحب كشاف القناع (ولا يباع فلس بفلسين) على القول بثمانيتها .

وملخص الخلاف كما قال الإمام ابن تيمية .

وأما بيع الفضة بالفلوس النافقة هل يشترط فيها الحلول والتقابض كصرف الدراهم بالدنانير فيه قولان هما روايتان عن أحمد : إحداهما : لا بد من الحلول والتقابض فإن هذا من جنس الصرف ، والفلوس تشبه الأثمان فيكون بيعها بجنس الأثمان صرفاً .

والثانية : لا يشترط الحلول والتقابض لأن الفلوس من باب العروض والتمنية طارئة ، وسئل رحمه الله عن الفلوس تشتري نقداً بشيء معلوم وتباع إلى أجل بزيادة فهل يجوز ذلك أم لا ؟ فقال رحمه الله : في المسألة خلاف مشهور بين العلماء على قولين . هما قولان عند الحنفية وقولان أيضاً

(١) الفروع - لابن مفلح ٤/١٥١-١٥٢ .

(٢) الإنصاف ٥/٤١ .

عن الحنابلة :

أحدهما - منصوص أحمد وقول مالك وإحدى روايتي أبي حنيفة أنه لا يجوز وقال : مالك وليس بالحرام البين .

والثاني : وهو قول الشافعي والرواية الثانية عن أبي حنيفة ، وابن عقيل من أصحاب أحمد أنه يجوز ، ومنهم من جعل نهي أحمد للكراهة فإنه قال : هو يشبه الصرف والأظهر المنع من ذلك فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان وتجعل معيار أموال الناس<sup>(١)</sup> ويبدو أنه لخلافهم حول الثمنية في علة الربا دور كبير في تحديد موقفهم من الفلوس فالذين يرون جوهرية الأثمان وغلبتها هي العلة قالوا : إن الفلوس لا تعد مالا ربوياً أما الذين قالوا بأن مطلق الثمنية علة في الربا وهم المالكية جعلوا الفلوس مالا ربوياً ، والذي يبدو - والله أعلم - أن القول بربويتها حال رواجها هو الصواب لأن النقدية تثبت بالاصطلاح ويجري على النقد الاصطلاحي الرائج ما يجري على الذهب والفضة .

وبما أن جمهور الفقهاء على اعتبارها أثماناً برواجها فإن ذلك يستلزم مايلي :

- ١ - اشتراط الحلول والتقابض في حال صرفها بنقود الذهب والفضة .
- ٢ - يجب أن نؤكد على أن ربا القرض ثابت فيها وفي كل الأعيان الأخرى فلا يجوز اقراض مائة فلس بمائة وعشرين مؤجلة باتفاق الفقهاء جميعاً .

وقول النووي في المجموع : إذا راجت الفلوس رواج النقود لم يحرم الربا

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٩ ص ٤٥٩ و ٤٦٨ .

- فيها أي : ربا الفضل فيجوز التفاضل فيها بشرط الحلول والتقابض في المجلس ، أما ربا النسيئة فهو محرم إجماعاً في أماكن أخرى من المجموع .
- ٣ - اتفق الفقهاء على جواز التعامل فيها وهي حال رواجها لا تتعين بالتعيين عند الحنفية ، أما الكاسدة فلا بد من تعيينها لأنها تصبح عروضاً لا أثباتاً ، وللفقهاء في أحكام كسادها وانقطاعها أحكام فصلتها في موضوع مستقل حول أثر تغير سعر العملة .
- ٤ - يجوز السلم في الفلوس بشرط اختلاف النوع كفلوس شامية بمصرية ، أما إذا اتحد جنسها فإن تأخير أحد العوضين من ربا القرض المحرم بإجماع - ولكن هذا لا يعني صحة التصارف بالورق النقدي - حالة ومؤجلة متساوية ومتفاضلة قياساً على الفلوس فللورق النقدي حكم آخر .



## الورق النقدي في نظر الفقهاء

اختلفت أنظار الفقهاء للورق النقدي بعد سريان التعامل به إلى أقوال نستعرضها بإيجاز في الصفحات التالية :

**القول الأول :** قياسها على سندات الديون .

اشتهر هذا القول عن المرحوم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي حيث قال : بوجوب زكاتها لأنها وثائق ضمان من السلطان<sup>(١)</sup> وهو رأي المرحوم أحمد الحسيني في كتابه : (بهجة المشتاق في حكم زكاة الأوراق) حيث قال : بأن هذا الورق النقدي سندات ديون سواء كتب عليه وجوب دفع مبلغ من الذهب أو الفضة لحاملها من جهة إصداره ، أو أن صاحبها أودع في الخزينة قيمتها من الناقدين فتكون كالوديعة ومعلوم أن الوديعة لا يصح التصرف بعينها ، ولكن الحكومة تتصرف بتلك الوديعة مما يجعلها دينا مضموناً بسبب إتلاف الحكومة لها بالتصرف في عين الوديعة<sup>(٢)</sup> .

ومما يدعم رأي القائلين بأنها سندات ديون :

أ - التعهد المسجل على الورق النقدي بتسليم قيمته من الذهب لحامله عند الطلب .

ب - ضرورة تغطيتها بالذهب والفضة .

ج - أن قيمتها مكتسبة مما تدل عليه من العدد المرقوم عليها لا من قيمتها الورقية .

د - ضمان جهة الإصدار لقيمتها عند إلغائها .

(١) أضواء البيان للشنقيطي ٨ / ٥٠٠ .

(٢) الفتح الرباني في ترتيب مسند الشيباني للساعاتي ٨ / ٢٤٧ .

ومن قاسها على الديون كتاب ( الفقه على المذاهب الأربعة ) حيث ذكر آراء المذاهب في زكاة الديون ثم حمل آراء المذاهب في الديون على الورق النقدي<sup>(١)</sup>، وزكاة الدين عند الفقهاء تتلخص في الأحكام التالية :  
قال الحنفية : بأن الدين ثلاثة أقسام قوي ومتوسط وضعيف .

فالقوي ما كان بسبب قرض ، أو تجارة على معترف به ولو مفلسا والمتوسط ما ليس دين تجارة كطعام وشراب وحاجة أصلية والضعيف ما كان مقابل غير المال كالمهر وبذل الخلع . والدين القوي تجب زكاته كلما قبض منه أربعين درهما<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة : إذا كان الدين على معترف به باذل له فعلى صاحبه زكاته إذا قبضه ويؤدي لما مضى ، أما الدين على معسر وجاحد أو مماطل ففيه روايتان<sup>(٣)</sup> .

وقال الشافعية : يزكى الدين إذا كان ثابتا وكان من نوع الدراهم والدنانير وعروض التجارة لا ماشية وطعاماً وسواء كان حالاً أو مؤجلاً<sup>(٤)</sup> .

وقال المالكية : يزكى الدين بعد قبضه لسنة فقط إن لم يؤخره فراراً من الزكاة وإلا زكاه لكل عام مضى عند ابن القاسم بشروط وهي أن يكون أصله عينا يسلفها أو عروض تجارة يبيعها بئمن وأن يقبضه عينا ذهباً أو فضة ويبلغ المقبوض نصاباً<sup>(٥)</sup> .

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ١/ ٦٠٥ .

(٢) ابن عابدين رد المحتار ٢/ ٣٠٥ ، المبسوط ٢/ ١٩٥ .

(٣) المغني ، ابن قدامة ٣/ ٤٦ .

(٤) المجموع للنووي ٦/ ٢٠ .

(٥) الشرح الصغير للدردير ٢٠/ ١٥٦ .

وإذا اعتبرنا الورق النقدي من الديون القوية فجمهور الفقهاء على وجوب زكاتها ، واشترط الحنابلة قبضها فعلاً - ولكن الحنفية والمالكية اشترطوا القبض فعلاً ولكن لما كانت جهة الإصدار كالمدين الحاضر المليء فالدين في حكم المقبوض تجب زكاته عند غير الحنابلة ، والذي يبدو أن الشافعية وحدهم الذين يرون وجوب زكاة الدين المستقر ولو لم يقبض ، إلا أنه إذا نظرنا للورق النقدي من قبيل الحوالة بالمعاطاة على الجهة المصدرة ، وعلمنا أن مشهور مذهب الشافعية عدم صحة العقود بالمعاطاة فتكون الحوالة فاسدة لانعدام الإيجاب والقبول فلا تزكى إلا بالقبض . إذا علمنا ذلك فإن كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) قد تساهل في نسبة أقوال المذاهب لأصحابها في زكاة الورق النقدي ، ولكن الكتاب المذكور قد وجد المخرج من ذلك بأن عدم الإيجاب والقبول اللفظين لا يبطل الحوالة حيث جرى العرف بذلك على أن بعض الشافعية قال : المراد بالإيجاب والقبول كل ما يشعر بالرضا وهو هنا متحقق .

ويبدو أن قياس هذه الأوراق على الدين لا يستقيم لسببين :  
 الأول : أن الدين في ذمة المدين لا يعد مالا نامياً ولا يتعامل بوثيقته رسمياً ووظيفة هذه الوثيقة هي الحفظ من الضياع بخلاف الورق النقدي فهو نام ومتداول يتعامل به الناس فلا يمكن عده وثيقة والفقهاء إنما حكموا بعدم زكاة الدين حتى يقبض لهذه العلة (١)

الثاني : أن هذه الأوراق أصبحت قيمة في ذاتها وبعد أن أصبحت النقود الورقية إلزامية لا يمكن استبدالها برصيدا المحفوظ من الذهب والفضة

(١) فقه الزكاة - د. يوسف القرضاوي ١/ ٢٧٣ .

وإذا كانت زكاة النقدين معلولة بالثمنية وهذه الثمنية تثبت بالاصطلاح فلا شك في وجوب زكاتها كالفلوس .

وليس ضروريا أن يكون الغطاء الذهبي شاملاً لكل أوراق الإصدار بل إن النقد الائتماني يغطي جزء منه فقط ويعطى الباقي بالتزام سلطاني من الحكومة يحدد بقانون .

كما أن التغطية قد لا تكون ذهباً أو فضة فقد تغطي العملة الصادر في ميزانية الدول بمجموع الإنتاج العام كالصادرات الهامة ، والعقارات وبعض المحاصيل الرئيسية كالقطن والقمح ، وفي هذه الحالات يبقى الالتزام الحكومي هو الغطاء دون الذهب والفضة ، فلا مجال إذاً لاعتبار الورق النقدي سندات بديون ، بل مادام هذا الورق هو وسيط التبادل ومقياس القيم فلا بد من اعتباره نقداً بعينه ، واعتبارها وثائق ديون يوقع الأمة في حرج كبير والخرج مرفوع شرعاً . ويكفي أن نتصور ما يستلزمه هذا القول من آثار فقهية :

إن اعتبار الورق النقدي سندات ديون يستلزم فقهاً :

- عدم جواز اعتبارها رأسمال في السلم حيث اشترطنا فيه القبض وتسليم سند الدين لا يعتبر قبضاً بل هو حوالة بالقيمة على جهة الإصدار .

- عدم جواز صرفها بنقد معدني من الذهب أو الفضة ولو كان يدأ بيد لأن هذا الورق سند بدين غائب ومن شروط الصرف التقابض في مجلس العقد .

- إن واقع الأمر بعدم إمكان قبض قيمة هذا الورق من جهة الإصدار

يستلزم عدم زكاتها مطلقاً عند القائلين باشتراط القبض في زكاة الدين .  
- لا يصح بيع وشراء ما في الذمة من عروض وأثمان بهذه الأوراق  
لكونها وثائق بديون غائبة وقد نهى ﷺ بيع الكالئ بالكالئ (١)  
وإذا صح هذا القول باعتبار الورق النقدي ديناً على جهة الإصدار في  
وقت كانت سلطات الإصدار تنفذ تعهداتها المكتوب بدفع قيمة البنكنوت  
ذهباً أو فضة فلا يصح ذلك في زماننا حيث يسود مبدأ النقود الإلزامية  
التي لا تقبل الاستبدال بالذهب أو الفضة والتعهد المكتوب عليها مجرد  
نظام متبع لإصدار النقد وإكسابه مزيداً من الثقة .  
إذن فتكييفها الفقهي كديون غير سليم ، بل هي دين من نوع جديد  
نلتمس له تكييفاً آخر .

القول الثاني : اعتبار الورق النقدي كعروض التجارة .  
القول بعرضية الورق النقدي وقياسه على الفلوس مشهور في مذهب  
المالكية ، فقد ذكر صاحب [التعليق الحاوي لبعض البحوث على  
الصاوي] أن الشيخ محمد بن علي بن حسين المكي له كتاب في حكم  
الورق المتعامل به في عصرنا : [شمس الإشراق في التعامل بالأوراق] تناول  
الخلاف الفقهي حوله ، كما سئل عنها الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي  
فأجاب بإيلي :

بعد أن تحدث عن جواز التعامل بها لأنها مما له قيمة وثمن معتبر شرعاً  
وعادة إذ القيمة تابعة للرغبات ذكر فساد قياسها على السفاتج ( الحوالات  
والديون) لعدم المساواة في العلة الجامعة بين المقيس والأصل .

---

(١) الورق النقدي عبد الله بن سليمان بن منيع ص ٥٤ .

فمسألة الأنواط ليست من القياس في شيء، بل هي من باب إدخال الجزئيات تحت الكليات، ولا يمتنع مثل هذا القياس على المقلد لأن الحاق جزئية بكلية نص عليها الفقهاء مما يتمكن كثير من الناس أن يفعله.

إننا لو رجعنا إلى تعريف العروض عند الفقهاء لما خرجت الأنواط عن كونها عرضاً فالعرض قيل فيه: (ماعد العين والطعام - ماسوى النقد - كل مالا زكاة في عينه، ومنهم من قال: هو كل ما عدا الحيوان والطعام والنقد).

هذا استقراء حد العرض عندهم، وكلها تعتبر الأنواط عرضاً فلا صحة لقول من يمنع كونها عرضاً وهي ليست مسألة قياسية بل جزئية تندرج في كلية العروض: كالفلوس والجلود وغيرها مما تداوله الناس من المسكوكات غير الذهب والفضة - ثم لخص مذهب المالكية في الفلوس والخلاف في كونها نقداً أو عرضاً، وكراهة مالك النسيئة فيها كما تقدم - ومنعه ذلك منع كراهة لا منع تحريم، ويجوز التفاضل فيها مطلقاً ولكن المناجزة فيها أولى وأسلم من النسيئة، خروجاً من الخلاف وفراراً من الكراهة، وإذا عرفنا أن هذا الرأي مدون عام (١) ١٣٣٩ هـ - ١٩١٨ م حيث كان العالم قد خرج من الحرب العالمية الأولى وماتزال ذكريات الناس متعلقة بالنقد الذهبي والفضي المتداول قبل الحرب، وعرفنا نفور الناس من النقد الورقي علمنا واقعية هذا الرأي في زمانه ولكنه لا ينطبق على واقعنا المعاصر.

(١) الحاوي على الصاوي بحاشية الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٢-٨٦.

ومن قال بعرضية الورق النقد علامة القصيم الشيخ عبدالرحمن آل سعدي رحمه الله فقد قال في فتاويه : (أنه يجب بها الواجبات الشرعية : كالزكاة ، والنفقات ، والكفارات المالية ، ولكنه لم يجر عليها أحكام الربا كالنقدين حيث علل ذلك بأن التعامل يقع على نفس القرطاس والورق فهو المقصود لفظاً ومعنى وهو ليس ذهباً ولا فضة ، فلا يدخل في أعيان الربا الستة وهذا الورق وإن اتصف بالثمنية كالنقدين لكنه يخالفهما في ذاته ومعدنه فلا يعطى حكم الذهب والفضة بإطلاق كما أن أنواع الجواهر الثمينة لا يحكم لها بأحكام النقدين ، وإلا لأدخلنا في كلام الشارع ما ليس منه .

والشيخ كما يبدو يرى علة الأعيان الربوية قاصرة كما هو قول ابن عقيل من الحنابلة والمشهور عند الحنابلة أن الوزن هو العلة ، ولا يتحقق الوزن في النقد الورقي فتعين أنه بمنزلة العروض والفلوس المعدنية يجوز التفاضل فيها ويحرم النسيئة<sup>(١)</sup> فالورق النقدي مال متقوم مرغوب فيه مدخر يخالف النقدين ذاتاً ومعدناً وهو ليس مكيلاً ولا موزوناً ولا من جنس الأعيان الربوية الستة .

ولكن إذا اعتبرنا الورق النقدي من عروض التجارة فسيترتب على قولنا الأحكام التالية :

أ - عدم جواز السلم بها فلا تكون رأسمال سلم عند من اشترط كونه نقداً لأنها ليست أثماناً وإنما هي عروض تجارة .

ب - عدم جريان الربا بنوعيه فيها وتحرزهم من النسيئة إنما هو بسبب

(١) الفتاوى السعدية ص ٣١٩-٣٢٤ .

التمنية الاصطلاحية التي يمكن رفعها عند الحنفية كما تقدم في الفلوس .

ج - عدم وجوب الزكاة فيها إلا إذا اتخذت بنية التجارة .

وهذا يعني فتح باب الربا على مصراعيه ويتسع الخرق أكثر مما نحن فيه ، فيجب تدارك الأمر بالاعتراف للنقد الورقي أنه صار من جنس الأثمان ، ولو بالغلبة وغلبة التمنية علة كافية عند المالكية فلا يمكن أبداً تجاهل صفة الورق النقدي كنقود وأثمان قياساً على الذهب والفضة كيف لا وقد اختلف الذهب والفضة من التداول وحل محله هذه الأوراق .

القول الثالث : إلحاقها بالفلوس .

عرفنا في مبحث الفلوس أنها ليست ذهباً ولا فضة بل هي في الغالب من النحاس والبرونز ، وأنها لا زكاة فيها عند بعض المذاهب إلا إذا اتخذت للتجارة فتزكى كالعروض بقيمتها ، وعرفنا أن من رأي الشيخ عبدالرحمن آل سعدي قياسها على الفلوس ، فأثبت لها حرمة النسيئة مع جواز التفاضل واستدل الشيخ لرأيه<sup>(١)</sup> أن الأصل في المعاملات الحل وأن ربا الفضل حرم سداً للذرائع وأبيح منه ما تستلزمه الضرورة كما أوضحه ابن القيم في أعلام الموقعين .

وقد ذهب الشافعية إلى جواز التفاضل فيها إذا كان يداً بيداً لعموم الحديث : «فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيداً» والورق النقدي يشبه الفلوس في بعض هذه الأمور فيعد بمنزلة الفلوس ولو تعددت جهات إصداره ولكن التفرقة بين ربا الفضل والنسيئة على رأي الإمام ابن القيم

(١) المختارات الجلية ، عبدالرحمن آل سعدي ص ٣٦٨ .



لايسلم به العلماء ، فالجنس الربوي الواحد يحرم الفضل والنسيئة فيه كالذهب بالذهب فكذا الورق النقدي يجب أن يكون كذلك .

والقائسون على الفلوس يرون وجه الشبه كون الفلوس يتجاذبها عاملان - أصلها العرضي وواقعها النقدي ، فهي وسط بينهما وهذه الإجابة مردودة لأن الشيء إذا تنازعه حازر ومبيح قدم الحظر مطلقاً للاحتياط ولا بد من الجزم بأحد الحكمين .

ولكن هل تصح دعوى قياس الورق النقدي على الفلوس ، وهل الصفة النقدية في الأنواط المعاصرة كالصفة النقدية للفلوس ؟ فالفلوس تاريخياً تستخدم لشراء التوفاه للمعاملة مع النصارى فهل النقد الورقي كذلك ؟ ومن صار أكثر ماله الفلوس عد مفلسا فهل يعد من جمع الملايين من الورق النقدي مفلساً في عرفنا المعاصر ؟ فالواقع يرفض قياس الورق النقدي على الفلوس . ثم إن القياس الأصولي لا تتحقق أركانه هنا بل يعد قياس الورق النقدي على الفلوس من القياس الفاسد لسببين :

الأول : يشترط في المقيس عليه - الأصل - أن يكون له حكم ثابت بنفسه فإن لم يوجد له حكم ثابت من الكتاب والسنة والإجماع فلا يصح جعله أصلاً يقاس عليه ، لعدم وجود حكم الأصل .

الثاني : من شروط حكم الأصل أن يثبت بغير القياس في أشهر أقوال الأصوليين ، أما الحكم الثابت بالقياس فلا يقاس عليه لاستلزامه وجود قياسين أحدهما لإثبات حكم الأصل والثاني لإثبات حكم الفرع فإذا اتحد القياسان في العلة فلا حاجة للقياس الثاني فالفلوس مقيسة على النقدين والورق النقدي يجب أن يقاس عليهما لا على الفلوس بجامع الثمنية .

وحكم الفلوس ثابت عند المالكية بقياسها على الذهب والفضة ،  
 فيمكن قياس الورق النقدي على الأصل المقيس عليه - الذهب والفضة -  
 ثم إن الصفة النقدية [جواهر الثمنية روح الثمنية] في الورق النقدي أكبر  
 بكثير من الصفة النقدية في الفلوس التي تعد ضعيفة الثمنية بالنسبة  
 للورق النقدي الذي يصرف كرواتب للعمال ، ومهور للزواج ، وديات ،  
 وأروش ضمان ، وسائر المعاملات .

فقياس الورق النقدي على الفلوس غير صحيح لأن هذا الورق  
 موغل في الثمنية إغلاً شديداً ، بل أصبح اليوم ثمناً للذهب والفضة  
 نفسها ويشتري به كل ما يحتاجه المجتمع من الزبدة إلى الطائرات .  
 والقياس الحق أن يقاس الورق على الذهب والفضة الثابت حكمهما  
 بالنص وعلة الثمنية متوفرة في الأصل والفرع وبهذا القياس يصبح الورق  
 النقدي مالاً ربوياً لوجود مناط الحكم فيه . (١)

وهناك فارق آخر لم ينتبه إليه القائلون على الفلوس وهو أن الفلوس  
 إذا كسدت تفقد قيمتها كنقود ، وتعود عروض تجارة ، ولكن الورق  
 النقدي بانتقاله من العرض إلى الثمنية لا يمكنه الرجوع إلى العرضية إذا  
 سلبت صفته النقدية بإبطاله بل يفقد كل قيمة نهائياً ويصبح ورقاً تافهاً .

القول الرابع : اعتبار الورق النقدي نقداً بديلاً عن الذهب والفضة .

ذهب جمهور الفقهاء المعاصرين أن الورق النقدي بديل عن الذهب  
 والفضة ، والبديل له حكم المبدل منه تماماً في كل الأحكام ؛ ومن الفقهاء  
 القائلين بذلك الشيخ : حسنين مخلوف في رسالته : (التبيان في زكاة

(١) الفوائد المصرفية والربا ، د. حسن عبدالله الأمين ، ص ٢٣-٢٧ مطبوعات الاتحاد الدولي  
 للبنوك الإسلامية .

الأثمان) قال : (ولو فرض أنه ليس في البنك شيء من النقود -الرصيد- ونظر إلى تلك الأوراق في ذاتها بقطع النظر عما يعادها من الذهب وعن الالتزام المرقوم عليها ، واعتبر فقط إصدار الحكومة لها ورواجها أثماناً لكانت كالنقدين تجب زكاتها لمجرد الثمنية ، ولو لم تكن خلقية كالفلوس والجلود والكواغد) وقد رجح هذا الرأي صاحب الفتح الرباني<sup>(١)</sup> والدكتور القرضاوي في فقه الزكاة<sup>(٢)</sup> والشيخ رشيد رضا -صاحب المنار- حيث سئل عن القراطيس المالية فأجاب بأنها من قبيل النقود الذهبية -نقداً- لا عروض تجارة- تجب فيها الزكاة ويحرم فيها الربا لأنها تروج في الأسواق كالنقدين تماماً<sup>(٣)</sup> واستمع إلى أحد شيوخ المالكية يلخص رأيه فيها فيقول<sup>(٤)</sup>:

للمالكين اختلاف في الفلوس  
هل عين أو عرض كلاهما مقيس  
وألحقوا بها الكواغد التي  
بها التعامل بكل دولة  
قال الرهوني الاختلاف في الفلوس  
جداً قوي فاكفنا شر النفوس  
فمن يقل بالعين أوجب الزكاة  
ومنع الصرف مؤخراً ثبات (جماعات)  
وقال هي بـ بدل عن عين  
لـ ذلك راجت بـ رواج العين

(١) الفتح الرباني في ترتيب مسند الشيباني ، عبدالرحمن البنا ٨/ ٢٥٠ ط دار إحياء التراث العربي .

(٢) فقه الزكاة ، د . القرضاوي ١/ ٢٥٧ . (٣) مجلة المنار مجلد ١٢ ص ٩٠٩ .

(٤) نظم مبحث في حكم زكاة الفلوس والكاغد ، محمد الحسن الشنقيطي ، مطابع الأمل ، عمان الأردن .

أو هي مثل العين في التعارف  
 لذاك صارت قيمة المتالف  
 وهي حقيقة مع العين عروض  
 وهل تقوم العروض بالعروض  
 فإن تكن قد أفردت صارت ثمن  
 أغلبياً وذاك في الربا استكن  
 فعمل النائب في فقد المنوب  
 كتب في الكاغد معنى لينوب  
 إذ شهّر العدوي علة الربا  
 في النقْد بالثمين الأغلب اطلبوا  
 وقيل بل مطلق ثمين ربا  
 فتدخل الفلوس في الخرشى الربا  
 فالشيء أن يقيم مقام الشيء  
 فحكم الأول لذاك الشيء  
 في مسلم بيع صكاك ذي طعام  
 من قبل قبضه كبيع للطعام  
 يؤخذ من ذا أن حكم العين  
 للكاغد الرايج حكم العين  
 لا سيما والمال في هذا الزمان  
 كثر جداً بالكواغد الثمان

وملخص رأيه أن الكاغد مقيس على الفلوس وأنها بمقابلتها بالذهب  
 والفضة تعتبر عروضاً، فإذا انفردت أصبحت ثمناً مستقلاً ينوب عن  
 النقدين الغائبين عن مجال التداول ويثبت للنائب أحكام المنوب عنه وعلة

الربا الثمنية مختلف في طبيعتها فغلبة الثمنية هي المناط في حاشية العدوي وقال الخرشي : يكفي مطلق الثمنية في تحقيق العلة ، وحيث قامت الثمنية ولو قليلة في الكاغد والفلوس تدخل الأموال الربوية .

واستدل على أن للنائب حكم المنوب بما روى مسلم في صحيحه ، وهو في الموطأ : قال مالك : أنه بلغه أن صكوكاً خرجت للناس في زمن مروان ابن الحكم من طعام (الجار) [مكان بساحل البحر الأحمر يجمع فيه الطعام] فتبايع الناس تلك الصكوك قبل أن يستوفوها فدخل زيد بن ثابت ورجل من أصحاب النبي ﷺ - صرح مسلم في روايته أنه : أبو هريرة رضي الله عنهم - على مروان بن الحكم فقالا : أتحل الربا يا مروان ؟ فقال أعوذ بالله وما ذلك ؟ فقالا هذه الصكوك تبايعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها فبعث مروان بن الحكم الحرس ليتبعونها ينزعونها من أيدي الناس ويردونها إلى أهلها<sup>(١)</sup> .

والصكوك رقاع مكتوب فيها أعطيات الناس من الطعام ، والظاهر أنها راجت كرواج النقد الورقي المعاصر ، ولكن المنع الذي فرضه الصحابة إنما كان على بيع الطعام قبل قبضه ولكن يستدل منها أن ماناب عن الطعام له حكم الطعام ، فكذاك ماناب عن الذهب له حكم الذهب .

القول الخامس : الورق النقدي نقد مستقل .

انطلاقاً من التعليل بالثمنية قررت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في فتاوها الخاصة بشأن الورق النقدي مايلي .

(وحيث إن القول باعتبار مطلق الثمنية علة في جريان الربا في النقدين

(١) الزرقاني على الموطأ ٣/ ٢٨٤ . والباقي في المنتقى ٤/ ٢٨٤ .

هو الأظهر دليلاً والأقرب إلى مقاصد الشريعة ، وهو إحدى الروايات عن الأئمة مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما ، وحيث أن الثمنية متحققة بوضوح في الأوراق النقدية لذلك كله فإن هيئة كبار العلماء تقرر بأكثريتها - أن الورق النقدي يعتبر نقداً قائماً بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس والأمريكي جنس وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته وأنه يترتب على ذلك الأحكام الشرعية الآتية :

أولاً : جريان الربا بنوعيه فيها كما يجري الربا بنوعيه في الذهب والفضة وفي غيرهما من الأثمان كالفلوس وهذا يقتضي ما يلي :

أ - لا يجوز بيع بعضه ببعض أو غيره من الأجناس النقدية الأخرى من ذهب أوفضة أو غيرهما نسيئة مطلقاً ، فلا يجوز مثلاً بيع الدولار الأمريكي بخمسة أريلة سعودية أو أقل أو أكثر نسيئة .

ب - لا يجوز بيع الجنس الواحد منه ببعضه متفاضلاً [يداً بيد أو نسيئة] فلا يباع عشرة أريلة بأحد عشر ريالاً سعودياً ورقاً .

ج - يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه إذا كان يداً بيد فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبناية بريال سعودي ورقاً أو فضة أو أقل أو أكثر يداً بيد ، ومثل ذلك بيع الريال السعودي الفضة بثلاثة أريلة سعودية من الورق أو أقل أو أكثر يداً بيد لأن ذلك يعتبر بيع جنس بغير جنسه ولا أثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة .

ثانياً : وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من الذهب أو

الفضة أو كملت النصاب مع غيرها من الأثمان وعروض التجارة إذا ملكها أهل وجوبها .

ثالثاً: جواز جعلها رأسمال للسلم والشركات<sup>(١)</sup>.

تحديد النصاب من النقد الورقي المعاصر.

ناقش الفقهاء المعاصرون هذه المسألة واشتجر الخلاف بينهم في تحديد نصاب العملة الورقية ولم ينتهوا جميعاً إلى رأي واحد يجزمون به وكلهم مجتهد مأجور إن شاء الله في مسألة اجتهادية جديدة، ونستعرض هنا بعض هذه المحاولات .

تقدير الدكتور محمد شوقي الفنجري . [٢٠٠, ٠٠٠] عشرون ألف ريال سعودي .

ذكر الدكتور الفنجري تقديره في مقابلة صحفية أجرتها معه (اليامة) السعودية في عددها رقم (٨٠٢) تاريخ ٨-شعبان-١٤٠٤ هـ . حيث قال رداً على سؤال المجلة ، كيف نحدد نصاب الزكاة بعملة اليوم الورقية فأجاب فضيلته :

نصاب الزكاة هو حد الكفاية أو هو الحد الأدنى الموجب للزكاة فمن زاد عليه وجبت الزكاة في حقه ، ومن نقص عنه كان ممن يستحق الزكاة بقدر ما يصله إلى النصاب وقد ورد في السنة النبوية أن نصاب الزكاة في الغنم هو ما زاد عن أربعين شاة ، وما زاد على عشرين مثقال ذهب ، أو مائتي درهم فضة وكانت هذه الأنصبة متساوية وكل منها تكفي معيشة أسرة كاملة لسنة كاملة وحيث كانت الأربعين شاة في عهد الرسول ﷺ

---

(١) مجلة مجمع البحوث الإسلامية ، المجلد الأول [رجب شعبان رمضان] ١٣٩٥ هـ .

تساوي مائتي درهم فالشاة ثمنها خمسة دراهم وبما أن متوسط سعر الشاة اليوم [٥٠٠] ريال فنصاب الزكاة بالعملة الورقية السعودية يساوي عشرون ألف ريال فمن كان عنده أكثر من عشرين وجبت عليه الزكاة بواقع ٥, ٢٪ (١)

ويقول الدكتور الفنجري في كتابه (المذهب الاقتصادي في الإسلام) ولكن التعامل اليوم أصبح بالعملة الورقية، وهذه تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر كما أن النصاب الشرعي من الفضة أصبح لا يساوي شيئاً يذكر بجانب الأنصبة الشرعية الأخرى من الذهب أو الأنعام وغيرها وهذا ما يدعونا اليوم إلى ضرورة تحديد نصاب الزكاة بالعملات السائدة في كل بلد باعتبار الأساس الشرعي وهو ما يلزم من عملة هذا البلد لمعيشة أقل أسرة لمدة سنة كاملة (٢).

### تقدير الدكتور يوسف القرضاوي في فقه الزكاة

إن الأسس التي انطلق منها التقدير السابق للدكتور الفنجري هي نفسها الأسس التي ينطلق منها الدكتور القرضاوي في كتابه القيم (فقه الزكاة) وموجز كلامه في المسألة كما يلي :

بماذا نحدد النصاب في عصرنا بالذهب أم بالفضة؟ - فالنصاب هو الحد الأدنى للغنى للزكاة - قال العلامة ولي الله الدهلوي : (إنما قدر النصاب بخمس أواق من الفضة لأنها مقدار يكفي أهل بيت سنة كاملة إذا كانت الأسعار موافقة في أكثر الأقطار واستقرىء عادات البلاد المعتدلة في الرخص والغلاء تجد ذلك) (٣).

(١) مجلة اليامة السعودية عدد (٨٠٢)، ٨ - شعبان ١٤٠٤ هـ.

(٢) المذهب الاقتصادي في الإسلام / دار عكاظ د. محمد شوقي الفنجري ص ١٧٥.

(٣) فقه الزكاة - د. يوسف القرضاوي ج ١ ص ٢٦٥، والنص من حجة الله البالغة للدهلوي.



لقد مال كثير من المعاصرين إلى تقدير النصاب بالفضة لكونه مجعماً عليه والتقدير به أنفع للفقراء ، بينما يرى آخرون تقديره بالذهب لتغير قيمة الفضة بعد عصر الصحابة بينما ظل الذهب ثابتاً ، والتقدير بالذهب أقرب إلى موافقة بقية أنصبة الزكاة - الأنعام - الزروع - ولكن التقدير بالذهب أو الفضة لا يحقق النصاب المقدر بها كفاية أسرة لمدة سنة كاملة وقيمة النقود حقيقة إنها تكمن في قوتها الشرائية أما عينها فلا تؤكل ولا تغني عن البشر شيئاً . ولشدة تغير قيمة النقدين يرى بعض الفقهاء أن يقدر النصاب بالأنصبة الأخرى التي لا تتغير تغير النقود . فهل نقدر النصاب بقيمة الأوسق الخمسة؟ ولكن قيمة الأوسق هذه تقل كثيراً عن نصاب الأنعام ولعل الشارع قصد تقليل نصاب الزروع لعدة معان منها . أن نعمة الله أظهر في الزروع منها في أي شيء آخر وجهد الإنسان فيها أقل من جهده في الثروات الأخرى ، كما لا يستغني البشر عما أخرجت الأرض من نبات وإن استغنوا إلى حد ما عن الحيوان ولهذا قصد الشارع إلى تقليل نصابها لأنها كلها نماء للأرض كما زاد نسبة الواجب فيها ، فلم يبق إلا التقدير بالنصاب الحيواني . وحيث اختلف الفقهاء في نصاب البقر من خمس إلى ثلاثين إلى خمسين فليس إلا التقدير بالإبل والغنم ، فهل نقدر بها؟ الجواب نعم إذا كان نصاب الغنم يساوي ٢٠٠ درهم فضه ثم نقل نص السرخسي في المبسوط الذي يفيد : أن ثمن الشاة خمسة دراهم وثمان بنت المخاض وهي أدنى الأسنان الواجبة في الإبل (٤٠) درهما ولكن جاء في البخاري ما يفيد أن ثمن الشاة : (١٠) دراهم في حديث الجبران «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة

فإنها تقبل منه ومعها شاتان ، أو عشرين درهم» وإن حدث العكس بأن وجبت عليه حقة وليس عنده إلا جذعة فتقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين<sup>(١)</sup> وحيث ثبت شرعاً أن ثمن الشاة عشرة دراهم فنصاب الغنم  $٤٠ \times ١٠ = ٤٠٠$  درهم - كان نصاب الفضة نصف نصاب الغنم تماماً فيمكننا تقدير نصاب الورق النقدي المعاصر بما يوازي متوسط نصف قيمة خمس من الإبل أو أربعين من الغنم في أوسط البلاد وأعدّها لأن الثروة الحيوانية قد تندر في بلد وتكثر في بلد آخر ولا بد أن يقوم بالتقدير أهل الرأي والخبرة .

فالنصاب نصف ثمن أربعين شاة فيكون عشرة آلاف ريال إذا كان سعر الشاة [٥٠٠ ريال] ويفهم من خلال كلام فضيلة الدكتور القرضاوي أن نصاب العملة الورقية يكون تقديراً ثابتاً فلا يعقل كون النصاب اليوم مائة ريال وبعد سنة خمسمائة ريال .

هذه خلاصة التقدير ويلاحظ أنه بالرغم من اتحاد الأسس التي بنى عليها العالمان الجليلان قد انتهوا إلى أرقام أحدها ضعفي الآخر. فأيهما الصواب؟

### تقدير الدكتور شوقي إسماعيل شحاتة .

شرح الدكتور شحاتة رأيه في كتابه (التطبيق المعاصر للزكاة) وهو يقرر مبدأ تساوي أنصبة الزكاة فأثبت : (نص العناية على الهداية) للبارقي الذي يفيد أن سعر الشاة خمسة دراهم ، وسعر بنت المخاض أربعون درهماً فتساوى أنصبة الإبل والغنم والدراهم بل قرر أن الأضحية تكون

(١) المصدر السابق بتصرف الصفحات ٢٦٣-٢٦٨ .

بالشاة ويصح اشتراك سبعة في ناقة أو بقرة<sup>(١)</sup>. ثم قال إن قيمة الوسق أيضا (ستون صاعا) تعادل أربعين درهماً، ولم يذكر مرجعه في ذلك، كما لم يذكر نوع الوسق أهو: وسق حنطة أم شعير أم قطن أم ملوخية. وقدر الدينار الشرعي بطريقة حسابية بسطتها في بحث لي عن المقادير الشرعية بما يعادل<sup>(٢)</sup> [٤, ٤٥٧١٤] غرام وانطلاقاً من وزن الدينار المذكور فإن نصاب النقد الورقي من أي عملة كانت يحدد بحساب تعادل العملة المذكورة من الذهب مع وزن الدينار الشرعي فمثلاً إذا كان سعر غرام الذهب عام ١٣٩٦ هـ يساوي (١٧) ريال فتكون قيمة الدينار الشرعي ٤, ٤٥٧١٤ غرام  $17 \times 268.38 = 4571.46$  ريال سعودي فيكون نصاب الأريالة الورقية  $20 \times 1500 = 30000$  ريال سعودي<sup>(٣)</sup> وقد أحسن صنعا عندما قدر قيمة العملة الورقية بالذهب دون اللجوء إلى تقديره بالأنصبة الأخرى.

### مناقشة الأسس التي بنيت عليها التقديرات السابقة .

يلاحظ من خلال عرض الآراء الثلاثة السابقة اتفاقها على مبدأ تساوي الأنصبة الزكوية جميعاً، وينطلق التقدير الأول والثاني من مبدأ آخر وهو ربط النصاب بحد الكفاية لمدة سنة كاملة، والتقدير بالذهب والفضة لا يحقق هذه الكفاية ونناقش الآن هاتين الفكرتين .

#### المبدأ الأول : مبدأ تساوي أنصبة الزكاة .

اتفق الفقهاء جميعاً على أن أنصبة الزكاة توقيفية لا مجال فيها لزيادة أو

(١) التطبيق المعاصر للزكاة، د. شوقي إسماعيل شحاتة، دار الشروق ص ١٠٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٠ .

(٣) المصدر السابق ص ١١٢، ومقدار الدينار أكدته في مؤتمر الزكاة الأول - مجلة البلاغ عدد

(٧٤٣) ١٩ شعبان ١٤٠٤ هـ .

نقص فهي مقدرة من الشارع بدقة حكيمة ولا يشترط تساويها في القيمة ولو كانت القيمة معتبرة في تحديدها لأمكن للشارع الحكيم ضم ممتلكات الرجل من أنواع الأموال لتشكيل نصاباً ، ولم يقل أحد ممن يقتدى به أن من يملك أربعة جمال ، وعشرين بقرة ، وثلاثين شاة يجب أن يضمها إلى بعض بالقيمة ويخرج زكاتها ، ولم يعتبروا القيمة إلا في نصاب العروض التجارية التي تقدر بالتقدين .

ولو كان تساوي قيمة الأنصبة مقصوداً شرعاً لردت الأنصبة جميعاً إلى الذهب والفضة لتقدير قيمتها وفق هذا النصاب .

ولو افترضنا جدلاً تساوي الأنصبة جميعاً في عصر من العصور فلا ينبغي تعميم ذلك وسحبه على أنه حكم شرعي ، بل هو اتفاق بقدر الله جل وعلا ولا أثر له في الحكم بعد تحديد النصاب عينا وعدداً . واستطاع الدكاترة الأفاضل سرد أمثلة من السنة النبوية على دعوى تساوي قيمة الأنصبة ، وأهمها وأصحها حديث الجبران عند البخاري الذي استدل به الدكتور القرضاوي على أن ثمن الشاة عشرة دراهم وقال الدكتور الفنجري : أن سعر الشاة خمسة دراهم استناداً إلى تقدير السرخسي في المبسوط والذي أورده بصيغة ضعيفة وتعقبه فيها ابن الهمام في فتح القدير مستدلاً بحديث البخاري في الجبران . وقد جاءت أدلة أخرى تنقض هذا الاستدلال منها :

١ - حديث عروة البارقي : « أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً ليشتري له به شاة فاشترى له به شاتين فباع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة ، فدعاه بالبركة في بيعه ، وكان لو اشترى التراب لربح به » رواه البخاري وأحمد

وأبو داود وجاء مثله تماماً عن حكيم بن حزام رضي الله عنه<sup>(١)</sup> ففي الحديث ما يدل على أن الشاة ثمنها دينار أو نصف دينار في سوق المدينة أي ما يعادل : ١٠-٥ دراهم إذا كان الدينار عشرة دراهم وقد يكون ثمنها ستة دراهم أو سبعة أو ثمانية أو تسعة وقد تفوق الدينار فهل يمكن الاستدلال بهذا على ثمن الشاة المقدّر بها النصاب .

٢ - روى البخاري في كتاب الحدود - السرقة - عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم» وهي ربع دينار كما فسّره أحاديث الباب الأخرى ، عند البخاري ، ولم يقطع النبي ﷺ في أقل من ثمن المجن<sup>(٢)</sup> وهذه الأحاديث تدل على أن ربع الدينار ثلاثة دراهم فالدينار اثنا عشر درهماً والحديث أصح من كل الأحاديث الأخرى .

٣ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما : كان يبيع الإبل بالبقيع «فأبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ بالدنانير أخذ هذه من هذه ...» فسأل النبي ﷺ فقال : «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وليس بينكما شيء»<sup>(٣)</sup> وسعر يومها يدل على اختلاف السعر في اليوم الواحد وليست قيمة تعادها ببعضها حكماً شرعياً لا بد من الالتزام به .

٤ - اختلف الفقهاء في دية النفس فهي : مائة من الإبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم ، ثم إن عمر رضي الله عنه جعلها اثني عشر ألف درهم وهذا يدل على أن الدينار يعادل (١٢) درهماً ، بل جاء عن عكرمة

(١) نيل الأوطار للشوكاني ٥/٦ .

(٢) فتح الباري شرح البخاري ٩٧/١٢ .

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٢٥٩/٣ ، وتحفة الأحوذى ٢/٢٤٠ .

عن ابن عباس: «أن رجلاً قتل فجعل النبي ﷺ ديتيه اثني عشر ألف» (١).

٥ - الراجح عند جمهور الفقهاء أن الدية مائة من الإبل وتساهي من الأموال الأخرى ١٠٠ جمل — ٢٠٠ بقرة — ٢٠٠٠ شاة — ١٠٠٠ دينار — ١٠,٠٠٠ درهم أو ١٢,٠٠٠ درهم والإبل هي الأصل في الدية وبقيّة الأصناف مصالحة وتقدير شرعي، فهل تتناسب مع تقديرات الزكاة؟

سعر الجمل في الدية ١٠٠٠ دينار ÷ ١٠٠ جمل = ١٠ دينار

سعر الجمل في الزكاة ٢٠ دينار ÷ ٥ جمل = ٤ دينار فأين اتحاد الأنصبة، وقس بقية أسعار الماشية بالدرهم والدنانير تجد الفرق شاسعاً ولا صحة لدعوى اتفاق الأنصبة.

وهذا جدول بأسعار السائمة بالدرهم والدنانير في الزكاة والدية.

الصفة	الدية		الزكاة	
	دينار	درهم	دينار	درهم
إبل	١٠	١٠٠	٤	٤٠
بقر	٥	٥٠	٠,٦٥	٦,٥
غنم	٠,٥	٥	٠,٥	٥

ويتضح من الجدول أن الغنم وحدها ثابتة السعر في الدية والزكاة، أما البقر والإبل فلها سعر مستقل في الحالتين.

٦ - وقد ذهب الدكتور شحاتة إلى القول بأن ثمن الشاه خمس دراهم وهذا يعني أن ثمن الجمل أربعون درهماً في نصاب الزكاة ولهذا أجزأت الناقة

(١) - نيل الأوطار ج ٧ / ٢٤٠ - ٢٤١.

عن ثمانية أشخاص في الأضحية لأنها تعدل ثمان شياه ، والبقر أيضاً نصابه واحد يعادل نصاب الغنم ، وقد علم الناس جميعاً أن الصحيح الراجح أن البدنة والبقرة تجزىء عن سبعة أشخاص لا عن ثمانية لحديث جابر عند مسلم : «نحرننا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة»<sup>(١)</sup>.

٧ - وتأتي الداهية الدهياء إذا اعتبرنا الأوسق الخمسة وهي نصاب الزروع تساوي ٢٠٠ درهم فضة ، ومن المعلوم أن البر أعلى من الشعير ، وكلاهما أعلى من الذرة ، والسهم أعلى منها فأى الأوسق هذه التي تساوي نصاب النقود .

وقد علم السادة الأفاضل أن الأنصبة تراعى في تدرجها تكاليفها الملقاة على عاتق المسلم الذي يقوم بحيازة هذه الأموال ، فالنقود باعتبارها نامية قدر لها النصاب المعروف ، بينما الزروع كلها نماء ولا عناء فيها كترية الماشية فكان نصابها أقل وكانت زكاة الماشية تتناقص عكساً بزيادة الكمية لتشجيع تنمية الثروة الحيوانية ، فكل نصاب في الأموال الزكوية محدد مستقل ساوى الأنصبة الأخرى أم لم يساويها . فهذا المبدأ الافتراضي بمساواة الأنصبة مرفوض ومطروح ولا علاقة له بالحكم الشرعي .

المبدأ الثاني : أن النصاب يعني حد الكفاية لسنة واحدة لأسرة متوسطة ، وقد أخذ هذا المبدأ من كلام المرحوم شاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة كما نقله الدكتور القرضاوي فهو إذن ليس دليلاً شرعياً ملزماً وإنما هي اجتهاد فردي نرجو الله أن يثيبه عليه ثواب المجتهدين .

(١) المجموع شرح المذهب ٨ / ٣٩٨ .

ولكن تحديد الكفاية يختلف بين أسرة صغيرة ومتوسطة وكبيرة، كما يختلف أسلوب المعيشة بين بادية بسيطة، ومدنية معقدة، ومراعاة عرف المجتمع في طريقة حياته لا ينكره الفقهاء ضمن دائرة الحلال، فالمبلغ الذي كان والدي يعيلنا به في صغري لا يكفيني اليوم لأسبوع واحد، وقد كان يكفيننا شهراً، فحد الكفاية يختلف بين زمن وآخر، وشخص وآخر، وأسرة وأخرى، والنصاب الزكوي المحدد ليس كفاية سنة، بل هو الزائد عن حاجات الأسرة الضرورية والحاجية، وتحديد كفاية السنة لا يمكن ضبطه برقم أو استقراء إحصائي، بل هو عائد لضمير المسلم وسلوكه وأخلاقيته، فما زاد عن حاجة الحول وبلغ النصاب المحدد زكاه صاحبه. وزكاة النقدين ثابتة بالنص، أما نصاب النقد الورقي فهو متغير يومياً تبعاً لاختلاف القوة الشرائية للنقد، ومن المستحيل ضبطه برقم ثابت طيلة العام إلا إذا ضمنا ثبات أسعار العملات جميعاً بما فيها الذهب والفضة وأخيراً هل يمكن اعتبار نصاب الغنم (٤٠) شاة كافياً لضمان حياة سنة لأسرة متوسطة في حياتنا المعاصرة. وكيف نقدر نصاب النقد الورقي؟ إن تقدير النصاب في النقد الورقي بجعله تابعاً لقيمة نصاب بهيمة الأنعام، أو نصفه لا يصح لأن المقياس يجب أن يكون ثابتاً لا متغيراً، وسعر الغنم لا يثبت حتى ولا في أوسط البلاد وأكثرها اعتدالاً، فعدا عن اختلاف السعر من بلد لآخر يختلف السعر في الشتاء عن الصيف، وفي سني الجذب عن سني الخصب، وفي موسم التوالد عن المواسم الأخرى، وكلها متغيرات أبعد ما تكون عن حقيقة الثبات المنشودة في الحكم الشرعي ولا بد لتقدير النصاب من العودة إلى مجموع أنصبة الزكاة لنرى



أنصبة الأموال الزكوية الأربعة : [السائمة من بهيمة الأنعام - النقدان - الزروع والثمار - عروض التجارة] فنجد ثلاثة منها محددة تحديداً دقيقاً ، وتزكى من أعيانها دون النظر إلى قيمتها التي قد تختلف عبر العصور ، ولا أثر لتغير قيمتها في زكاتها التي تخرج من أعيانها بالذات وهي [الأنعام - الزروع - النقدان] ويبقى نصاب واحد مقدر بالقيمة وهو عروض التجارة . فيماذا قومه الفقهاء . فبمثله نقوم نصاب النقد الورقي - لأنه نصاب الأصل في تحديده القيمة ويقاس عليه كل ما يلزمنا تقويمه مما يحدث من أموال .

ولا يعني هذا أنني رجعت عن تكييف الورق النقدي كنقد مستقل إلى اعتباره عروض تجارة . كلا . بل هو نقد مستقل ولا نص يرشدنا إلى تحديد نصابه ، وليس زكاته في عينه بل في قيمته ، وهناك نصاب منصوص على اعتبار القيمة فيه وهو عروض التجارة ، فليكن مصير تقويم النقد الورقي بما تقوم به عروض التجارة .

زكاة عروض التجارة ثابتة بالإجماع خلافاً للظاهرية ، ورجح الإجماع الشوكاني في نيل الأوطار نقله عن ابن المنذر<sup>(١)</sup> فقد أخرج أبو داود في سننه عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعهده للبيع » وقد سكت عنه أبو داود دليل تحسنه وحسنه ابن عبد البر وقال ابن حجر في إسناده جهالة . وروى البيهقي عن أبي ذر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في الإبل صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي البز صدقته » قاله بالزاي ، ولا خلاف أن الزكاة

(١) نيل الأوطار ٤ / ١٩٧ .

لا تجب في عين البز وثبت أنها في قيمته<sup>(١)</sup>.

وحيث ثبت أن زكاة التجارة بقيمة عروضها فلنستمع إلى فقهاءنا في تقويمها.

قال النووي: أجمع الفقهاء على تقويم نصاب التجارة بالنقدين، واختلفوا في كيفية التقويم، فالشافعي يرى تقويمها بالنقد الذي اشترت به فلو نقص النصاب به وبلغ بنقد البلد فلا زكاة<sup>(٢)</sup> وذهب الحنفية إلى تقويمها بما هو أنفع للفقراء، وتفسيره أن يقومها بما تبلغ به نصاباً أي بأقل النصابين من الذهب أو الفضة وهو قول الإمام.

وقال أبو يوسف: يقومها بما اشتراها به إن كان نقداً وهو قريب من قول الشافعي، وقال محمد: يقومها بغالب نقد البلد كما في المغصوب والمتلف وقال الكمال بن الهمام المعنى أن يقومها بالأنفع مطلقاً وبما تبلغ به نصاباً دون ما لا يبلغ ولو بلغ بكليهما قوم بالأروج وتعتبر القيمة عند الإمام يوم الوجوب وعندهما يوم الأداء<sup>(٣)</sup>.

والزكاة دائماً بالقيمة دون العين عند الحنابلة، وقول الشافعي الراجح، خلافاً للحنفية واستدل الحنابلة بأن النصاب معتبر بالقيمة، فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الأموال، ولا نسلم أن الزكاة تجب في المال وإنما وجبت في قيمته<sup>(٤)</sup> ورجح ابن تيمية جواز الإخراج من عين العروض أو قيمتها بحسب الحاجة<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ٣/ ٣١، ابن قدامة.

(٢) المجموع شرح المذهب، النووي ٦/ ٦٤.

(٣) فتح القدير ابن الهمام ٢/ ٢٢٠، والمبسوط ٢/ ١٩١.

(٤) المغني ابن قدامة ٣/ ٣١.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١/ ٢٩٩.

### ونعود إلى النقد الورقي :

كان هذا النقد قبل الحرب العالمية الأولى لا يتمتع بصفة الإلزام، بل هو سند بدين على بنك الإصدار يمكن لحامله استبداله بقيمة من الذهب والفضة إذا أراد، ولكن سيطرة مبدأ النقود الإلزامية بعد الحرب العالمية الأولى جعلت الأمر يختلف فقد أوغل النقد الورقي إغلالاً شديداً في النقدية وأصبح هو المتداول في السوق، ولا نكاد نرى الذهب والفضة إلا عند صاغة الحلي ولهذا أفتى مجمع البحوث الإسلامية بأنه جنس نقد مستقل له كل أحكام الذهب والفضة في الربا والزكاة وغيرها من الأحكام، ويجب أن يفرغ الفقهاء من هذه المسألة نهائياً ولا بد من التسليم بنقديته المستقلة التي اكتسبها بالعرف والاصطلاح ومطلق الثمنية كافية في التعليل والله أعلم .

وفي مرحلة النقود الاختيارية كان الفقهاء يفتون بوجوب زكاته إذا بلغ نصاب أحد النقيدين المغطى به وفق سعر التعادل وقد أفتى المرحوم أبو زهرة وخلاف: بتقديره بنصاب الذهب، كما ذهب صاحب الفتح الرباني إلى تقديره بالفضة، وبعد أن صار النقد إلزامياً لا يمكن استبداله كان الصواب والله أعلم أن يقدر بأقل النصابين لمصلحة الفقراء، وهذا يعني أن نصاب النقد الورقي لا يمكن أن يكون رقماً ثابتاً بل هو تابع لعوامل متعددة، يعرفها الراسخون في علم اقتصاد النقود. وبما أن البحث الفقهي والتاريخي قد انتهى إلى تقدير نصاب الذهب الشرعي بـ ٨٥ غرام ونصاب الفضة بـ ٥٩٥ غرام<sup>(١)</sup> وهو التقدير الصحيح فيما

(١) - فقه الزكاة، د. القرضاوي ١/ ٢٥٩.

أظن والله أعلم، فما علينا إلا أن نحسب ثمن نصاب الذهب ونصاب الفضة من نقدنا المعاصر ثم نأخذ بالنصاب الأقل ونخرج الزكاة. ولا حاجة لتقدير النصاب بسعر الغنم لأن الغنم نفسها مقومة بالنقدين فلماذا إطالة الطريق إذا كان المآل إلى الذهب والفضة، وهذا يستلزم اختلاف نصاب النقد الورقي بين فترة وأخرى، ولا حرج في ذلك إذا كان ارتفاع الذهب والفضة أو انخفاضهما يجري على المكي والفقر معاً وعلى الإبل والبقر والغنم، وعلى كل مالٍ متقوم في الكون وكمثال تطبيقي:

إذا كان سعر الذهب في غرة رمضان ٤٠ ريال للغرام واعتبرنا ما غالبه ذهباً كالذهب، فالنصاب بالريال السعودي (٨٥ × ٤٠ = ٣٤٠٠ ريال سعودي، فمن ملك هذا المبلغ فاضلاً عن حاجته الأصلية وقد مر عليه حول قمري دفع زكاته ٥, ٢٪ بمقدار ربع العشر بعد مقارنة المبلغ المذكور بالنصاب المقدّر بالفضة وأخذ أقل النصابين.

$$[ ٥٩٥ \times \text{سعر غرام الفضة} = ]$$

وإذا كان الذهب مغشوشاً فيحتسب منه مقدار الغش وتسقط قيمته من المبلغ والنصاب عند من اشترط النصاب الذهبي والفضي خالياً من شوائب المعادن الأخرى والله أعلم.

## المراجع

### القرآن الكريم

- تفسير فتح القدير للشوكاني - ط دار الفكر .  
 تفسير القرآن العظيم - ابن كثير الدمشقي .  
 تفسير أضواء البيان - محمد الأمين الشنقيطي - مطبعة المدني .

### المراجع الحديثية .

- فتح الباري شرح البخاري - ابن حجر العسقلاني - طبعة رئاسة إدارات  
 البحوث .  
 شرح مسلم للنووي .  
 نيل الأوطار للشوكاني طبعة إدارة البحوث .  
 سبل السلام للصنعاني طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
 عون المعبود شرح سنن أبي داود - شمس الحق العظيم الأبادي - الطبعة  
 الهندية .  
 شرح السنة للبخاري - تحقيق شعيب الأرنؤوط - المكتب الإسلامي .  
 سنن الترمذي تحقيق عزت عبيد الدعاس رحمه الله .  
 الفتح الرباني وشرحه بلوغ الأمان على مسند الإمام أحمد - تأليف أحمد  
 عبدالرحمن البنا - دار الحديث بالقاهرة .  
 شرح الزرقاني على موطأ مالك .  
 المنتقى شرح الموطأ - للباجي .

## المراجع الفقهية

- فتح القدير على الهداية كمال الدين بن الهمام . دار الفكر  
المبسوط للسرخسي دار المعرفة لبنان .  
المختارات الجليلة - والفتاوى السعدية عبدالرحمن آل سعدي .  
بداية المجتهد ونهاية المقتصد ابن رشد القرطبي . دار المعرفة لبنان .  
المغني - ابن قدامة المقدسي . مكتبة الرياض الحديثة .  
المجموع شرح المذهب للتووي وتكملته للسبكي . طبعة المنيرية .  
رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين دار الفكر .  
الوجيز للغزالي وشرحه فتح العزيز للرافعي بهامش المجموع .  
الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع - للخطيب الشربيني . دار المعرفة .  
مغني المحتاج في شرح المنهاج للخطيب الشربيني . دار الفكر .  
الفقه على المذاهب الأربعة عبدالرحمن الجزيري . دار الفكر .  
حاشية النجدي على الروض المربع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم  
العاصمي .  
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير محمد عرفة الدسوقي دار الفكر .  
القوانين الفقهية - ابن جزيء دار الفكر .  
الشرح الصغير على أقرب المسالك - أحمد الدردير طبعة الشيخ راشد آل  
مكتوم .  
الكافي - أبو عمر بن عبدالبر تحقيق د . محمد ولد ماديك الموريتاني  
مكتبة الرياض الحديثة .  
المحلى - ابن حزم الأندلسي دار الآفاق الجديدة .

- فقه الزكاة - د. يوسف القرضاوي - مؤسسة الرسالة .
- اللباب شرح الكتاب - عبدالغني الغنيمي . دار السلام .
- نهاية التدريب شرح نظم الغاية والتقريب للعمريطي بتحقيق الشيخ حسن جنبكة الميداني .
- شرح خطط السداد والرشاد للتتائي المالكي وهو بحاشية الدر الثمين
- شرح المورد المعين لمياريه - ابن عاشر المالكي - دار الفكر .
- الدر الثمين شرح المورد المعين لمياريه - علي بن عاشر - دار الفكر .
- الفروع لابن مفلح الحنبلي وتصحيح الفروع للمرداوي ، عالم الكتب ، مراجعة عبدالستار فراج .
- كشاف القناع عن متن الإقناع ، الشيخ منصور البهوتي عالم الكتب
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد - للمرداوي - دار إحياء التراث العربي .
- السلسيل في معرفة الدليل - الشيخ صالح البليهي . الطبعة الثالثة .
- التلخيصات لجل أحكام الزكاة - عبدالعزيز المحمد السلطان .
- فتح الإله المالك - فتاوى الشيخ عlish .
- منح الجليل شرح مختصر خليل . الشيخ عlish .
- المدونة الكبرى . رواية سحنون .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين - ابن قيم الجوزية - دار الجيل .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - جمع الشيخ عبدالرحمن بن قاسم النجدي .

- مراجع في الإقتصاد الإسلامي والنقود .  
 الأحكام السلطانية للماوردي .  
 الإيضاح والتبيان في الأكيال والأوزان - ابن الرفعة - تحقيق د . محمد  
 الخاروف - ط جامعة أم القرى .  
 الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية . د . محمد ضياء الدين الرئيس .  
 النظم الإسلامية د . صبحي الصالح .  
 الأموال أبو عبيد القاسم بن سلام .  
 التراتيب الإدارية عبدالحى الكتاني ، دار الكتاب العربي .  
 قطع المجادلة عن تغيير المعاملة ، الجلال السيوطي في كتابه الحاوي  
 للفتاوي .  
 تنبيه الرقود إلى أحكام النقود ابن عابدين ضمن مجموعة رسائله .  
 النقود العربية وعلم النميات للأب - إنستاس ماري الكرمللي .  
 أبحاث المقرئزي والبلاذري والذهبي وابن خلدون في كتاب الكرمللي .  
 دائرة المعارف الإسلامية .  
 فتوح البلدان للبلاذري .  
 تاريخ الحضارة الإسلامية من نفوذ الأتراك حتى القرن الخامس د .  
 محمد جمال الدين سرور دار الفكر العربي .  
 النقود وصنح السكة في الإسلام د . عبدالرحمن فهمي .  
 التطبيق المعاصر للزكاة - د . شوقي إسماعيل شحاتة - دار الشروق .  
 بحوث في التاريخ الإقتصادي - لعدد من المستشرقين تعريب توفيق  
 اسكندر .



- بعض النظم النقدية والمصرفية - د. فؤاد دهمان - طبعة جامعة دمشق .
- النقود في الإسلام . د. رفيق المصري - بحث مقدم لندوة اقتصاديات النقود - طبع المركز العالمي للإقتصاد الإسلامي .
- الموسوعة العربية الميسرة .
- إمتاع الأحداق والنفوس في أحكام النقود والفلوس - الشيخ ألفا هاشم الفوقي المدني .
- الورق النقدي - الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع .
- الفوائد المصرفية والربا - د. حسن عبدالله الأمين، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .
- نظم مبحث حكم زكاة الفلوس والكاغد - محمد الحسن الشنقيطي - مطابع الأمل - الأردن .
- المذهب الإقتصادي في الإسلام - د. محمد شوقي الفنجري - دار عكاظ .
- المجلات
- الحرس الوطني - اليامة - المنار - مجمع البحوث الإسلامية - البلاغ .